ملفات قراءات إفريقية (١٢)

قراءات إفريقية

تداعيات الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران على القارة الإفريقية

تداعيات الحرب الأمريكية-الإسرائيلية
ضد إيران على القارة الإفريقية

لم تعد القارة الإفريقية بعيدة عن التفاعلات المرتبطة بالصراع الأمريكي-الإسرائيلي مع إيران، في ظل ما يتركه هذا الصراع من آثار سياسية واقتصادية وأمنية تتجاوز نطاق الشرق الأوسط. ومع تصاعد حدة التوترات الإقليمية والدولية، تبرز إفريقيا بوصفها إحدى الساحات المتأثرة بالتحولات في موازين القوى الدولية، بما ينعكس على قضايا الأمن والطاقة والتعاون الاقتصادي والتحالفات السياسية. ومن ثم، تطرح هذه التطورات تحديات متعددة أمام الدول الإفريقية، إلى جانب ما قد تتيحه من فرص لإعادة ترتيب أولوياتها.

في هذا الملف الخاص لـ «قراءات إفريقية»، تتم مناقشة عدد من القضايا المرتبطة بتداعيات الحرب الأمريكي-الإسرائيلي ضد إيران وانعكاساتها على القارة الإفريقية، من خلال تحليل مواقف القوى الدولية والإقليمية، ودراسة تأثيرات التوترات في البحر الأحمر والقرن الإفريقي على الأمن الإقليمي وحركة التجارة والطاقة والعلاقات السياسية , كما يتناول الملف التحولات المحتملة في أنماط التعاون والتحالفات داخل إفريقيا في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة عبر سلسلة من التحليلات والتقارير والترجمات والحوارات والفاعليات، يستعرض الملف التأطير الديني والأخلاقي لهذا الصراع من منظور إفريقي خالص، ويناقش بقوة الفرص الاقتصادية المحتملة للدول النفطية مقابل الأزمات المعيشية الطاحنة التي قد تعصف بدول إفريقيا جنوب الصحراء.

كما يفتح الملف باب النقاش حول اليوم التالي للحرب: هل ينحسر النفوذ الإيراني في إفريقيا أم يتخذ أشكالاً أكثر براجماتية؟

يهدف هذا الملف إلى تقديم قراءة تحليلية لكيفية انعكاس الحرب ضد إيران على إعادة تشكيل الأهمية الجيوسياسية للقارة الإفريقية، من خلال ثلاثة مسارات رئيسية تتمثل في الطاقة، والممرات البحرية، والتحالفات الأمنية. كما يسعى إلى إبراز تزايد ارتباط القارة الإفريقية بالتفاعلات الإقليمية الممتدة من مضيق هرمز إلى باب المندب، وما يترتب على ذلك من تحولات في موقعها داخل معادلات النفوذ والتوازنات الدولية.

> هل ينحسر النفوذ الإيراني في إفريقيا؟

المحتويات

تقارير مقالات

- 4 فرص إستراتيجية: كيف ساهمت الحرب على إيران في تغيير مسارات الملاحة وإنعاش مراكز التزويد بالوقود في إفريقيا؟
- 10 هل تمثل الحرب في إيران فرصةً اقتصادية أم تحدياً للدول النفطية في إفريقيا؟
- 17 الصدمات الخمسة..ماذا تعني الحرب على إيران لإفريقيا؟
- 24 التأطير الديني والأخلاقي للحرب (الأمريكية الإسرائيلية-الإيرانية) من منظور إفريقي
- 32 انعكاسات الصراع الإيراني الإسرائيلي على الأوضاع المعيشية في إفريقيا

تقدير موقف

- 37 الإستراتيجية الأمريكية في البحر الأحمر على وقع «الحرب على إيران»
- 41 اليوم التالي للحرب الأمريكية في الشرق الأوسط: ما مستقبل الوجود الإيراني في إفريقيا؟
- 46 التأثيرات الحالية والمحتملة للحرب الأمريكية الإسرائيلية - الإيرانية على اقتصاد إفريقيا جنوب الصحراء

ترجمات

- 62 حرب إيران: عامل مزدوج للأزمات والصراعات في القرن الإفريقي
- 67 مصير إفريقيا متوقف على ما يدور في إيران!

متابعات

- تأثيرات الحرب الإيرانية من منظور إفريقي.. تقرير ندوة "قراءات إفريقية"

78

حوارات وتحقيقات:

- النفوذ الإيراني في إفريقيا... هل يتغيَّر بعد الحرب الإسرائيلية؟

72

رئيس التحرير
د. محمد بن عبدالله أحمد

مدير التحرير
بسام المسلماني

سكرتير التحرير
عصام زيدان

www.qiraatafrican.com

فرص إستراتيجية: كيف ساهمت الحرب على إيران في تغيير مسارات الملاحة وإنعاش مراكز التزويد بالوقود في إفريقيا؟

هشام قدري أحمد
باحث في العلوم السياسية

على الرغم من تأثر القارة الإفريقية، بشكل ملموس، بالتداعيات الاقتصادية القاسية التي فرضتها الحرب الدائرة في الشرق الأوسط، بعد الهجمات الأمريكية/ الإسرائيلية على إيران منذ 28 فبراير 2026م، والتي أدَّت إلى ارتفاع أسعار الطاقة، واضطراب سلاسل الإمداد، فضلًا عن مخاطر تباطؤ النمو وزيادة معدلات التضخم، فإنَّ هناك فرصًا إستراتيجيةً يمكن لإفريقيا الاستفادة منها في ظل هذه الأوضاع الأمنية المضطربة؛ فمن ناحية أدَّى إغلاق مضيق هرمز وتعطيل حركة الملاحة في البحر الأحمر، على خلفية تصاعد التهديدات وتفاقم عدم الاستقرار، إلى تحوُّل مسارات الشحن البحري نحو طريق رأس الرجاء الصالح في أقصى الطرف الجنوبي للقارة، ومن ناحية أخرى، أنعش هذا التحوُّل مراكز تزويد السفن بالوقود في إفريقيا بصورةٍ غير مسبوقة، ما قد يُعزز فرص صعود القارة كمركزٍ عالميٍّ في هذا القطاع.

تأسيسًا على ذلك، تستعرض هذه الورقة كيف أعادت الحرب على إيران تشكيل مسارات الملاحة البحرية، وكيف أسهمت الاضطرابات الأمنية الناجمة عنها في انعاش مراكز التزويد بالوقود الإفريقية؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات، قُسِّمتْ الورقة إلى ثلاثة محاور رئيسية؛ حيث يتناول المحور الأول طريق رأس الرجاء الصالح باعتباره بديلًا ملاحيًّا إستراتيجيًّا في ظل التهديدات التي تواجه حركة الملاحة في ممرات البحر الأحمر (مضيق باب المندب، وقناة السويس)، فيما يناقش المحور الثاني دور التحوُّل في مسارات الشحن البحرية في تعزيز صعود إفريقيا كمركزٍ عالميٍّ للتزويد بالوقود، أما المحور الأخير فيتطرق إلى أبرز التحديات التي تواجه قطاع تزويد السفن بالوقود وتهدد استدامة طفرته الاقتصادية.

شكل (1): المسار الذي تسلكه السفن وحاويات النقل أثناء رحلتها من جنوب آسيا إلى أوروبا مرورًا بطريق رأس الرجاء الصالح

- **رأس الرجاء الصالح كبديلٍ ملاحيٍّ استراتيجيٍّ.. تكلفة أعلى ومخاطر أقل:**

أثبت الصراع المستمر في الشرق الأوسط والذي أفضى ضمن تداعياته إلى إغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي وتهديد حركة الملاحة البحرية في مضيق باب المندب وقناة السويس، أنَّ طريق رأس الرجاء الصالح، أو طريق كيب البحري، يشكل بديلًا استراتيجيًّا لحركة الشحن والتجارة البحرية. يمتد هذا الطريق البحري من جنوب وغرب آسيا، مرورًا بالمُحيط الهندي وشرق إفريقيا ثم المُحيط الأطلسي وغرب إفريقيا، وصولًا إلى أوروبا الغربية، ومنذ اكتشافه على يد البرتغاليين في نهاية القرن الخامس عشر، أصبح شريانًا حيويًّا للتجارة البحرية، حيث كان يتعين على جميع السفن القادمة من الشرق باتجاه الأسواق الأوروبية أنْ تسلك هذا المسار الذي يمر عبر أقصى الطرف الجنوبي للقارة الإفريقية، مما مهَّد لتحوُّل جذري في حركة التجارة من البحر الأحمر إلى المُحيط الأطلسي، وظلَّ طريق كيب البحري يحتفظ بهذه الأهمية الإستراتيجية حتى عام 1869م عندما افتُتِحت قناة السويس بشكلٍ رسميٍّ أمام الملاحة الدولية؛ حيث أصبحت السفن تفضل المرور عبر هذا الممر الصناعي الذي أدَّى تشغيله إلى تقليص المسافة والوقت اللازمين للإبحار بين أوروبا وآسيا.

مع ذلك، لا يزال رأس الرجاء الصالح يُمثل الخيار الأنسب بالنسبة للسفن العملاقة وحاويات النفط الضخمة التي ليس بمقدورها الإبحار عبر المجرى الملاحي لقناة السويس بسبب ضحالة عمقه، وتتزايد أهمية هذا الطريق بشكل خاص مع استمرار التوتُّرات الجيوسياسية في منطقة البحر الأحمر، فخلال عام 2024م، الذي شهد تصعيد جماعة الحوثيين اليمنية لهجماتهم ضد السفن العابرة لمضيق باب المندب تضامنًا مع غزة، أرتفع إجمالي تدفق

النفط الخام عبر هذا الممر بنسبة تقارب 50% مقارنةً بعام 2023م، كما بات يستحوذ ما بين 8% و10% من حجم الشحن البحري العالمي.

ومع اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط بفعل الحرب الأمريكية/ الإسرائيلية على إيران، وتزايد مستوى التهديدات التي تواجه حركة الملاحة في البحر الأحمر، لم يعد التحوُّل نحو طريق رأس الرجاء الصالح إجراءً طارئًا أو مؤقتًا على المدى القصير، بل أصبح خيارًا هيكليًّا يضمن استدامة حركة النقل والتجارة العالمية في ظل استمرار التوتُّرات الأمنية في المنطقة، فمنذ بدء الأزمة في 28 فبراير 2026م تضاعفت أعداد السفن المارة عبر طريق كيب البحري بشكل يومي، كما بدأت الموانئ، المُمتدة على طول السواحل الإفريقية المُطلة على المُحيط الهندي والأطلسي، تشهد توسعًا لافتًا، من أجل استيعاب حركة السفن المتزايدة.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ تحويل مسارات الملاحة من مضيق باب المندب وقناة السويس باتجاه رأس الرجاء الصالح يؤدي إلى زيادة المسافة البحرية التي تقطعها السفن من مراكز الإنتاج والتعبئة وصولًا إلى موانئ التفريغ، وما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف الشحن وزيادة رسوم التأمين، بالإضافة إلى تأخير طلبات التسليم عن موعدها المُحدد، ومع ذلك يظل هذا المسار هو الخيار الأكثر أمنًا والأقل خطورةً بالنسبة لشركات النقل البحري لتفادي الهجمات العسكرية والأعمال العدائية في البحر الأحمر.

- **تحوُّل مسارات الشحن.. كيف يعزز صعود إفريقيا كمركزٍ عالميٍّ للتزويد بالوقود؟**

رغم التداعيات السلبية التي أفرزتها الهجمات الأمريكية/ الإسرائيلية ضد إيران على الاقتصاد العالمي، والاقتصاد الإفريقي بشكل خاص، تقدم الحرب لإفريقيا فرصًا إستراتيجيةً في جوانب أخرى؛ فمع تحوُّل مسارات الشحن نحو طريق رأس الرجاء الصالح اكتسبت مراكز التزويد بالوقود الإفريقية زخمًا كبيرًا وتضاعفت إيراداتها الإجمالية، وباتت شركات الشحن والخدمات البحرية تسعى إلى تعزيز قدراتها التخزينية في إفريقيا، مما يُعزز فرص صعود القارة كمركزٍ عالميٍّ في هذا القطاع الحيوي؛ حيث أفادت غرفة تجارة وصناعة كيب بجنوب إفريقيا بأنَّ عمليات تحويل مسار السفن زادت بنسبة 112% منذ أوائل مارس 2026م، ما يُعدّ مؤشرًا على تغيير طويل الأمد وليس تغييرًا عابرًا.

هذا التحوُّل في مسارات الشحن نحو طريق كيب البحري أدَّى، كما أسلفنا في موضع سابق، إلى إطالة المدة الزمنية التي تستغرقها سفن النقل وحاويات النقط للوصول إلى وجهتها، ومع حاجة تلك السفن إلى كميات هائلة من الوقود، والتي قد تصل إلى مئات الأطنان في الرحلة الواحدة، فإنها تضطر إلى التوقف أكثر من مرةٍ في نقاط التزوُّد بالوقود على طول السواحل الإفريقية، الأمر الذي دفع موردي الوقود وشركات التجارة إلى زيادة وتيرة

الاستثمارات في هذا القطاع، استجابةً للطلب المتزايد.

في هذا السياق، صرحت هيئة موانئ موريشيوس أنَّ مبيعاتها من وقود السفن في ميناء لويس قد تضاعفت؛ حيث حققت رقمًا قياسيًّا بلغ نحو مليون طن متري خلال عام 2024م، مقابل نصف مليون طن في عام 2023م، وأفاد موردو الوقود الحاليون في إفريقيا، مثل شركة مونجاسا Monjasa الدنماركية، بزيادة الطلب خاصةً مع تصاعد الأعمال العسكرية في مضيق هرمز، فيما أعلنت شركات ناشئة، مثل فيتول Vitol، وبانكر بارتنر Bunker Partner، وجلوبال فيول سبلاي Global Fuel Supply، عن خطط جديدة للاستفادة من النمو المتسارع في قطاع إمداد السفن بالوقود.

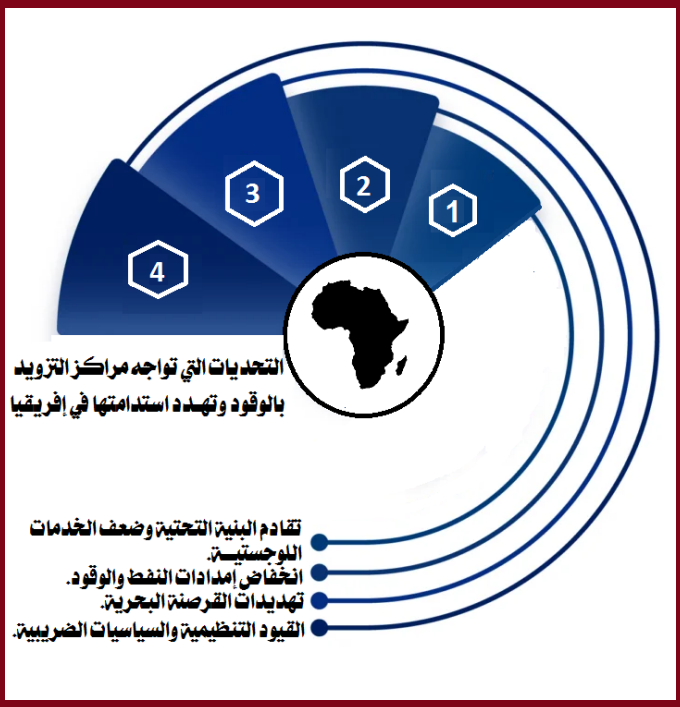

الشكل من إعداد الباحث

ولا تقتصر حدود هذا الزخم الذي يشهده قطاع التزويد بالوقود على الشركات المذكورة، بل تمتد لتشمل شركات جديدة ترغب في توسيع نشاطاتها في القارة الإفريقية؛ حيث أطلقت شركة فليكس كوموديتيز Flex Commodities، التي يقع مقرها في دبي بدولة الإمارات العربية، عمليات لتزويد السفن بالوقود في خليج والفيس Walvis وحوض لودريتز Luderitz في ناميبيا، كما أعلنت شركة ميسا إنرجي Mesa Energy، العاملة في مجال تزويد السفن بالوقود في غانا، أنها بصدد العمل على زيادة حجم عملياتها لتلبية الطلب المتزايد في مناطق التزويد بالوقود البحرية، في ظل توقعات بتضاعف الطلب من ناقلات الحاويات ثلاث مرات خلال العشر سنوات القادمة.

في مقابل هذا النمو، يواجه قطاع التزويد بالوقود في جنوب إفريقيا تحديات هيكلية، أدَّت إلى تقليص حصته السوقية لصالح الدول الأخرى؛ إذ شهدت الموانئ الجنوب إفريقية انخفاضًا ملحوظًا في كميات تزويد الوقود، من 130 ألف طن شهريًّا عام 2023م إلى حوالي 80 ألف طن فقط في بدايات العام الجاري، والسبب في هذا التراجع يعود إلى مشكلاتٍ تتعلق بالتراخيص وارتفاع قيمة الضرائب التي تفرضها السلطات المحلية، مما حدا بالسفن إلى البحث عن بدائل أكثر كفاءةً وتوفيرًا في موانئ الدول المُجاورة.

وتأكيدًا على الدور البارز للقارة الإفريقية وأهميتها المتزايدة كمركزٍ رئيسيٍّ لإمداد السفن بالوقود، أشارت الرابطة الدولية لصناعة تزويد السفن بالوقود إلى أنَّ التوقعات طويلة الأجل للنمو تتجاوز التحديات الجيوسياسية، ويعود ذلك، بشكلٍ أساسيٍّ، إلى تعزيز التجارة الإقليمية والتكامل الإفريقي، فضلًا عن الاستثمارات المستمرة في تطوير البنية التحتية للموانئ والموقع

الإستراتيجي الذي تحتله إفريقيا بالنسبة لمسارات الشحن العالمية.

- **التحديات التي تواجه مراكز التزويد بالوقود الإفريقية وتُهدد استدامة الطفرة الاقتصادية:**

مع استمرار الطلب المتزايد على قطاع التزويد بالوقود في إفريقيا, في ظل تصاعد التوتُّرات الجيوسياسي ة والأمنية في الشرق الأوسط, تبرز عدة تحديات تهدد استدامة الطفرة الاقتصادية التي يشهدها هذا القطاع في الآونة الأخيرة, ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

1 - تقادم البنية التحتية وضعف الخدمات اللوجستية: تواجه الكثير من مراكز التزويد بالوقود الإفريقية ضعفًا في البنية التحتية وقلة الخدمات اللوجستية, مما يؤدي إلى ازدحام وتكدس السفن في تلك المراكز التي لا تزال تعتمد على بنية تحتية قديمة, وتفتقر إلى القدرة على استيعاب السفن العملاقة, وما يخلفه ذلك من تأخير وتباطؤ عمليات الشحن وإعاقة تدفق حركة السلع والبضائع, ومن ثمَّ زيادة التكاليف وعرقلة سلاسل التوريد العالمية. ولمُعالجة هذه المشكلة, لابد من إتباع استراتيجيات مُتعددة, تشمل زيادة الاستثمار في مجال تطوير البنية التحتية, وتعزيز الخدمات اللوجستية, والعمل على إيجاد حلول مُبتكرة وأكثر استدامةً, بما يضمن تحسين البنية التحتية لنقاط التزويد بالوقود وتوسيع طاقتها الاستيعابية.

2 - انخفاض إمدادات النفط الخام: في ظل الاختناق الذي يشهده مضيق هرمز الإستراتيجي نتيجة للتوتُّرات الجيوسياسية والأمنية المستمرة, وحالة عدم اليقين بشأن أسواق الطاقة العالمية, تواجه دول القارة الإفريقية مخاطر تتعلق بانخفاض إمدادات النفط الخام الواردة من الخليج, وما يرتبه ذلك من قلة المعروض من زيت الوقود الذي تحتاجه مراكز التزويد بالوقود لتلبية الطلب المتزايد من جانب السفن وحاويات النفط العملاقة أثناء مرورها عبر رأس الرجاء الصالح, الأمر الذي يستدعي من الحكومات الإفريقية نهجًا شاملًا لتحسين إدارة الإمدادات, يتضمن زيادة مخزونها الاستراتيجي من النفط, والتنبؤ الدقيق بتقلبات سوق الطاقة تفاديًا لحدوث أي عجز غير متوقع, فضلًا عن تنويع مصادر التوريد, لضمان استدامة الإمداد وتحاشي انقطاعه أوقات الأزمات.

3 - تهديدات القرصنة البحرية: تعترض مراكز التزويد بالوقود الإفريقية مخاطر أمنية تتعلق باحتمالات تصاعد أعمال القرصنة البحرية, كالاختطاف, والسطو المسلح, وسرقة شحنات النفط, والتي تشكل تهديدًا خطيرًا ومتعدد الأوجه ولا سيَّما قبالة سواحل شرق إفريقيا, وفي خليج غينيا الذي يشهد زيادةً مطردة في أعمال القرصنة والجرائم البحرية؛ حيث تهدد عمليات القرصنة في هذه المناطق بارتفاع تكاليف التأمين البحري, وتعطيل سلاسل الإمداد, فضلًا عما يتعرض له الأفراد العاملون في قطاع التزويد بالوقود للخطر, وهذا بدوره

> يواجه قطاع التزويد بالوقود في إفريقيا انتعاشًا متزايدًا على خلفية تصاعد التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط

يرفع التكلفة الإجمالية للتزوُّد بالوقود، مما يُقلل من القدرة التنافسية لبعض الموانئ الإفريقية.

4 - القيود التنظيمية والسياسات الضريبية: تمثل القيود التنظيمية والسياسات الضريبية أحد التحديات الجوهرية أمام مراكز التزود بالوقود في إفريقيا؛ حيث تؤدي إلى زيادة تكاليف التشغيل، وتعطيل تدفق الطاقة، وتعزيز ظاهرة تهريب الوقود، علاوةً على ذلك، تؤثر الضرائب المرتفعة واشتراطات الامتثال الصارمة، كما هو الحال في جنوب إفريقيا، فضلًا عن التعقيدات المرتبطة باللوائح العابرة للحدود، على كفاءة الأداء والتشغيل في هذا القطاع وتعرقل الاستثمارات طويلة الأجل في تطوير البنية التحتية الحيوية.

حاصل ما تقدم، يواجه قطاع التزويد بالوقود في إفريقيا انتعاشًا متزايدًا على خلفية تصاعد التهديدات الأمنية في الشرق الأوسط والتي أجبرت آلاف السفن وحاويات النفط العملاقة على تحويل مسارها والالتفاف عبر طريق رأس الرجاء الصالح، باعتباره بديلًا ملاحيًّا استراتيجيًّا، بدلًا من المخاطرة بالعبور عبر مضائق البحر الأحمر، وفي هذا السياق يرى خبراء النقل البحري أنَّ هذا التغيير لا يمثل خيارًا طارئًا على المدى القصير بالنسبة لشركات الشحن، بل إجراءً هيكليًّا يضمن تدفق حركة النقل والتجارة البحرية، ومع ذلك فإنَّ استدامة هذا القطاع على المدى الطويل تواجه تحديات جوهرية تفرضها قلة الخدمات اللوجستية، وانخفاض إمدادات النفط الخام، فضلًا عن المخاطر الأمنية الناجمة عن أعمال القرصنة البحرية، والقيود التنظيمية والضريبية، ما يستدعي من الحكومات الإفريقية اتخاذ اجراءات إستراتيجية وتشغيلية لمُعالجة هذه التحديات، لضمان استدامة هذا القطاع وتعظيم الاستفادة منه.

هل تمثل الحرب في إيران فرصة اقتصادية أم تحدياً للدول النفطية في أفريقيا؟

د.جيهان عبد السلام
أستاذ الاقتصاد المساعد كلية الدراسات الافريقية العليا - جامعة القاهرة

تُعدّ التوترات والحروب في منطقة الشرق الأوسط من العوامل المؤثرة بشكل كبير في أسواق الطاقة العالمية، نظرًا للمكانة الاستراتيجية التي تحتلها المنطقة في إنتاج وتصدير النفط. وفي هذا السياق، تبرز الحرب بين إيران وأطراف إقليمية أو دولية كأحد الأحداث التي قد تُحدث تغيّرات واسعة في الاقتصاد العالمي، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط. ولا تقتصر آثار هذه الحرب على الشرق الأوسط فحسب، بل تمتد لتشمل دولًا نفطية في قارة أفريقيا ، حيث يمكن أن تؤدي تقلبات أسعار النفط وارتفاع الطلب العالمي إلى تغيّرات اقتصادية وسياسية داخل هذه الدول.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة انعكاسات الحرب الإيرانية على الدول النفطية في أفريقيا, إذ قد تحمل هذه التطورات فرصًا اقتصادية لبعضها نتيجة ارتفاع أسعار النفط, وفي الوقت ذاته قد تفرض تحديات تتعلق بالاستقرار الاقتصادي وإدارة العائدات النفطية. لذلك يسعى هذا المقال إلى تحليل طبيعة هذه الانعكاسات, وبيان مدى تأثير الصراعات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على الاقتصادات النفطية الأفريقية.

أولاً - تطور أسعار النفط عالميا جراء الحرب :

منذ اندلاع الحرب الحالية بين الولايات المتحدة/إسرائيل وإيران في بداية مارس 2026, شهدت أسواق النفط العالمية تقلبات حادة وغير مسبوقة منذ سنوات, حيث ارتفع سعر خام برنت ليتجاوز 115–114 دولارًا للبرميل – أعلى مستوى منذ 2022, بزيادة تتجاوز 20–25 % من مستويات ما قبل الحرب التى كانت تتراوح ما بين 70-75 دولارا للبرميل . وهذا يعكس تقلبات غير معتادة في سوق النفط العالمي، بسبب المخاطر الجيوسياسية وانقطاع الإمدادات في منطقة حساسة للغاية لإنتاج وتصدير النفط.

شكل رقم (1) تطور أسعار النفط عالميا خلال الفترة (1970- مارس2026)

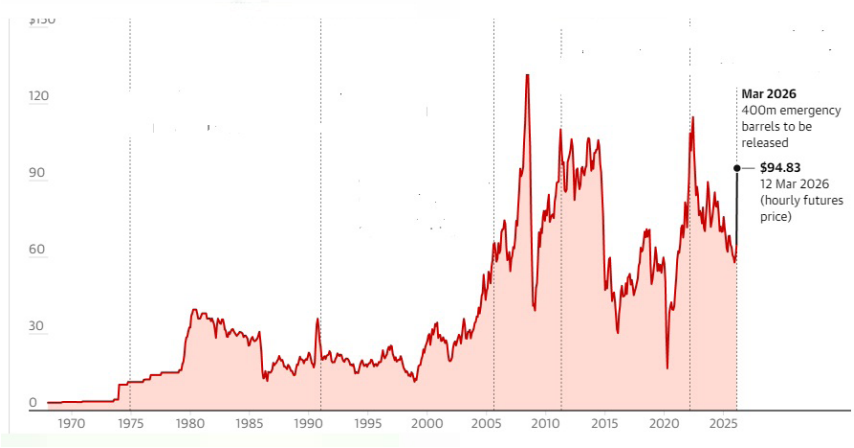

Source : The Guardian , "Middle East war creating 'largest supply disruption in the history of oil markets', 12 Mar.2026, available at:

https://www.theguardian.com/business/2026/mar/12/middle-east-war-creating-largest-supply-disruption-in-the-history-of-oil-markets

ونتيجة لتداعيات استمرار الحرب على سوق الطاقة , فقد توقفت العمليات في أكبر مصفاة نفط سعودية في رأس تنورة على ساحل الخليج العربي بعد غارة جوية بطائرة مسيرة في المنطقة. ومن شأن المزيد من الهجمات على البنية التحتية للطاقة في منطقة الخليج أن يعطل إمدادات النفط ويؤدي إلى مزيد من ارتفاع الأسعار. اذ أفادت التقارير بأن إيران هاجمت سفنًا بالقرب من مضيق هرمز, وهو ممر

مائي حيوي يمر عبره نحو 30% من النفط المنقول بحرًا في العالم. وقد رست مئات ناقلات النفط والغاز في المياه المجاورة. فى الوقت الذى أعلنت شركة قطر للطاقة المملوكة للدولة أنها أوقفت إنتاج الغاز الطبيعي المسال بعد الهجمات الإيرانية على بعض منشآتها. وفي حين أنه من غير المرجح أن تقوم إيران بإغلاق مضيق هرمز بالكامل لأن ذلك سيتطلب حصارًا بحريًا غير مسبوق، الا أنه من المتوقع أن تظل أسعار النفط مرتفعة مع استمرار الأحداث وتصاعدها.

ثانياً - الانعكاسات الاقتصادية على الدول الأفريقية المصدرة للطاقة:

تمتلك أفريقيا ما يقرب من 7-8% من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، والتي تتركز بشكل رئيسي في نيجيريا وليبيا وأنجولا والجزائر والكونغو . ويؤدى ارتفاع أسعار الطاقة الى استفادة مصدري النفط، مثل نيجيريا، التي تصدر حوالي 1.5 مليون برميل من النفط يومياً , وتجنى ايرادات نفطية تصل الى(40-45 مليار دولار سنويا) فى ظل أسعار النفط العالمية التى تتراوح ما بين 64 و66 دولارًا للبرميل «، إلا أن التوترات الحالية أدت إلى تداول النفط فوق 100 دولارًا للبرميل مما يعنى مكاسب كبيرة للاقتصادى النيجيرى وغيره من الدول الافريقية المصدرة للنفط.

جدول رقم (1) : أغنى خمس دول منتجة للنفط في أفريقيا لعام2026

الدولة	متوسط حجم الانتاج اليومى	متوسط الايرادات النفطية المقدرة لعام 2026	أهم الوجهات التصديرية
نيجيريا	6.1-7.1 مليون برميل	45-50 مليار دولار	أوروبا , الهند , الولايات المتحدة الأمريكية
ليبيا	2.1 – 3.1 مليون برميل	35-40 مليار دولار	ايطاليا , أسبانيا , فر نسا
أنجولا	1.1 2.1- مليون برميل	32-36 مليار دولار	الصين والهند
الجزائر	950 ألف برميل – مليون برميل	28-32 مليار دولار	أوروبا , والولايات المتحدة الامريكية
الكونغو	350-400 ألف برميل	12-15 مليار دولار	الصين واوروبا

Source : Campus Cybercafe , "Top 10 Richest Oil-Producing Countries in Africa 2026, available at: https://campuscybercafe.com/blog/post/richest-oil-producing-countries-in-africa/

ولكن تجدر الاشارة هنا الى أن أفريقيا تستورد معظم المنتجات البترولية المكررة التي تستهلكها, بما فى ذلك الدول المنتجة للنفط . وتُجسّد نيجيريا هذا التناقض بوضوح, فهي أكبر منتج للنفط في أفريقيا, ومع ذلك لا تزال تعتمد على الاستيراد. وتعتمد ميزانية نيجيريا لعام 2026 على سعر مرجعي متحفظ للنفط يتراوح بين 60 و65 دولارًا, لذا فإن ارتفاع الأسعار يُحسّن الإيرادات نظريًا. لكن التضخم المستورد وتأثير أسعار الصرف قد يُلغي هذه المكاسب. كذلك الحال النسبة لأنجولا , حيث ارتفاع عائدات الصادرات من جهة, وارتفاع ضغوط الاستيراد والتضخم من جهة أخرى.

كما أن هناك دول أفريقية تعتبر مستورد صافٍ للمنتجات النفطية مثل المغرب التى تستورد نحو 94% من احتياجاتها من الطاقة , كذلك السنغال (69%) , ناميبيا (60), ... الخ . وهذا يعنى أن تلك الدول معرضة بشدة لصدمات أكبر متعلقة بارتفاع فى فاتورة استيراد الطاقة . ومثال على ذلك , جنوب أفريقيا فهي أكثر عرضة للخطر. فبصفتها مستوردًا صافيًا, فإن سعر الوقود المُنظّم فيها يتبع سعر خام برنت والراند, مما يعني أن الصدمة تُهدد بتأخير خفض أسعار الفائدة ورفع مؤشر أسعار المستهلك من خلال قطاعي النقل والغذاء.

وسواء كانت الدول الافريقية منتجة أو مستورة للنفط , فالجميع يتعرض لمخاطر اقتصادية أخرى ناتجة عن تلك الحرب أهمها ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة , اذ يسهم ارتفاع أسعار الطاقة والوقود فى رفع تكلفة انتاج ونقل الغذاء , وارتفاع أسعار معظم الخدمات. كما تشير التقارير إلى أن أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب قفزت عشرة أضعاف في بعض الممرات, وارتفعت أسعار الشحن بشكل كبير, وتم إيقاف السفن أو تغيير مسارها عبر رأس الرجاء الصالح, مما أضاف من 10 إلى 15 يومًا إلى دورات الشحن بين آسيا وأوروبا. وقد أدى ذلك إلى استنزاف طاقة الطاقة وسعة التبريد, مما رفع تكاليف التأمين. وبما أن يُعدّ الوقود أحد مكونات مؤشر أسعار المستهلك في الجولة الأولى، ومدخلاً أساسياً في الجولة الثانية لقطاعات النقل والطهي والطحن وسلاسل التبريد. لذا, يُمكن لأفريقيا أن تتوقع تسارعاً في التضخم مجدداً في الأسواق الناشئة المستوردة للوقود. كما تميل صدمات أسعار الأسمدة والشحن إلى الظهور لاحقاً في أسعار السلع الأساسية. وقد أظهرت تجربة عام 2022 كيف يُمكن لتكاليف الطاقة والشحن مجتمعةً أن ترفع مؤشر أسعار المستهلك لأشهر, ويشير الاضطراب الحالي إلى مسار مماثل. وكان صندوق النقد الدولي قد توقع انخفاض التضخم العالمي في تحديثه لتوقعات الاقتصاد العالمي الصادر في يناير 2026. ولكن تُضيف

> يقول المحللون إن الأزمة قد تعزز الدعوات الموجهة للدول الأفريقية لتنويع أنظمة الطاقة لديها

الصدمة الإيرانية الآن مخاطر على النمو السلبي والتضخم الإيجابي بالنسبة لأفريقيا.

يضاف الى ذلك ضعف العملات الأفريقية في كثير من الأحيان , خاصة مع قيام المستثمرون بتحويل الأموال إلى أصول الملاذ الآمن مثل الدولار الأمريكي والذهب, وفى هذا الاطار , أشارت مؤسسات مالية مثل Bloomberg Intelligence إلى أن الحرب يمكن أن تؤدي إلى جولة جديدة من تخفيضات قيمة العملات في عدة دول إفريقية, خصوصًا تلك التي تعتمد بشدة على واردات الطاقة وضعف احتياطيات النقد الأجنبي. وكل ذلك يدفع نحو خسائر اقتصادية عديدة .

ولعل التاريخ يعيد نفسه , فالوضع مشابه لما حدث أثناء الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في عام 2022, عندما أدى ارتفاع أسعار النفط الخام وضعف العملة إلى ارتفاع أسعار وقود النقل في جنوب إفريقيا بأكثر من 25% في غضون ستة أشهر . بالاضافة الى ذلك قد تواجه الدول التي تعمل بالفعل ضمن برامج صندوق النقد الدولي ضغوطاً إضافية مع استنزاف فواتير استيراد الطاقة لاحتياطياتها الشحيحة من العملات الأجنبية. ويحذر المحللون من أن من بين الدول الأكثر عرضة للخطر السودان, وغامبيا, وجمهورية أفريقيا الوسطى, وليسوتو, وزيمبابوي. على المدى الطويل, يقول المحللون إن الأزمة قد تعزز الدعوات الموجهة للدول الأفريقية لتنويع أنظمة الطاقة لديها وتقليل الاعتماد على الوقود المستورد. كذلك دول منطقة الساحل - وخاصة بوركينا فاسو والنيجر ومالي - قد يؤدي محدودية الحيز المالي وانعدام الأمن وارتفاع أسعار الغذاء والوقود إلى ضغوط إنسانية واقتصادية اقتصادية حادة.

ثالثاً - سيناريوهات الحرب وانعكاساتها على اقتصادات أفريقيا:

- سيناريو التصعيد الموسع : في هذا السيناريو يتوسع الصراع ليشمل أطرافًا أخرى في الشرق الأوسط أو يتسبب في تعطيل الملاحة في مضيق هرمز. وفي ظل هذا الاضطراب المطوّل, يتراوح متوسط سعر خام برنت بين 100 و120 دولارًا, وتبقى علاوات مخاطر الحرب مرتفعة. وهذا يعني ارتفاع مؤشر أسعار الوقود, واتساع فجوة الحساب الجاري, وتشديد شروط الائتمان, وانعدام الأمن الغذائي الحاد في الدول الأفريقية خاصة الهشة.

- سيناريو حرب منخفضة الحدة ولمدة أطول : يستقر سعر برنت عند 85-100 دولار, وتستقر جداول الشحن, وإن كان ذلك مع زيادة في أوقات النقل ورسوم إضافية. وهذا سيظل تضخميًا, لكن يمكن السيطرة عليه من خلال تدابير مالية محددة ودعم السيولة.

- سيناريو احتواء الصراع فى أقرب وقت : ويفترض توقف سريع للتصعيد, وهنا ينخفض سعر برنت إلى ما بين 70 و80 دولارًا, وتنخفض الضغوط التضخمية, لكن تبقى بعض الاثار السلبية الطفيفة قائمة .

رابعاً - ما الذي ينبغي على أفريقيا فعله الآن؟

في ظل التطورات الجيوسياسية المرتبطة بالحرب في إيران وما قد يترتب عليها من تقلبات في أسواق الطاقة العالمية, يصبح من الضروري أن تتبنى الدول الإفريقية سياسات استباقية للتعامل مع هذه التحديات وتقليل آثارها السلبية. وفي هذا الإطار يمكن طرح عدد من الإجراءات المهمة كما يلى: -.

- يجب على وزارات المالية والبنوك المركزية إعادة النظر في أوضاعها المالية الأساسية, وإجراء تحليلات حساسية وفق سيناريوهات مختلفة لأسعار خام برنت (90 و110 و120 دولارًا), مع تعديل سياسات ضرائب الوقود والدعم, وتحديث تقديرات احتياطيات النقد الأجنبي بما يتماشى مع هذه التغيرات.
- ينبغي توسيع نطاق ضمانات تمويل التجارة, والانتقال إلى التحويلات النقدية المستهدفة بدلًا من دعم الوقود العام. كما يتعين على البنوك والشركات إعادة تقييم تسعير شروط التجارة, ومراجعة بنود العقود, وتعزيز هياكل رأس المال العامل بما يضمن التكيف مع فترات أطول للنقل والتخزين.
- ينبغي على وكالات الطاقة والجهات اللوجستية تنظيم ترتيبات نقل النفط الخام إلى المصافي عند الحاجة, مع التخطيط المسبق لتغطية مخاطر الحرب وتحديد مسارات بديلة, والاستفادة من السحب من المخزونات أو مقايضة المنتجات كلما أمكن. وفي المقابل, يتعين على الشركات الزراعية والكيانات الحكومية المستوردة للغذاء تأمين احتياجاتها من اليوريا والقمح عبر الشراء التدريجي, وتنويع الموانئ, وحجز طاقات سفن التبريد مبكرًا.
- تتطلب منطقة الساحل عناية خاصة, إذ تشكّل القيود الأمنية, وتراجع المساعدات, وارتفاع تكلفة الواردات عوامل خطيرة تهدد الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي. ويمكن أن يسهم تنسيق جهود المانحين في مجالي الغذاء والوقود, إلى جانب دعم الأسمدة وتأمين الممرات المائية, في تفادي تفاقم الأزمة.

وفي الفترة المقبلة, ستبرز أهمية متابعة تطورات الصراع في إيران وانعكاساته على سوق النفط العالمية. كما ستؤدي قرارات منظمة أوبك, وتقلبات أسعار الخام, واستجابات الحكومات الأفريقية لهذه الأزمة

دورًا حاسمًا. وفي هذا السياق، يتعين على الدول تبني استراتيجيات تضمن تأمين إمدادات الطاقة والتقليل من آثار أي نقص محتمل، مع العمل في الوقت ذاته على حماية شعوبها من التداعيات الاقتصادية لحرب لا تشارك فيها بشكل مباشر.

خاتمة :

يتضح أن تداعيات الحرب في إيران تحمل في طياتها مزيجًا معقدًا من الفرص والتحديات أمام الدول النفطية في إفريقيا. فمن جهة، قد يفتح ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية المجال أمام هذه الدول لتعزيز إيراداتها وتحسين موازينها التجارية، بما يتيح فرصًا لدعم الاستثمارات والتنمية الاقتصادية. ومن جهة أخرى، فإن التقلبات الحادة في أسواق الطاقة، وعدم اليقين الجيوسياسي، واحتمالات تباطؤ الاقتصاد العالمي قد تفرض ضغوطًا إضافية على استقرار هذه الاقتصادات واستدامة عوائدها النفطية. لذلك، يبقى مدى استفادة الدول الإفريقية النفطية من هذه التطورات مرهونًا بقدرتها على إدارة مواردها بكفاءة، وتنويع اقتصاداتها، وتبني سياسات مالية واقتصادية مرنة قادرة على التكيف مع التحولات المتسارعة في أسواق الطاقة العالمية.

وفي النهاية، يمكن القول بأنه لا يمكن لأفريقيا أن تفترض أن الارتفاع المؤقت في أسعار النفط مجرد حدث سوقي عابر. إنها صدمة أوسع نطاقًا تؤثر على الخدمات اللوجستية والتضخم والقدرة على الصمود. قد يحقق المصدرون مكاسب غير متوقعة، لكن المستوردين سيتكبدون الخسائر أولًا، وستكون الدول الهشة الأكثر تضررًا. أما الدول التي تتحرك بسرعة أكبر - فيما يتعلق بالميزانيات وأمن الإمدادات والدعم الموجه - فستكون الأقدر على إدارة التداعيات.

الصدمات الخمسة..ماذا تعني الحرب على إيران لإفريقيا؟

أ.د. حمدي عبد الرحمن حسن
أستاذ العلوم السياسية في جامعتي زايد والقاهرة

قد يعتقد البعض أن إفريقيا بمنأى عن تبعات الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران بحسبان أن لا ناقة لها فيها ولا جمل. لكن الواقع يشير بما لا يدع مجالا للشك أن القارة تتحمل مرة أخرى تكاليف باهظة لصراع لم تكن شريكا فيه ولا تسيطر عليه، مما يكشف عن مواطن ضعف هيكلية عميقة في الاقتصادات الإفريقية، وهياكلها الأمنية، ومؤسساتها الدبلوماسية. وبدلاً من التعامل مع هذا الأمر على أنه مجرد صدمة خارجية أخرى، ينبغي للحكومات الإفريقية أن تعتبره إنذارًا أخيرًا بأن تحقيق الاستقلال الاستراتيجي لا يمكن تحقيقه طالما بقي أمن الطاقة، وطرق التجارة، والضمانات الأمنية بيد قوى أجنبية تختلف أولوياتها اختلافًا جذريًا عن أولويات إفريقيا.
إن المأساة ليست اقتصادية فحسب، بل هي مأساة هيكلية تكشف مدى ارتباط إفريقيا بالصدمات الخارجية. وعليه يجادل هذا المقال بأن المهمة الملحة للقادة الأفارقة لا تقتصر على مجرد "تجاوز" الصدمة، بل تتعداها إلى استنباط الدروس والعبر بغية تبني مسارات هادفة لتنويع مصادر الطاقة، وبناء قدرة القطاع الزراعي على الصمود، وتعزيز الأمن البحري وأمن الممرات، والتحدث بصوت دبلوماسي موحد يعبر عن مصالح وآمال الأفارقة في كل مكان.

أولًا: صدمة الطاقة ومدى القدرة على التحمل

ربما تعد أسعار الطاقة بمثابة الصدمة الأولى والأكثر وضوحًا. فقد أدى تعطل تدفقات النفط والغاز عبر مضيق هرمز – الذي يمر عبره ما يقرب من خُمس شحنات النفط العالمية – إلى ارتفاع أسعار النفط الخام إلى ما يزيد عن 100 دولار للبرميل، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الوقود والنقل والغذاء في جميع أنحاء إفريقيا.

في تقييمها لسوق النفط الصادر في مارس 2026، وصفت وكالة الطاقة الدولية الصراع الحالي في الشرق الأوسط بأنه أكبر اضطراب في الإمدادات في تاريخ سوق النفط العالمية، مشيرةً إلى أن تدفقات النفط الخام والمنتجات النفطية عبر مضيق هرمز انخفضت من حوالي 20 مليون برميل يوميًا قبل الحرب إلى "تدفق ضئيل"، مما أجبر منتجي الخليج على خفض الإنتاج بما لا يقل عن 10 ملايين برميل يوميًا.

وهذا ليس تطوراً هامشيا بالنسبة للقارة. إذ أن معظم الدول الإفريقية مستوردة للطاقة، بل إن العديد من المنتجين الرئيسيين – من بينهم نيجيريا وأنجولا وغانا – يعتمدون على واردات المنتجات المكررة بسبب النقص المزمن في الاستثمار في مجال التكرير والخدمات اللوجستية. وعلى المدى القصير، قد يحقق بعض المصدرين إيرادات اسمية أعلى، لكن هذه المكاسب تتلاشى بفعل تقادم البنية التحتية، والمخاطر الأمنية في المناطق النفطية، وحقيقة أن ارتفاع الأسعار العالمية يزيد أيضًا من تكلفة استيراد الوقود والمدخلات محليًا.

لقد كشفت هذه الحرب أن أنظمة الطاقة الإفريقية لا تزال عرضة بشكل هيكلي لنقاط الاختناق الخارجية وتقلبات الأسعار. وعليه عوضا عن تهنئة أنفسهم على المكاسب "غير المتوقعة"، ينبغي على النخب السياسية أن تدرك أن بنية الطاقة المبنية على المنتجات المكررة المستوردة والمواد الهيدروكربونية المتقلبة هي وصفة لأزمات متكررة.

ثانيًا: التحويلات المالية والصدمة الخفية للأسر

ثمة صدمة ثانية، ربما تكون أقل وضوحًا، تتمثل في مصير الأفارقة العاملين في دول الخليج. طبقا لبعض التقديرات يعيش ويعمل أكثر من ثلاثة ملايين إفريقي في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أصبح الشرق الأوسط عمومًا أحد أهم مصادر التحويلات المالية إلى إفريقيا جنوب الصحراء. ووفقا لتقديرات البنك الدولي فإن تدفقات التحويلات المالية إلى إفريقيا جنوب الصحراء بلغت حوالي 54 مليار دولار أمريكي في عام 2023، نصفها تقريبًا من دول مجلس التعاون الخليجي وحدها، وتحديدًا من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر.

إذا أدى الصراع المطوّل- لا قدر الله- إلى انكماش اقتصادات دول الخليج، أو تسبب في تسريح العمال، أو دفع عمليات طرد لأسباب أمنية، فلن تظهر الصدمة أولاً في أسواق السندات. بل ستشعر بها الأسر في أديس أبابا، وكانو، وأكرا، وكيغالي، التي تعتمد في دفع تكاليف إيجاراتها ورسوم مدارس أبنائها وسلالها الغذائية على التحويلات المالية من أقاربهم العاملين في مجالات التمريض، أو عمال منازل، أو عمال بناء، أو حراس أمن في دول الخليج. وفي الماضي القريب أظهرت جائحة كوفيد 19بالفعل مدى سرعة انخفاض التحويلات المالية عند انهيار أسعار النفط أو تقييد الحركة؛ وقد تُؤدي أزمة خليجية ناتجة عن الحرب مع إيران إلى نسخة أكثر حدة وزعزعة للاستقرار السياسي من تلك التجربة.

ربما يتحدث صانعو السياسات الأفارقة كثيرًا عن "التواصل مع المغتربين"، ومع ذلك، فإن قلة منهم فقط لديهم خطط طوارئ للهجرة الجماعية العائدة أو الخسائر المفاجئة في دخل التحويلات المالية. وعليه يُشير غياب التخطيط هذا بوضوح إلى تراجع مكانة الأمن البشري في سلم أولويات السياسة الخارجية الإفريقية.

ثالثًا: تغيير مسار السفن وارتفاع الأسعار في الموانئ الإفريقية

تُفاقم الحرب من هشاشة بيئة الخدمات اللوجستية العالمية. منذ أواخر عام 2023، دفعت هجمات الحوثيين على الشحن التجاري في البحر الأحمر العديد من شركات النقل البحري إلى تغيير مسارها بعيدًا عن قناة السويس ومضيق باب المندب، نحو الطريق الأطول بكثير حول رأس الرجاء الصالح، مما أضاف ما بين 3500 و4000 ميل بحري إضافي، وما بين 10 و14 يومًا إلى الرحلات الرئيسية بين آسيا وأوروبا.

وتشير تحليلات مؤسسات كبرى مثل البنك الدولي، ومنتدى النقل الدولي، وشركات الاستشارات البحرية الكبرى، إلى أن تغيير المسار هذا يرفع تكاليف الشحن والتأمين بنسبة تتراوح بين 25 و35% تقريبًا فوق مستويات ما قبل الأزمة، أو ما يعادل 200 إلى 400 دولار أمريكي لكل حاوية إضافية على بعض الطرق. والأكثر من هذا أفادت رويترز بارتفاع أقساط التأمين البحري لتغطية الحرب، بنسبة تجاوزت في بعض الحالات 1000%، مما رفع تكلفة نقل الطاقة والسلع الأساسية عبر المنطقة. وبالمثل، تُشير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى ارتفاع أقساط التأمين ضد مخاطر الحرب، وارتفاع تكاليف وقود السفن، وزيادة أسعار الشحن، كجزء من سلسلة التكاليف الثانوية التي تؤثر في نهاية المطاف على أسعار المستهلك.

يبدأ الأمر بتقليل الاعتماد على الوقود المكرر المستورد من خلال استثمارات جادة في التكرير الإقليمي، وربط شبكات الطاقة، والطاقة

المتجددة، حتى لا تتحول أي أزمة في مضيق هرمز أو البحر الأحمر تلقائيًا إلى أزمة مالية واجتماعية في لاغوس أو نيروبي.

إن احتمال تفعيل الشبكات الإيرانية أو امتداد الصراع في الشرق الأوسط قد يُفاقم التحديات الأمنية الداخلية في جميع أنحاء إفريقيا

رابعاً: الجغرافيا السياسية والدبلوماسية

من الناحية الجيوسياسية، تعيد هذه الحرب توجيه الأنظار ومناطق النفوذ. يجب على إفريقيا تجنب أن تصبح مجرد ضحية ثانوية لقرارات الآخرين. لقد دعت مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى خفض التصعيد واللجوء إلى الدبلوماسية، محذرةً صراحةً من أن عدم الاستقرار في الخليج له تداعيات مباشرة على الاقتصادات الإفريقية، وطرق التجارة، والربط الجوي، وسلامة المواطنين الأفارقة في المنطقة. ولعل أهمية هذه الدعوة تكمن ليس فقط في كونها بيان مبدئي، بل كأساس لموقف دبلوماسي إفريقي أكثر ثقة: الضغط من أجل حماية المدنيين، واستعادة الملاحة التجارية، والالتزام بالقانون الدولي، لأن الأمن الاقتصادي لإفريقيا بات رهينة بشكل واضح لتصعيد بعيد المدى.

في الوقت ذاته، يتصاعد التنافس بين القوى الكبرى حول أمن الطاقة والممرات البحرية. وقد أعلنت مجموعة الدول السبع استعدادها لاتخاذ تدابير لدعم استقرار إمدادات الطاقة العالمية، مع التأكيد على ضرورة حماية الممرات البحرية، في إطار تأطير الصراع أيضاً من منظور التهديدات المرتبطة بإيران ووكلائها. وتكتسب اللغة المستخدمة في هذا السياق أهمية تحليلية بالغة؛ إذ إن تشديد القبضة الأمنية للقوى الكبرى على نقاط الاختناق الاستراتيجية لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الاستقرار، بل غالباً ما يسهم في إحداث تقلبات حادة في اقتصادات الدول الأصغر، من خلال تعاظم مخاطر العقوبات وإعادة توجيه تدفقات التمويل. وفي هذا الإطار، يُحتمل أن يتعمق النفوذ الخليجي في إفريقيا تحت وطأة هذه التطورات، رغم كونه نفوذاً راسخاً بالفعل. وقد وصفت تقارير رويترز قبل هذه الأزمة وأثناءها الوجود الخليجي الذي يتجلى في القرن الإفريقي عبر الاستثمارات والدبلوماسية والعلاقات الأمنية، حيث يسعى القادة الأفارقة غالبًا إلى تجنب الانجرار إلى التكتلات المنافسة. وفي

الوقت نفسه, لا يزال رأس المال الخليجي عاملًا رئيسيًا في مسار الطاقة والبنية التحتية في أفريقيا؛ إذ يشير تحليلٌ لوكالة أسوشيتد برس إلى حجم الاستثمارات الخليجية في قطاع الطاقة النظيفة في أفريقيا, ويرى أنه من المرجح أن يستمر رغم الاضطرابات, تحديدًا لأن الدوافع الاستراتيجية لا تزال قائمة.

وفي هذا المقام تتمثل المهمة الاستراتيجية للدول الإفريقية في الترحيب بالاستثمار دون استيراد التنافسات: تنويع الشركاء, والإصرار على الشفافية, والحفاظ على السيادة على قرارات البنية التحتية والأمن الحيوية.

خامساً: صدمة وكلاء إيران في إفريقيا

يمكن مع تصاعد وتيرة العنف في الشرق الأوسط مراقبة ما يحدث في منطقة الساحل, حيث رسّخت إيران أقدامها كشريك أمني لدول ذات أنظمة عسكرية, من بينها بوركينا فاسو ومالي والنيجر, في حربها ضد الجماعات المسلحة المرتبطة بالقاعدة وداعش. ومع ذلك, من المرجح أن يصرف الصراع الحالي انتباه الغرب عن منطقة الساحل, بعد أن استأنفت الولايات المتحدة مؤخرًا دعمها في مكافحة الإرهاب, وربما يجبر ذلك طهران أيضا على إعطاء الأولوية للاحتفاظ بترساناتها العسكرية للدفاع عن نفسها. قد يؤدي هذا كله إلى تصاعد العنف في المنطقة, فضلًا عن لجوء دول الساحل بشكل متزايد إلى روسيا أو تركيا للحصول على طائرات مسيّرة ومعدات عسكرية أخرى.

هناك أيضًا احتمال أن تقوم جماعات مدعومة من إيران بأعمال عنف ضد أهداف أمريكية أو اسرائيلية. إن احتمال تفعيل الشبكات الإيرانية أو امتداد الصراع في الشرق الأوسط قد يُفاقم التحديات الأمنية الداخلية في جميع أنحاء إفريقيا. يؤكد ذلك قيام تشاد في ديسمبر من العام الماضي بتفكيك شبكتين إجراميتين مرتبطتين بإيران. وبالنسبة للدول الإفريقية التي تضم أقليات شيعية كبيرة, بما فيها نيجيريا, يتزايد خطر العمليات بالوكالة مع سعي طهران إلى إيجاد منافذ ضغط جديدة. وقد نظم آلاف الشيعة في نيجيريا احتجاجات على مستوى البلاد, بتنظيم من الحركة الشيعية في نيجيريا, تنديدًا بالهجمات على إيران. على أنه يمكن استغلال الحرب على إيران في الدعاية للتجنيد والحشد كدليل على العدوان ضد المسلمين من قبل جماعات مثل تنظيم داعش – ولاية غرب إفريقيا وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين, مما يزيد من زعزعة استقرار الوضع الأمني الهش في شمال نيجيريا.

الفرص والامكانيات:

لقد مرت إفريقيا بتجارب مماثلة من قبل – مع حرب العراق 2003, والتدخل الغربي في ليبيا عام 2011 , والأزمة المالية العالمية 2008, و جائحة كوفيد 19 , والآن حرب أخرى تدور رحاها حول إيران. ما يميز هذه المرة هو تراكم الأدلة التي تُشير إلى أن إفريقيا لا تستطيع تحمل البقاء مكتوفة الأيدي في ظل نظام دولي مفكك. لقد أدت الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران بالفعل إلى ارتفاع أسعار الوقود في محطات الوقود الإفريقية, وتهديد خطوط التحويلات المالية الحيوية, وتعطيل شبكات الشحن, وزيادة المخاطر الأمنية في القرن الإفريقي. وإذا اقتصر ردّ القادة الأفارقة على الحذر الدبلوماسي والحلول المؤقتة, فسيكونون قد أكدوا ما يشك فيه كثير من المواطنين: أن الاستقلال الاستراتيجي ليس, حتى الآن, سوى شعار أكثر منه استراتيجية. أما البديل فهو أصعب, ولكنه أكثر صدقًا: الاعتراف بأن الاستقلال الحقيقي يتطلب إصلاحات داخلية صعبة, وتعاونًا إقليميًا, واستعدادًا لرفض التدخل – حتى من الشركاء الأقوياء – عندما تُكبّد حروبهم المجتمعات الإفريقية تكاليف باهظة.

وختاماً:

تُتيح الأزمة الراهنة, على الرغم من قسوتها, فرصةً لبدء هذا العمل بجدية قبل اندلاع الصراع التالي, وقبل أن تُجبر إفريقيا مرة أخرى على دفع ثمن حربٍ لا ناقة فيها ولا جمل. وعليه فإن الاستجابة السليمة ليست الركون إلى حالة من الذعر أو السلبية, بل تبني أجندة عملية لبناء القدرة على الصمود – إقليمية حيثما أمكن, ووطنية عند الضرورة – ترتكز على الطاقة, والزراعة, والخدمات اللوجستية, والدبلوماسية.

وفي هذا المقام نشير إلى ثلاث مسارات سياسية تستحق التأكيد:

أولاً: يجب أن تكون إدارة صدمات الطاقة هادفة ومنضبطة. إذ تُبرز توجيهات وكالة الطاقة الدولية بشأن جانب الطلب – التي صدرت خصيصًا استجابةً لهذه الأزمة – إمكانية الحد من صدمات القدرة على تحمل التكاليف من خلال تدابير تكبح الطلب دون انهيار النشاط الاقتصادي, إلى جانب تقديم دعم مُوجّه بدلاً من الإعانات العامة غير المدروسة ذات الأثر المالي الهائل. وهنا ينبغي على الحكومات الإفريقية تبني هذا المنطق: حماية الفئات الأشد فقرًا, وضمان تقديم الخدمات الأساسية, وتجنب السياسات التي تُعيد انتاج فخاخ دعم الوقود الهيكلية.

ثانيًا: يجب التعامل مع القدرة على الصمود في قطاعي الأسمدة والغذاء كأمن قومي. يُؤكد تقدير برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن ثلث تجارة الأسمدة المنقولة بحرًا يمر عبر مضيق ملقا, وتقارير رويترز حول هشاشة

قطاع الأسمدة, على هشاشة نموذج "المدخلات المستوردة" في إفريقيا. وعليه يتمثل الحل العملي في التنويع (زيادة خيارات الموردين), والاستخدام الأمثل (اختبار التربة, والتوسع, والتطبيق الفعال), وتعزيز الإنتاج والتعاون الإقليمي لتقليل المخاطر.

ثالثًا: تحتاج إفريقيا إلى موقف دبلوماسي وأمني بحري حازم يتناسب مع مصالحها. وقد ربطت مفوضية الاتحاد الإفريقي بالفعل عدم الاستقرار في الخليج بتأثيرات مباشرة على الأسواق الإفريقية؛ وينبغي أن يتم تطوير ذلك إلى دبلوماسية مستدامة تركز على خفض التصعيد, وحماية المدنيين, وسلامة الملاحة الدولية. في الوقت نفسه, ينبغي اعتبار دعوة المنظمة البحرية الدولية إلى اتخاذ إجراءات منسقة لحماية الملاحة المدنية بمثابة دعوة: ينبغي للدول الإفريقية الساحلية والتجارية المطالبة بسماع صوتها في المناقشات التي تُحدد سلامة الملاحة البحرية وتكاليفها.

وعلى أية حال لا بدّ لأي تحليل جادّ أن يُقرّ بحالة عدم اليقين حتى الآن. إذ يعتمد الأثر الاقتصادي والإنساني على إفريقيا بشكل كبير على مدة النزاع وشدته, وسرعة استئناف الشحن التجاري, وما إذا كانت الهجمات ستتوسع جغرافياً لتشمل مناطق أخرى غير ساحات القتال الحالية. ثمة شكّوك أخري تتعلق بالسلوك: فحتى لو خفّت حدة الاضطرابات المادية, قد تحتفظ الأسواق بـ"علاوة مخاطرة" في أسعار النفط والتأمين والشحن لأشهر, مما يُبقي الأسعار مرتفعة حتى بعد انتهاء المعركة.

وأخيراً, يعتمد الوضع الإنساني على قرارات الجهات المانحة بقدر اعتماده على الخدمات اللوجستية؛ وتشير المؤشرات الأولية لإعادة ترتيب أولويات المساعدات إلى أن إفريقيا قد تواجه ضغوطاً أكبر ما لم تُسرع وتيرة إصلاحات التمويل المرن وإصلاحات تقديم المساعدات لخفض التكاليف.

التأطير الديني والأخلاقي للحرب الأمريكية الاسرائلية الإيرانية من منظور إفريقي

بقلم محمود السقا
باحث متخصص في الشأن الإفريقي - مصر

يتزايد تأطير تقاطع الاستراتيجيات الأمريكية الاسرائيلية مع النفوذ الإيراني واستراتيجياته في افريقيا من منظور حرب دينية أو صراع حضارات. وهذا التأطير ليس مجرد خطابا بلاغيا، بل هو متجذر في سرديات لاهوتية راسخة وسوابق تاريخية لعقلية الحملات الصليبية، والتعبئة الاستراتيجية للهوية الدينية لتبرير التوسع العسكري والسياسي. وتقديم إيران نفسها بأنها ملاذ المستضعفين، والقوى الفاعلة في موجهة الشيطان الأكبر. وفي سياق الحرب الجارية انتقل هذا البعد الديني من هامش الخطاب الدبلوماسي إلى صميم التبرير العسكري. وقد وجد هذا البعد بعض الأراضي الخصبة في افريقيا. تلك الأرض ألقيت فيها بذور هذا البعد منذ عقود.ومنه فإن تتبع هذا البعد من منظور ديني لهو من الأهمية بمكان لاستبيان الخيارات الموجود أمام بلدان الإقليم، للنأي من هذه الصراعات الدينية والحضارية. من خلال:

أولا: التأطير اللاهوتي للصراع والسوابق التاريخية للخطاب الديني
ثانيا: إيران ضد إسرائيل في المنظور الديني الافريقي
ثالثا: البعد الاقتصادي للصراع على افريقيا
رابعا: الحرب من منظور أخلاقي أفريقي

أولاً: التأطير اللاهوتي للصراع والسوابق التاريخية للخطاب الديني

يفسر الصراع القائم بين أمريكا وإسرائيل في مواجهة إيران من قبل جهات فاعلة من خلال منظور علم الأخرويات "نهاية الزمان". فداخل الولايات المتحدة، استخدمت بعض قطاعات القيادة السياسية والعسكرية روايات توراتية من سفر الرؤيا لتصوير الحرب ضد إيران على أنها مقدمة لنهاية العالم . حيث تحولت القواعد العسكرية الأمريكية إلى منابر تبشيرية تنذر بنهاية العالم . تسبب هذا الانحراف في موجة فزع داخل الجيش نفسه .إذا كشفت مؤسسة الحرية الدينية العسكرية عن تلقيها سيلا من الشكاوى بهذا الخصوص. يخدم هذا الخطاب غرضين؛ توفير مبرر أخلاقي مطلق للعمل العسكري، وضمان دعم الدوائر الصهيونية المسيحية التي تنظر إلى الدفاع عن إسرائيل ومواجهة إيران على أنه تكليف إلهي . وبالمثل، استحضرت القيادة الإسرائيلية رواية «عماليق»، وهي إشارة توراتية إلى عدو أبدي للشعب اليهودي يجب استئصاله . استشهد نتنياهو بعيد بوريم في تصريحاته، مُقارنًا بين بلاد فارس القديمة والنظام الإيراني الحديث:قبل 2500 عام، في بلاد فارس القديمة، ثار عدوٌّ ضدنا بنفس الهدف تمامًا، وهو إبادة شعبنا. لكن مردخاي اليهودي والملكة أستير، أنقذا شعبنا. في سفر أستير، سعى مسؤول فارسي إلى إبادة الشعب اليهودي. واليوم، تهدد القيادة الإيرانية إسرائيل . ينطبق القلق نفسه على الولايات المتحدة. فقد ظهرت تقارير تصف خطابًا دينيًا بين شخصيات عسكرية وسياسية أمريكية، من بينهم قائد وحدة قتالية، يستشهد بسفر الرؤيا، «هرمجدون وعودة يسوع المسيح الوشيكة» كمبرر للحرب مع إيران. وأضف إلى ذلك ما صرح به السفير الأمريكي في تل أبيب حول الحق التوراتي لإسرائيل في فبراير 2026.

يقدم التاريخ دروسًا مُرّة؛ فخلال الحروب الصليبية، صوّر الحكام طموحاتهم الإقليمية والسياسية على أنها واجبات مقدسة، فكانت النتيجة أجيالًا من إراقة الدماء التي رسّخت الانقسامات الحضارية. وفي حرب الثلاثين عامًا، دمّر الاستبداد الديني أوروبا وجعل السلام التفاوضي شبه مستحيل. وفي العصر الحديث، برّرت حركات متطرفة مثل تنظيم الدولة عنفًا لا يوصف بادعاءات التفويض الإلهي. لا يعني هذا أن إيران ليست تهديدًا خطيرًا، بل هي كذلك. فحرسها الثوري يدعم ميليشيات وكيلة في أنحاء المنطقة، ودعا قادتها إلى تدمير إسرائيل وأمريكا، وتُنذر طموحاتها النووية بإشعال سباق تسلح أوسع في الشرق الأوسط. في المقابل، فإن استخدام مصطلح «الحملة الصليبية» يُضيّق الخناق على الجميع. فملايين الإيرانيين احتجوا على حكومتهم. يتوق الكثيرون إلى الحرية، والفرص الاقتصادية، وعلاقات طبيعية مع العالم. عندما يُؤطّر القادة الغربيون الصراع بمصطلحات دينية صريحة، فإنهم يُخاطرون بتنفير هؤلاء المعارضين أنفسهم. عندها يبدو الصراع حضاريًا لا سياسيًا.

عندما يحوّل القادة الحرب إلى صراع ديني، فإنهم يضيّقون خياراتهم ويزيدون من صلابة خصومهم.

ويشير الباحثون إلى أن خطاب «الحملة الصليبية» الذي استخدمته إدارة بوش في أعقاب هجمات 11 سبتمبر قد أرست سابقة للنظر إلى الصراعات الإقليمية على أنها دراما أخلاقية وليست نزاعات سياسية. فمن خلال الاستشهاد بالنصوص المقدسة والخطط الإلهية، يُحوّل القادة قضايا معقدة تتعلق بالحدود الإقليمية وانتشار الأسلحة النووية إلى معارك وجودية لا تترك مجالًا يُذكر للتسوية. إنّ «تقديس السياسة» هذا يضمن اعتبار المخاطر أزلية، ما يجعل وقف الأعمال العدائية مسألة خيانة دينية لا ضرورة استراتيجية.

كل ذلك يمكن وضعه تحت ما يسمى بالرسالية الأمريكية، وهو المبدأ الذي صاغ الهوية الوطنية للولايات المتحدة، حيث ترى نفسها أنها تمتلك مهمة حضارية كونية تفرض عليها دوراً رياديا في توجيه البشرية نحو قيم محددة، وقد تغذت الرسالية الأمريكية من جذور دينية بروتستانتية، وصُبغت بصبغة ليبرالية خلال عصر التنوير، وتحولت إلى إستراتيجية جيوسياسية للهيمنة العالمية.

ثانياً: إيران ضد إسرائيل: منظور أفريقي

في المواجهة بين إيران وإسرائيل، ورغم وجود مؤيدين متحمسين للنظام الإسرائيلي في بعض الأوساط البروتستانتية الأفريقية الخاضعة للنفوذ الأمريكي، إلا أن التعاطف يتحول بشكل متزايد نحو إيران. كما يُعرب غالبية مؤيدي العالم متعدد الأقطاب بوضوح عن تعاطفهم مع إيران. ويمكن فهم المنظور الأفريقي للصراع الإيراني الإسرائيلي، ولو جزئيًا، من خلال عدسة الحرب الإسرائيلية المستمرة ضد الفلسطينيين، وفي مقدمتها غزة. فبعد ما يقرب من عامين من الإبادة الجماعية لا يزال نظام تل أبيب عاجزًا عن السيطرة على قطاع غزة. وهذا الفشل تحديدًا هو ما يدفع النظام إلى محاولة إشعال حرب إقليمية واسعة النطاق، بمشاركة مباشرة من واشنطن. أما فيما يتعلق بالمنظور الأفريقي تحديدًا، فيكمن الاختلاف الجوهري في أننا نشهد، أولًا، تطرفًا أكبر بين مؤيدي إسرائيل، يرتبط غالبًا بحركات دينية بروتستانتية. من جهة أخرى، فإن المتعاطفين مع إيران هم في الغالب أفراد يتبنون قيم السيادة والوحدة الأفريقية، وبالطبع، النظام العالمي متعدد الأقطاب.

وهناك نقطة جوهرية وهي تبدد الخرافات المحيطة بمكانة إسرائيل المزعومة كقوة عظمى إقليمية. والتي تشمل الاعتقاد بعدم وجود قوى جادة في المنطقة قادرة على شن ضربات انتقامية مؤثرة عليها، وفكرة أن أنظمة الدفاع الجوي لديها «منيعة». وقد أثبتت الضربات الإيرانية الانتقامية عكس ذلك تمامًا. وتؤثر هذه التطورات تأثيرًا استراتيجيًا على تشكيل الرأي العام في العديد من الدول الأفريقية.

ورغم وضوح هذه الحقائق , لا يزال أنصار إسرائيل في افريقيا- وخاصة في بعض دول غرب أفريقيا - يدعمون أعمال إسرائيل. كما أنهم يستحضرون روايات شبه دينية تُشبه سلوك الطوائف.تزعم هذه الروايات أن شعب إسرائيل "مختار"، وأن تصرفات إيران وحلفائها ستؤدي حتمًا إلى "عقاب إلهي" - وكل ذلك يُزعم أنه يتماشى مع الوصايا "المسيحية". يؤكد كل هذا التلاعب السافر الذي طال قطاعات واسعة من السكان في أنحاء متفرقة من أفريقيا على يد ما يُسمى بـ"الرعاة"، وبفعل العدوان الإسرائيلي ورد إيران يتضاءل عدد الأشخاص - في أفريقيا وخارجها - الذين يتقبلون الأكاذيب الفاضحة والتلاعب الفجّ الذي يُشبه طقوس العبادة.

في الوت نفسه يمثل تعامل إيران مع أفريقيا مزيجاً متقناً من «القوة الناعمة» والتواصل الديني. فمنذ 1979, سعت طهران إلى تصدير أيديولوجيتها الثورية, وغالباً ما قدمت نفسها كبطلة «المستضعفين» في مواجهة «الغطرسة» الغربية. ويتجلى ذلك من خلال دعم المجتمعات الشيعية وإنشاء مراكز ثقافية ومدارس ومستشفيات. وقد نجحت طهران في دعم المجتمعات الشيعية في دول غرب أفريقيا مثل نيجيريا والسنغال وغانا. وتُعدّ الحركة الإسلامية في نيجيريا, بقيادة إبراهيم الزكزاكي، أبرز مثال على حركة مستوحاة من إيران تتحدى النظام السني. ومن خلال جامعة المصطفى ومنظمة الثقافة والعلاقات الإسلامية, تُقدّم منحًا دراسية للطلاب الأفارقة, الذين يعودون إلى أوطانهم كسفراء للفكر الإيراني.

وفضلا عن ذلك أدى انسحاب القوى الغربية من منطقة الساحل, وتحديدًا مالي وبوركينا فاسو والنيجر, إلى فراغ تسعى إيران جاهدةً لملئه. ويلقى تصوير الصراع على أنه حرب دينية صدىً واسعًا في هذه المناطق, حيث تتصاعد المشاعر المعادية للغرب. وقد سعت إيران إلى تعزيز علاقاتها مع تحالف دول الساحل, عارضةً تكنولوجيا عسكرية, مثل الطائرات المسيّرة, ومناقشة التعاون في قطاع التعدين, لا سيما فيما يتعلق باحتياطيات اليورانيوم في النيجر. وبالنسبة لهذه الدول , تمثل إيران شريكًا لا يفرض نفس شروط «الديمقراطية الليبرالية» التي يفرضها الغرب, بينما توفر هذه التحالفات لإيران وسيلةً للالتفاف على العقوبات وبسط نفوذها بعيدًا عن حدودها.

لتصعيد هذه «الحرب المقدسة» آثار اقتصادية وحضارية ملموسة على افريقيا. أدى تعطيل طرق التجارة, وتحديدًا تحويل مسار الشحن من قناة السويس إلى رأس الرجاء الصالح, إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والوقود. كذلك, فإن «التأطير الحضاري» الذي يستخدمه الأمريكيون والإسرائيليون - والذي يصوّر الحرب على أنها صراع ضد «أوهام إسلامية نبوية» - يُنذر بتنفير السكان السنة والشيعة على حد سواء في القارة, مما قد يُؤجّج التطرف .

ثالثاً: البعد الاقتصادي للصراع على افريقيا

يعود الوجود الإيراني في أفريقيا إلى شبكات التجارة في المحيط الهندي في القرن السادس عشر. ومنذ ستينيات القرن الماضي، شهدت العلاقات التجارية تحديثًا وتكثيفًا في عهد آخر شاه للبلاد، محمد رضا بهلوي.واستمرت هذه العلاقات في ظل حكم الملالي.لدى طهران مصلحة في تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع الدول الأفريقية، مع الحرص في الوقت نفسه على تجنب العقوبات الدولية قدر الإمكان. ويلعب تصدير المعرفة التكنولوجية والصناعية دورًا بالغ الأهمية. في عام 2025، شهد حجم التبادل التجاري بين إيران وأفريقيا ارتفاعاً ملحوظاً، حيث زادت الصادرات الإيرانية بنسبة 85% مقارنةً بعام 2024. وتستقبل إيران أعداداً كبيرة من الطلاب الأفارقة في جامعاتها، كما تُقيم شراكات تكنولوجية وثقافية مع العديد من دول القارة. وتنشط أيضاً في القطاعين الإنساني والصحي.

اقتصاديًا، تأتي الحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران في وقت عصيب بالنسبة للعديد من الاقتصادات الأفريقية، إذ أن ضعف الدولار وانخفاض أسعار الفائدة قد منحا بعض الراحة للعديد من الدول المثقلة بالديون. تُعطّل الحرب التجارة العالمية، إذ تُحوّل مسار السفن من قناة السويس إلى رأس الرجاء الصالح، مما يزيد تكاليف الشحن ويرفع الأسعار على المستهلكين. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار الوقود في محطات نيجيريا بنحو 11% هذا الأسبوع.ويحذر المحللون من تداعيات اقتصادية على العاملين في الخارج، مثل أكثر من 400 ألف كيني يعملون في دول الخليج.

إيران لا تزال أقل حضورًا في أفريقيا من بعض القوى الغربية بنحو 22 بعثة دبلوماسية ف ، ومن خلال هذه السفارات، تحافظ على علاقات في مجالات عديدة، كما تنظم منتديات ولقاءات مع أفريقيا. وحاولت ملأ تراجع النفوذ الغربي في الساحل، ساعية إلى تعميق علاقاتها مع تحالف دول الساحل.في نهاية فبراير، استقبل الرئيس الإيراني وزير دفاع بوركينا فاسو في طهران لبحث تعزيز الشراكة في المجال الأمني. وزار رئيس وزراء النيجر علي الأمين زين طهران في يناير 2024.

تتهم الولايات المتحدة وإسرائيل ودول أخرى إيران بالسعي لتخصيب اليورانيوم. لذا، قد يكون سوق اليورانيوم الأفريقي ذا أهمية بالنسبة لطهران، لا سيما سوق النيجر، التي تضم منجمين هامين ، حيث استُخرج منهما نحو 5 % من إنتاج اليورانيوم العالمي في عام 2022. ويذكر أن المجلس العسكري الحاكم في النيجر وإيران كانا «يعملان سرًا على صفقة» لشراء 300 طن من اليورانيوم. بعد نحو شهر من انقلاب يوليو 2023.

رابعاً: الحرب من منظور أخلاقي أفريقي

أوحى مقتل ما لا يقل عن 165 طفلة في غارة واحدة على مدرسة ابتدائية جنوب إيران. والاستهتار التام من قبل اسرائيل بحياة الإنسان في حربه الإبادة الجماعية في فلسطين. بتراجع إمبراطورية وتوابعها, بل أيضًا هيمنة العرق الأبيض في أبشع صورها. إن تحالف الصهاينة والفاشيين في الولايات المتحدة ليس مجرد محاولة لإحياء إمبريالية تحتضر, بل هو محاولة لإعادة تشكيل العالم بطريقة تجعله ساحة لعب للأثرياء البيض.

في الوقت الراهن, يُعد هذا العدوان هجومًا على حق تقرير المصير لإحدى أقدم الحضارات في العالم. وعلى المدى البعيد, تُعتبر الحرب على إيران حربًا على الشعوب الأفريقية, وعلينا أن ندرك أن تداعياتها بدأت تظهر بالفعل في بعض المناطق.إن علاقات أفريقيا, ولا سيما منطقة شرق أفريقيا, مع غرب آسيا تتجاوز مجرد 500 عام من الهيمنة والوساطة الرأسمالية الغربية. فروابط تنزانيا مع عُمان, وتاريخ إثيوبيا وإريتريا مع اليمن, وإن لم يُسلَّط الضوء عليها اليوم, إلا أنها واضحة في المسار التاريخي لهذه البلدان. يمكن للمرء أن يصل إلى شمال إثيوبيا, منطقة تيغراي, ليجد نقوشًا سبئية وقصصًا عن طريق تحت الأرض يؤدي إلى البحر الأحمر. يمكن أيضًا النظر في كيفية حصول نضال إريتريا من أجل الاستقلال على دعم من مقاتلي التحرير اليمنيين, وتواصله مع حركة التحرير الفلسطينية. هذه الحقائق مهمة في تصور عالم يتجاوز الهيمنة الغربية, ولكن في المشهد الجيوسياسي الراهن, يجب وضعها في سياقها وفقًا لتسلسل القوى الإمبريالية. لقد فاقم الهجوم على إيران, واحتمالية اندلاع حرب إقليمية شاملة, التناقضات, وأدى إلى ضرورة استخدام القوة الغاشمة لتحقيق موقع متميز في تسلسل القوى الإمبريالية, الضعيفة والقوية. كما أعادت هذه التناقضات طرح مسألة الأغلبية العالمية, ودورها الفاعل في العملية التاريخية.

إن الهدف النهائي للولايات المتحدة هو دعم استقرار الكيان الصهيوني وتوسعه لضمان هيمنته الإقليمية بالوكالة في محاولتها لعكس تراجع هيمنتها. ومع إحياء مبدأ مونرو في محاولات السيطرة على الأمريكتين, تُعتبر الحرب الصهيونية على إيران فرصةً للهيمنة على غرب آسيا. كما برزت مساعي الولايات المتحدة بشكل أوضح في تحركاتها في أفريقيا: صفقات المعادن ضد الشعب الكونغولي الضرورية للتقدم التكنولوجي ؛ والسياسات الصحية الاستغلالية في أفريقيا وسط تراكم البيانات اللازمة للحرب الحديثة؛ والهجوم على فنزويلا وكوبا, ومنطقة الكاريبي ككل, لتأمين النفط وسحق التعاون؛ يجب اعتبار كل ذلك نابعًا من حاجة الهيمنة الأمريكية والصهيونية إلى تجاوز تراجعها وحدودها الموضوعية.

يجب فهم مدى تفاقم تداعيات هذه الحرب على افريقيا. فبالنسبة لإسرائيل,

فإن مواجهة إيران، لم تُعزز فقط اعتماده على الهيمنة الأمريكية، بل زادت أيضًا من حاجته لاستغلال أفريقيا ومحاولة السيطرة عليها. يجب على الأفارقة أن يدركوا كيف تتواطأ بعض الدول الأفريقية، كإثيوبيا، في استغلال الأفارقة من خلال تسهيل ليس فقط انتقال فتيات صغيرات للعمل كعاملات منازل في المنطقة، بل أيضًا انتقال اليهود الأفارقة إلى جبهات القتال الصهيونية ضد الفلسطينيين. فعلى الرغم من أن المستوطنين الصهاينة من أصل إثيوبي لا يمثلون سوى 1.7% من السكان. إلا أنهم تكبدوا نسبة غير متناسبة بلغت 4.5% من الخسائر العسكرية في حرب الإبادة الجماعية الحالية. إن معدل وفياتهم غير المتناسب يعكس مسارًا، متسترًا وراء عقيدة متوارثة، يؤدي إلى ارتفاع معدلات «تجنيدهم» ومشاركتهم في القتال بشكل استثنائي، حيث يخدم ما يقرب من 90% من الشباب الإثيوبيين الإسرائيليين في الجيش (نصفهم في أدوار قتالية)، بينما تبلغ نسبة تجنيد النساء الإثيوبيات الإسرائيليات حوالي 70%، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط الوطني للإناث البالغ 58%. لذلك، لا ينبغي أن يكون هناك تناقض في سبب قيام كيان يقبل اليهود الأفارقة بالعيش على أرض سرقها واحتلها بتعقيم أولئك الذين يخوضون هذه الرحلة - فالأفارقة لا يُقدّرون لانتمائهم الديني الذي تستغله الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، بل لأجسادهم التي يمكن التضحية بها والتي لا يزال النظام الرأسمالي العنصري يعتمد عليها. فإن التحالف لا يحترم ولا يُقدّر معتقدات وثقافات الشعوب خارج قاعدته، وهو ما ينبغي أن يكون بمثابة تحذير لأصحاب الديانات والأعراق المختلفة، بما في ذلك في نيجيريا حيث تدّعي الولايات المتحدة «دعم» المسيحيين، وفي ظل دعم الصهاينة التاريخي لحركة بيافرا الانفصالية. ينبغي التساؤل عن سبب إتاحة الفرصة للبوير في جنوب إفريقيا للهجرة إلى الولايات المتحدة، إذا كانت أوضاع المسيحيين في نيجيريا ذات أهمية قصوى - فالرابط الوحيد هنا هو هيمنة العرق الأبيض.

في سعيها للهيمنة الكاملة على الفلسطينيين وإبادتهم، اتخذت اسرائيل خطوات عدوانية للتأثير على أفريقيا. ومع زعزعة استقرار مضيق هرمز، بات النفوذ على الدول الأفريقية المطلة على البحر الأحمر ذا أهمية متزايدة للصهاينة. والاعتراف الصهيوني الأحادي جزءا من ذلك. فهو يعكس استعداده لهذه الحرب وحاجته إلى منفذ بحري هناك. ومع تزايد أعمال التخريب التي يقوم بها الحوثيين وتأثيرها على ميناء حيفا، سيحتاج الصهاينة إلى وجود فعلي في مضيق باب المندب، ومع استمرار الحرب لن تقتصر أهمية البحر الأحمر وأفريقيا على الوصول إلى الأراضي والعمالة والتجارة ، بل ستتعداها لتشمل توفير الغذاء والماء لدول الخليج.

كما أن القمة الأمنية الأخيرة التي أعلنت عنها كيغالي. لاستضافة التحالف الأمريكي الصهيوني، والتي تُدرج فيها رواندا كـ«شريك محوري»،

> وقد تضرر العرب والأفارقة على حد سواء من حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل

لا تُظهر فقط إحدى أضعف حلقات التحالف في أفريقيا, بل تُشكل أيضاً جبهة أخرى مكشوفة يسعى الكيان إلى تعزيزها لضمان وصوله إلى أفريقيا. كما نشهد دعمًا إمبرياليًا للنخب الانفصالية من الصومال إلى السودان وإثيوبيا.

بينما اختارت شعوب غرب أفريقيا الوحدة الأفريقية, في مواجهة الامبريالية الفرنسية. تظهر التطورات الأخيرة في نيجيريا وتمركز القوات الأمريكية هناك وتُعدّ التطورات الأخيرة المتعلقة بتمركز القوات الأمريكية في نيجيريا. والاستعراضات العسكرية في شرق أفريقيا, تعبيرات عسكرية تعكس حاجة القوى الأجنبية المتزايدة للسيطرة على أفريقيا, أكثر من أي وقت مضى.

ختاماً:

بينما تسعى أمريكا وإسرائيل لتسويق روايتهما الدينية, مهاجمين إيران, وإن كان من حق الأخيرة الدفاع عن نفسها عسكريا, ودينيا وأخلاقيا أيضا. إلا أنهما قد أضرا بالجميع دينيا وأخلاقيا واقتصاديا. تجد كلا الروايتين من يدعمهما في افريقيا, على الرغم من وجود طريق ثالث, وهو طريق الاعتدال. حيث توجد قوى معتدلة, لا تتحرك بشكل نفعي, ولا تنخرط في صراعات من هذا النوع, ألا وهي القوى العربية , فلم يجد الأفارقة ما يضيرهم من تلك القوى, فشراكات الدول العربية مع افريقيا قائمة على النفع المتبادل, وغياب الشروط والأجندات إلى حد كبير, ولها من القوة الصلبة,والإمكانات الاقتصادية, ما يوفر طريقا سالكا للتنمية والاستقرار, والإنسانية. وقد تضرر العرب والأفارقة على حد سواء من حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل. فلا مناص من التكامل الإفريقي أولا, ثم اختيار النفع غير المشروط.مع توازن الشراكات الاستراتيجية مع القوى العالمية, سواء الغرب, أو الشرق متمثلا في البريكس.

انعكاسات الصراع الإيراني الإسرائيلي على الأوضاع المعيشية في إفريقيا

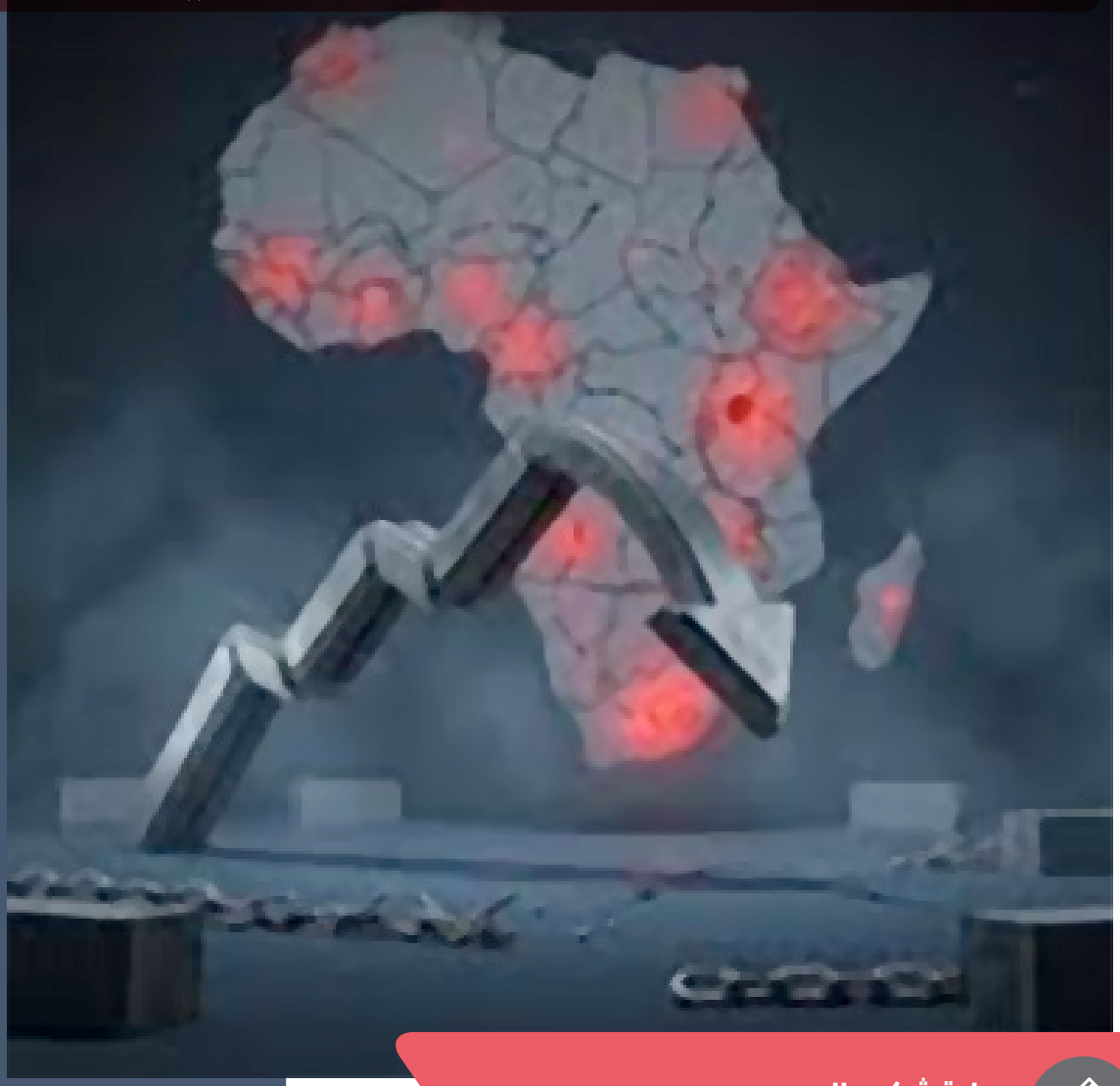

ميادة شكري المحمودي
باحث ماجيستير - كلية الدراسات الافريقية العليا - جامعة القاهرة

على الرغم من أن القارة الإفريقية تبدو ظاهريا في معزل عن الصدام المباشر في الصراع الإيراني الإسرائيلي الراهن، إلا أن التأثيرات الاقتصادية لهذا الصراع، ستتسلل نحو المواطن الافريقي عبر الأسواق المحلية، لتظهر في تفاصيل حياته اليومية ، فوق رفوف المتاجر، وفي فاتورة الكهرباء، وفي تكلفة المواصلات، حتى وإن لم يشهد الصراع العسكري أو يسمع عنه، وذلك من خلال ارتفاع أسعار الوقود الذي يزيد تكلفة النقل والمواصلات، وزيادة أسعار الغذاء التي تثقل ميزانية الأسرة، إضافة إلى اضطرابات شحن البضائع التي تؤخر وصول المنتجات الأساسية، وربما تزايد تدفق العاملين العائدين قسرا من دول الخليج، نتيجة التصعيد العسكري، مما يزيد من تعقيد الحياة اليومية ويضاعف صعوبتها.

فالترابط الاقتصادي العالمي يجعل الأسواق المحلية عرضة لأي أزمات خارجية, فتنتقل الصدمات من الأسواق الإقليمية والعالمية إلى الأسواق المحلية في وقت وجيز, وتنعكس بشكل ملموس على حياة المواطنين عبر قنوات متعددة, أبرزها سلاسل التجارة العالمية وأسواق الطاقة, وتتداخل هذه التداعيات الاقتصادية مع الاستقرار الاجتماعي والسياسي, لتفرض تحديات على السياسات العامة حتى في الدول غير المشاركة في الصراع.

من هذا المنطلق, يصبح فهم التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة للصراع ضرورة بالغة, ليس فقط للباحثين وصانعي السياسات, بل لكل فرد يسعى إلى تفسير أسباب ارتفاع الأسعار المفاجئ أو تغير تكلفة الخدمات الأساسية في يومه, إذ توفر دراسة هذه التداعيات رؤية دقيقة لكيفية تداخل الأزمات الإقليمية مع الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في القارة, وتمكن من صياغة استراتيجيات وقائية للتخفيف من أثر هذه الهزات قبل أن يشعر المواطن بها في تفاصيل حياته اليومية.

١- ارتفاع تكاليف الطاقة والسلع الغذائية نتيجة التوترات الجيوسياسية.

تشير التطورات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط إلى أن العمليات العسكرية الموجهة ضد المنشآت الحيوية تشكل ضغطا هيكليا على أسواق الطاقة العالمية؛ حيث يبرز مضيق هرمز كمركز ثقل استراتيجي يتحكم في تدفق نحو 20% من إمدادات النفط العالمية, وبالرغم من أن قدرته التقنية على النقل قد تواجه تحديات لوجستية, إلا أن حجم المرور الفعلي للنفط الخام البالغ حوالي 20 مليون برميل يوميا يجعل من أي اضطراب في هذا الممر مؤثرا هاما على الأسعار العالمية.

وتزداد حساسية السوق بالنظر إلى الثقل الإنتاجي لإيران, الذي يصل إلى 3.1 مليون برميل يوميا, وهو ما انعكس رقميا في تذبذب أسعار خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت, مع توقعات الخبراء بوصول الأسعار إلى نطاق يتراوح بين 95 و110 دولارات للبرميل في حال استمرار التصعيد العسكري الشامل.

ويمتد أثر هذا الارتفاع في أسعار الوقود بشكل مباشر ليشمل التضخم الغذائي وتكاليف الاستيراد, لا سيما في الدول النامية والإفريقية المعتمدة على الواردات الأساسية؛ فزيادة تكلفة الطاقة تؤدي إلى رفع نفقات النقل والشحن الدولي والمحلي, مما ينعكس على الأسعار النهائية للسلع الغذائية ويضاعف الضغوط المعيشية على الأسر, وهو ما أكدته التقارير الدولية من أن أي اضطراب في سلاسل الإمداد, ولو كان محدودا, يؤدي إلى هز الأسواق ورفع معدلات التضخم بشكل تراكمي.

كما تُعد قناة السويس أحد أهم الممرات البحرية الاستراتيجية عالميا، إذ تمر عبرها حوالي 30% من تجارة الحاويات العالمية، وتسهل مرور الطاقة والسلع الأساسية بين الشرق والغرب، وقد شهدت حركة الملاحة تحولات دراماتيكية نتيجة التوترات الجيوسياسية، حيث انخفضت حمولة الحاويات العابرة للقناة بنسبة تصل إلى 82% في فترات التأزم السابقة، نتيجة تحويل السفن إلى مسارات بديلة مثل طريق «رأس الرجاء الصالح»، مما أدى إلى زيادة المسافات المقطوعة وارتفاع تكاليف التأمين والشحن.

يعكس هذا الاعتماد الكبير على قناة السويس هشاشة الدول المستوردة، لا سيما الإفريقية منها، أمام أي اضطراب في الممرات البحرية، فارتفاع تكاليف النقل البحري نتيجة تحويل السفن إلى مسارات أطول يؤدي إلى زيادة الأسعار النهائية للسلع المستوردة، بما في ذلك المواد الغذائية الأساسية والحبوب، ما يفاقم معدلات التضخم الغذائي ويضغط على ميزانيات الأسر، كما يظهر تأثير هذا الاعتماد على أسواق الطاقة، إذ أن أي تأخير أو زيادة في تكاليف الشحن تنعكس مباشرة على أسعار الوقود وأسعار النقل والمواصلات المحلية، مؤثرة بذلك بشكل ملموس على حياة المواطن العادي.

يشكل هذا التصعيد تهديداً وجودياً لموارد ملايين الأسر الأفريقية التي تعتمد على أموال المغتربين لتغطية المتطلبات المعيشية الأساسية كالغذاء والتعليم والرعاية الصحية

2 - عدم اليقين العالمي، وتذبذب الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا

تشهد الأسواق العالمية حالة متزايدة من القلق نتيجة التصعيد العسكري والتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، مما ينعكس بشكل مباشر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية وبيئة الأعمال في الدول النامية، لا سيما الإفريقية منها، ويميل المستثمرون في مثل هذه الظروف إلى «الهروب الأمن» عبر التحوط من المخاطر والتوجه إلى الأصول التقليدية كالذهب والسندات الحكومية، على حساب الاستثمارات المباشرة في مشاريع البنية التحتية والطاقة بالأسواق الناشئة التي تصنف كبيئات عالية المخاطر.

وفي الداخل الإفريقي، ينعكس عدم اليقين على القدرة التنافسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث تؤدي زيادة تكلفة الوقود إلى تضخم تكاليف

الإنتاج والتشغيل، مما يقلل من صافي العوائد المتوقعة للمستثمرين. علاوة على ذلك، يؤدي استمرار عدم اليقين الجيوسياسي إلى رفع المخاطر، وهو ما يرفع بدوره كلفة تمويل المشاريع التنموية الكبرى ويضغط على الاستقرار المالي للدول المضيفة التي تعاني أساساً من فجوات تمويلية.

وبناء عليه، يصبح تعزيز المرونة الهيكلية عبر تنويع الشركاء الاستثماريين وبناء احتياطيات نقدية قوية أمرا حتميا لامتصاص هذه الصدمات الخارجية. إن الحروب والتوترات لا تعيد تشكيل الخارطة السياسية فحسب، بل تدفع الاستثمارات نحو الانكماش أو إعادة التوطين في بيئات أكثر استقرارا، مما يضع خطط التنمية المستدامة في إفريقيا أمام تحدي التمويل في ظل استمرار حالة عدم اليقين.

٣ - تداعيات التصعيد العسكري على تحويلات العاملين الأفارقة والاستقرار الاقتصادي

تُعد تحويلات المغتربين الافارقة مصدرا متناميا للتمويل في أفريقيا، حيث تتجاوز غالبا الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية، ويتوقع البنك الدولي ارتفاعها إلى 500 مليار دولار بحلول 2035، ومع تراجع الدعم الخارجي، تلعب هذه التحويلات دورا محتملا لسد الفجوة التمويلية السنوية التي تقدر بين 130 و170 مليار دولار حسب البنك الأفريقي للتنمية.

وفي ظل العمليات العسكرية المتبادلة بين إيران وإسرائيل، تثار مخاوف جدية بشأن استقرار تدفقات التحويلات المالية إلى القارة الإفريقية، خاصة وأن هذه التحويلات باتت تشكل أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من دول القارة، إن أي توسع في نطاق الصراع ليشمل دول الجوار في الخليج العربي يهدد بشكل مباشر أمن وسبل عيش الملايين من العمالة الإفريقية الوافدة، حيث قد تؤدي الهجمات على البنية التحتية للطاقة أو المطارات إلى تعليق عقود العمل، وإغلاق الأجواء، وتعطيل القنوات المصرفية الرسمية المستخدمة في نقل الأموال، كما أن حالة عدم اليقين الجيوسياسي قد تدفع الدول المضيفة في الخليج إلى تبني سياسات مالية أكثر تحفظا، مما قد يقلص من فرص العمل المتاحة للوافدين الجدد ويؤثر سلبا على مستويات الدخل، وبالتالي ينعكس في انخفاض مباشر في السيولة النقدية التي تعتمد عليها ملايين الأسر في إفريقيا لتغطية احتياجاتها الأساسية.

ويشكل هذا التصعيد تهديدا وجوديا لموارد ملايين الأسر الأفريقية التي تعتمد على أموال المغتربين لتغطية المتطلبات المعيشية الأساسية كالغذاء والتعليم والرعاية الصحية، ومع التصعيد العسكري، تواجه هذه التدفقات مخاطر التعطل نتيجة إغلاق المجالات الجوية، وتوقف العمليات البنكية، وزيادة تكاليف الشحن والتأمين.

وتبرز البيانات الصادرة عن Remit Scope ومركز التجارة الدولية (ITC)

لعام 2024 حجم الاعتماد الحرج على هذه التحويلات، والتي تجاوزت قيمتها الإجمالية 95 مليار دولار أمريكي، متفوقة على عائدات التصدير التقليدية في عدة نماذج إفريقية رائدة.

جدول (1) حجم التحويلات المالية للعاملين في الخارج، مقابل حجم قيمة الصادرات في عدد من الدول الإفريقية لعام 2024

الدولة	حجم التحويلات المالية لعام (2024)	قيمة الصادرات	اهم الصادرات
مصر	22.66 مليار دولار	3.54 مليار دولار	(نفط ومشتقاته)
الصومال	1.73 مليار دولار	269.9مليون دولار	(أغنام وماعز)
غامبيا	575.8 مليون دولار	15.9 مليون دولار	(فول سوداني)
الرأس الأخضر	324 مليون دولار	57.6 مليون دولار	(أسماك مصنعة)
جزر القمر	282.4 مليون دولار	21.4 مليون دولار	(قرنفل)

Business Insider Africa, New data shows that in 2024 remittances from Africans working abroad exceeded export earnings in several countries, 2025.

تؤكد هذه الأرقام أن تحويلات المغتربين تحولت إلى ركيزة اقتصادية تفوق في ثباتها الصادرات السلعية، إلا أنها تظل الطرف الأكثر حساسية للصدمات الجيوسياسية.

كذلك لا تقتصر انعكاسات الصراع في الشرق الأوسط على تأخير وصول الأموال، بل تمتد لتشمل ارتفاع تكاليف التحويل نتيجة زيادة الرسوم البنكية وإجراءات الطوارئ في دول الخليج.

وبناء عليه، بات من الضروري على الحكومات الإفريقية تعزيز مرونة أنظمة التحويلات المالية، وخفض تكاليف المعاملات، ووضع خطط طوارئ لاستيعاب العمالة العائدة بشكل مفاجئ، كجزء أصيل من استراتيجيات استدامة الاقتصاد المحلي وحماية الأمن المجتمعي من التقلبات الإقليمية العابرة للحدود.

التوصيات الاستراتيجية لمواجهة تداعيات الصراع على الوضع المعيشي في إفريقيا

- ضرورة توجه الدول الإفريقية نحو الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة المحلية لتقليل الاعتماد على أسعار النفط العالمية المتذبذبة، مع دعم المشروعات الزراعية لتقليص فجوة الاستيراد الغذائي التي تتأثر فورا باضطرابات سلاسل الإمداد.
- تسريع تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) لتعزيز التجارة البينية، مما يقلل من الارتهان الكلي للممرات المائية الدولية المضطربة، وتوفير بدائل داخلية لتأمين السلع الأساسية.
- خفض تكلفة تحويل الأموال لضمان استمرار تدفق أموال المغتربين في حال تعثر القنوات المصرفية التقليدية نتيجة الأزمات العسكرية.
- ضرورة قيام وزارات العمل والتعاون الدولي بوضع برامج «إعادة دمج مهني» للعمالة الإفريقية التي قد تضطر للعودة القسرية من دول الخليج في حال اتساع رقعة الصراع، لضمان عدم تحولهم إلى عبء اقتصادي.
- وضع استراتيجيات احتياطية للتعامل مع ارتفاع الأسعار المفاجئ أو انقطاع سلاسل التوريد، تشمل دعم الأسر الأكثر هشاشة وضمان استمرارية الخدمات الأساسية.

الاستراتيجية الأمريكية في البحر الأحمر على وقع «الحرب على إيران»

د. محمد عبد الكريم أحمد
باحث متخصص في الشؤون الأفريقية

ميزت استراتيجية الدفاع القومي الأمريكية 2026 (U.S. National Defense Strategy (NDS 2026 تحولًا امريكيًا خطيرًا يمكن وصفه بالواقعية المتبادلة transactional realism (أو الصفقات الواقعية) انتقالًا من أفكار «صيانة النظام الليبرالي» وتأكيد عهد الرئيس السابق جو بايدن على «الردع المتكامل» deterrence، إلى استراتيجية تقوم بتضييق مجال الالتزامات الأمريكية (بشكل انتقائي بطبيعة الحال زمنيًا وموضوعيًا) وتعيد ترتيب أولويات الأهمية الإقليمية وفق مبدأ وحيد تقريبًا وهو تعرض مصالح الولايات الأمريكية المباشرة/ الملحة للتهديد، وإعادة تحديد الاستقرار باعتباره سيطرة بتكلفة معقولة وليس تحولًا سياسيًا أو بناء دولة على المدى البعيد؛ وهو ما ينطبق أكثر ما ينطبق على مقاربة الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الأفريقي وحوض البحر الأحمر الجنوبي بشكل محدد.

ويحاول المقال الحالي قراءة استراتيجية الولايات المتحدة تلك وانعكاساتها في البحر الأحمر، وكذلك تحولاتها في سياق الحرب الأمريكية- الإسرائيلية على إيران، والتي وقعت بعد أسابيع قليلة من اعتماد هذه الاستراتيجية، وهو الحدث الذي يلقي بظلالًا من الشك حول مرونة الاستراتيجية الأمريكية وجدية التزام إدارة الرئيس دونالد ترامب بها بشكل مؤسساتي، في ضوء ما عرف عن الأخير بخياراته الشعبوية في السياسة الخارجية.

استراتيجية الدفاع القومي الأمريكية: أفريقيا على الهامش؟

أعلنت وزارة الحرب الأمريكية «استراتيجية الدفاع القومي الأمريكية» نهاية يناير 2026, وجاءت في نحو 30 صفحة لم تُذكر فيها القارة الأفريقية سوى في فقرة وحيدة يمكن قراءتها على النحو التالي:

تتمثل أولوية وزارة الحرب في أفريقيا في منع الإرهابيين الإسلامويين من استخدام الملاذات الآمنة الإقليمية لضرب الولايات المتحدة. وفيما يتسق مع مصدر هذه الاستراتيجية- أي المقاربة المستدامة لمواجهة الإرهاب, فإننا سنظل على أهبة الاستعداد للقيام بعمل مباشر ضد الإرهابيين الإسلامويين الذين لديهم القدرة أو العزم على ضرب الولايات المتحدة, بما في ذلك التنسيق الوثيق مع العملاء والشركاء الخارجيين. وفي الوقت نفسه سنسعى لتمكين الحلفاء والشركاء من قيادة الجهود لإضعاف التنظيمات الإرهابية الأخرى والقضاء عليها.

وقد استهلت الاستراتيجية بالإشارة إلى أن الرئيس ترامب في فترة رئاسته الأولى ثم عند عودته لفترة رئاسة ثانية في يناير 2025 قد أعاد بناء الجيش الأمريكي ليصبح أكبر قوة في العالم وعلى نحو مطلق, ووفق مبدأ مثير للجدل (بالنسبة لبقية العالم) قوامه «استعادة السلام عبر (استخدام) القوة» أو restoring peace through strength.

ورأت إدارة ترامب أن «الاستراتيجية» المعلنة مطلع العام الجاري تمثل انقطاعًا عن الاستراتيجيات السابقة, بما في ذلك الواردة في فترة رئاسة ترامب الأولى, مع استبعادها قضايا مثل روسيا وأوروبا والتغير المناخي (على سبيل المثال). ولاحظ مراقبون أن الاستراتيجية الحالية تغطي نفس موضوعات الاستراتيجية السابقة (2025), وأنها ليست وثيقة للتطبيق لكنه وثيقة سياسية ثانوية, وتعكس بشكل جوهري رؤية الرئيس ترامب الذي ورد اسمه فيها 47 مرة, وتبنيها لغة شعبوية واضحة, وترفض مقاربة الأمن القومي للإدارات السابقة بما فيها إدارة ترامب الأولى.

بأي حال فإن تقاطع اهتمام وثيقة «الاستراتيجية» بمسألة الإرهاب العالمي مع اهتمامها بنفس القضية في حالة أفريقيا (كوجه اهتمام وحيد بالقارة على نحو مثير للدهشة البالغة داخل هذه الوثيقة) يؤشر بجدية إلى التهميش المتزايد للقارة الأفريقية في السياسة الأمنية والعسكرية الأمريكية في العام 2026, وأن رؤية الرئيس ترامب للقارة وقادتها تظل دون تغيير يذكر (أي تتراوح بين السخرية والاحتقار).

الولايات المتحدة والبحر الأحمر: بين صوماليلاند والحرب على إيران

تتسق سياسات الرئيس الأمريكي ترامب بشكل كامل مع رؤية الصراعات والحروب خارج الولايات المتحدة مجرد أداة لتحقيق عائدات للناخب الأمريكي وإدارته؛ وتكشف «الاستراتيجية» بوضوح عن هذه الرؤية القافزة فوق

العلاقات الدولية التقليدية إلى غلبة سلوك «رجال الأعمال» والزعماء الدوغمائيين والصفقات اللحظية. وتجلت هذه النزعة في موقف واشنطن من الاعتراف بصوماليلاند «دولة مستقلة» وربطه بحجم التنازلات التي يمكن «لحكومة هرجيسا» تقديمه للولأى؛ وهو الأمر الذي كشف عنه رئيس الإقليم عبد الرحمن محمد عبد الله في تصريحات مهمة (عقب اعتراف إسرائيل بالإقليم دولة مستقلة نهاية العام 2025 وفي زخم تداعياته) أن «صوماليلاند تسعى للبناء على اعتراف إسرائيل الأخير (به) كجمهورية معلنة ذاتيًا عبر تكثيف المقاربة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والعواصم الكبرى الأخرى وطرح (الإقليم) نفسه شريكًا استراتيجيًا وغنيًا بالموارد في إقليم هش»؛ وهو ما يجد آذانًا صاغية في واشنطن، لاسيما مع تداعيات الحرب على إيران، ومن بينها تزايد عسكرة «ممر البحر الأحمر» وتحوله من منطقة بحرية آمنة نسبيًا إلى إقليم غير مستقر رغم كونه محور هام للتجارة العالمية، ومحل تنافس مستدام من قبل القوى العظمى. ولاحظ مراقبون أنه رغم هذه «التجارة الصامتة» بين واشنطن وهرجيسا، فإن السياسة الأمريكية تجاه صوماليلاند لا تزال محكومة بالأطر الدبلوماسية.

وبدا هذا التوجه البرغماتي الذي يجمع بين سياسات الدولة ورؤية الرئيس لمصالحه وأهم شركائه في العمل (وفي مستوى جديد من جهة انكشافه وجرأته على أقل تقدير) في اتساق تعيين إسرائيل «أول سفير لها في صوماليلاند» في 15 أبريل الجاري، أي بعد ما يقل عن أربعة شهور من مبادرة إسرائيل بالاعتراف بالإقليم الصومالي دولة مستقلة ذات سيادة كأول دولة في العالم تُقدم على مثل هذه الخطوة. وجاء تعيين السفير مايكل لوتم M. Lotem ليدل على أهمية الخطوة في سياسة إسرائيل الخارجية إذ يتمتع الأول بسيرة متعمقة في أفريقيا (يعمل حاليًا سفيرًا اقتصاديًا غير مقيم في أفريقيا) إذ مثل بلاده في كينيا وأوغندا وتنزانيا ومالاوي وسيشيل، ومعروف الأهمية القصوى التي توليها إسرائيل لدول شرق أفريقيا منذ العام 1948. ورغم هذه الخطوة المثيرة للجدل، كما تقوي بشكل غير مسبوق احتمالات نشوب حرب إقليمية في البحر الأحمر، فإن موقف إدارة الرئيس ترامب يتفهم هذه الخطوة تمامًا. مع ملاحظة تقارير غربية مهمة (the Algemeiner, April 16, 2026) مواصلة عمل الإدارة الأمريكية على تقوية صلاتها «بصوماليلاند» بخطوات محددة، لا يمكن فصلها عن السياسة الإسرائيلية، مثل لقاء وفد أمريكي ضم قائد القوات الجوية الأمريكية الجنرال داغفين أندرسون Dagvin R. M. Anderson وقائد قيادة أفريقيا الأمريكية مع «رئيس أركان قوات صوماليلاند المسلحة» يوم 14 أبريل الجاري، أي قبل 24 ساعة فقط من الإعلان الإسرائيلي المذكور. وبادر مسؤولون من «صوماليلاند»، في تصريحات للقناة 12 الإسرائيلية، بالتأكيد أن «السيطرة على قرب باب المندب (من قبل الإقليم)

> فإن الاستراتيجية الأمريكية في البحر الأحمر ستظل، على الأقل حتى نهاية ولاية ترامب الحالية، قائمة على زاوية ضيقة للغاية لا تكترث إلا بمصالح واشنطن (وإسرائيل)

والبحر الأحمر سوف تغير بشكل كبير مقاربة الولايات المتحدة في التعامل مع الحوثيين وإيران»، الأمر الذي يكشف طبيعة السياسة الأمريكية في البحر الأحمر والتي تقوم على دفع تناقضات مصالح «الحلفاء» داخل الإقليم إلى نقطة صدام حتمية بغض النظر عن تكلفة هذا الصدام إقليميًا ودوليًا.

البحر الأحمر ومسار التفاوض الأمريكي- الإيراني: أفريقيا غائبة!

روجت الميديا الغربية منتصف أبريل الجاري للتهديدات الإيرانية بتعطيل الملاحة في البحر الأحمر حال استمرار الحصار الأمريكي البحري على موانئ إيران, مع ملاحظة استمرار عملية التفاوض بين إيران والولايات المتحدة. وجاء مع هذا التجاهل للمخاوف الأفريقية, في المقام الحالي, تهديد الجيش الإيراني «بتوسيع حصاره لمضيق هرمز ليشمل خليج عمان والبحر الأحمر» في حال عدم تعليق الولايات المتحدة لحصارها على الموانئ الإيرانية.

وفي المقابل فإن رؤية دول البحر الأحمر الأفريقية لأمن هذا الإقليم الهام تتعارض بشكل كامل مع وثيقة الاستراتيجية الأمريكية المشار لها؛ وعلى سبيل المثال فإنه يمكن إجمال رؤية هذه الدول (كما عبر عنها على سبيل المثال وزير الخارجية المصري في حديث مهم نشره Atlantic Council في 9 أبريل الجاري) من أنه لا يمكن تأمين الممرات المائية «مع تجاهل النظام السياسي للدول المطلة» على هذه الممرات, وهو الأمر الذي تنتهجه عمليًا الولايات المتحدة (أي تتجاهل النظام السياسي للدول المطلة على البحر الأحمر وتركز على فكرة تأمين الممرات البحرية, وربما كأداة لزعزعة استقرار هذه الدول بالأساس على المدى البعيد).

لكن ما يهمنا في السياق الحالي, وبغض النظر عن مخرجات المفاوضات الأمريكية- الإيرانية الجارية واحتمالات «العودة إلى الحرب»، فإن الاستراتيجية الأمريكية في البحر الأحمر ستظل, على الأقل حتى نهاية ولاية ترامب الحالية, قائمة على زاوية ضيقة للغاية لا تكترث إلا بمصالح واشنطن (وإسرائيل) المباشرة في البحر الأحمر كمؤشر وحيد لبوصلتها هناك, بينما تغيب اعتبارات المصالح الأفريقية (إلا في مدار الاتساق مع السياسات الأمريكية والإسرائيلية في الإقليم مثلما حال «صوماليلاند» وإثيوبيا) بشكل متزايد عن هذه الاستراتيجية الأمريكية المعلنة.

اليوم التالي للحرب الأمريكية في الشرق الأوسط:

ما مستقبل الوجود الإيراني في أفريقيا؟

د. محمد عبد الكريم أحمد
باحث متخصص في الشأن الإفريقي

تعمقت صلة التطورات في الشرق الأوسط بنظيرتها في القارة الأفريقية على نحو متزايد؛ وجاء أحدث هذه التطورات في 28 فبراير 2026 بشن الولايات المتحدة وإسرائيل ما وصفتاه بالحرب «الاستباقية للدفاع عن النفس» ضد إيران، والتي أحدثت بدورها تداعيات سلبية للغاية على القارة الأفريقية على المدى الآني، في وقت لم تتعاف فيه دول القارة بعد من تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية رغم تحملها التكلفة كاملة لهاتين الحربين ومثيلاتهما بحكم موقع دول القارة الهش في سلاسل الإمداد والتوريد العالمية. وعلى هامش هذه التطورات يبدو سؤال مستقبل الوجود الإيراني في أفريقيا بديهيًا في هذه اللحظة، غير أن الإجابة عنه تستدعي في البداية نظرة واقعية على حدود هذا الدور وطبيعته وتجريده في ضوء المبالغة المعروفة عند تناول هذا الدور في السرديات الغربية أو التابعة لها.

أفريقيا والحرب الأمريكية على إيران: قراءة موجزة

تدور وقائع الحرب الأمريكية- الإسرائيلية على إيران بوتيرة متغيرة منذ 28 فبراير الفائت، ويصعد بين حين وآخر إشارات حول مستقبل لعملية تفاوضية يمكن وضعها –هذه الإشارات- في إطار نفس أدوات الحرب العسكرية، وصولًا إلى تصريحات أمريكية ملفتة (9-10 مارس الجاري) بقرب وضع نهاية للحرب. وبدا من الساعات الأولى لتلك الحرب أن أفريقيا ستكون طرفًا متضررًا بشكل شبه كامل، مع استثناءات أفريقية معروفة بعمق صلاتها مع إسرائيل والتقاء مصالحها بشكل غير مسبوق مع مشروع إسرائيل في القضاء على النظام الإيراني.

بأي حال فإنه عند أخذ الملاحظة العامة الراهنة هي أن أفريقيا (باستثناء سواحل جنوبي البحر الأحمر وغربه) بعيدة عن التهديد المباشر لتداعيات الحرب الآنية (أو العمليات العسكرية، وما يروج له خبراء أمنيون من بعد أفريقيا عن مدى الصواريخ الإيرانية الذي يبلغ 2000 كم) في الاعتبار، يلاحظ أن استمرار الحرب لفترات أبعد بعد قرابة أسبوعين من اندلاعها، وعدم تحقق النهاية السريعة لها (سواء بالعودة إلى مسار تفاوضي مشروط بحزم أم باستسلام إيراني مؤلم)، يهدد أفريقيا بالتضرر البالغ من اضطراب حركة التجارة العالمية والتأثير على إمدادات السلع والطاقة للقارة.

ويأتي هنا سؤال وجد اهتمامًا كبيرًا في الأعوام الأخيرة حول ماهية الوجود الإيراني في أفريقيا ومستقبله؟ وهو سؤال يأتي في الغالب مدفوعًا بنوايا مسبقة لإدانة مثل هذا «الوجود» ووصفه بالتغلغل، والمبالغة في حجمه، أو في أفضل الأحوال منساقًا دون وعي وراء سردية غربية تقليدية قوامها «صناعة العدو» La Fabrication de l'Ennemi (نسبة لمؤلف بيير كونيسا Pierre Consena الشهير الصادر عام 2011)؛ كما يأتي السؤال، في المقابل، ليكشف في واقع الأمر عن تضاؤل نطاقات الوجود الإيراني في أفريقيا في الأساس، ومن ثم فإن مسألة مستقبل هذا الوجود بعد الحرب الراهنة تميل أكثر إلى توقع انحساره لمستويات غير مسبوقة لأسباب متعددة يسعى المقال الحالي لمقاربتها.

تقع صلة إيران بأفريقيا في متلازمة سوء فهم شبه دائم، ولاحظ هذه الملاحظة بدقة بالغة، وفي سياق مغاير لكنه يظل دالًا، روبرت ستيل Robert Steele، المؤرخ المتخصص في تاريخ إيران، في مؤلفه الأخير «علاقات إيران البهلوية مع أفريقيا: الصلات الثقافية والسياسية في الحرب الباردة» (2024) ألا وهي أنه خلافًا لما توصلت له كثير من الدراسات المعنية بعلاقات إيران الخارجية خلال الحرب الباردة من عرض السياسة الإيرانية (في أفريقيا) على أنها منحازة بشكل كامل للسياسات الأمريكية، فإن إيران كانت قادرة على لعب دور مستقل قادر على انتهاج طريقه الخاص، وان أفريقيا كانت في قلب سياسة إيران الاقتصادية واستراتيجيتها الأمنية خلال عهد الشاه محمد رضا بهلوي (1941-1979)، كما كانت أفريقيا ساحة لمساعي بهلوي للعثور على حلفاء (بين القادة الأفارقة المعتدلون) لموازنة راديكالية جمال عبد الناصر عبر أدوات مثل المساعدات ودعم زبائن للبترول الإيراني

والبحث عن مصادر محتملة لليورانيوم. وكان دعم بهلوي في آخر سني حكمه للصومال بقيادة سياد بري في حربه ضد إثيوبيا على إقليم أوجادين حلقة دالة على تبني إيران «اعتبارات وطنية» ترتكز بالأساس على الاستجابة لمخاوفها من تزايد الوجود السوفييتي (الداعم للثورة الإثيوبية بعد 1974) على المحيط الهندي والبحر الأحمر، وتجاوز تحفظ الولايات المتحدة عن التدخل (عقب هزيمتها المذلة وانسحابها من فيتنام) من التدخل المباشر في صراعات الجنوب العالمي.

تدل قراءة ستيل تلك، بغض النظر عن نقدها أو تعبيرها عن رؤية غربية، على وجود متلازمة سوء فهم لصلة إيران بأفريقيا، وغلبة تنميطات عامة لا تلتزم بالنظر إلى التفاصيل والحقائق التاريخية التي قد يحيل تفسيرها الدقيق لخلاصات مغايرة عن تلك التنميطات. كما تدل قراءة علاقات إيران بأفريقيا في السنوات الأخيرة على محدودية هذه العلاقات بشكل ملفت، مع الأخذ في الاعتبار ملاحظة أساسية وهي أن أفريقيا تضم أكثر من خمسين دولة، مما يزيد من محدودية هذه العلاقات بشكل مضاعف.

إيران وأفريقيا وحدود العلاقات: الساحل أولًا

تبدو حدود العلاقات الإيرانية- الأفريقية أكثر انكماشًا مما تدعيه السرديات المختلفة حول هذه العلاقات بشكل كبير، وعلى سبيل المثال فإن العام 2023 الذي مثل ذروة في هذه العلاقات شهد فعاليات متعددة ومحاولات إيرانية لتوسيع النفوذ في أفريقيا، لكنها ظلت في حدود دنيا. ففي منتصف مارس 2023 أكد نائب وزير خارجية إيران لشئون الدبلوماسية الاقتصادية حينذاك مهدي صفري، خلال فعاليات مؤتمر التعاون العلمي والاقتصادي لإيران ودول غرب أفريقيا IRAN WAC (Iran-West African Countries) Scientific and Economic Cooperation Conference المنعقد في طهران أن اقتصادات إيران والدول الأفريقية تكاملية بالأساس، ونظرًا لمواردهم المتعددة فإنه يمكن تحقيق تقدم كبير في هذا المجال. وأكد أن بلاده اتخذت بالفعل الخطوات اللازمة لتحسين التبادلات التجارية مع الدول الأفريقية لتصل إلى 5 بليون دولار في أعوام المقبلة، بينما تجاوزت هذه التبادلات بحلول ربيع 2023 حاجز 2.5 بليون دولار بقليل. كما اتسقت هذه التصريحات مع خريطة الطريق المعلنة عند بدء «الإدارة الإيرانية الثالثة عشر» والتي حددت بها العوامل الرئيسة بما فيها الصادرات وحصة القطاعات المختلفة، ووضعت، فيما يخص الحالة الأفريقية، أولويات التجارة وأهدافها مع الدول المختلفة ومتطلبات الوصول لهذه الأهداف.

كما كان ملفتًا حضور الرئيس الإيراني (السابق) إبراهيم رئيسي المؤتمر وتأكيده خطوطًا عامة للدبلوماسية الإيرانية في القارة خلال كلمته للحضور معلنًا استعداد طهران لتعاون تنموي شامل مع الدول الأفريقية لاسيما دول غرب أفريقيا. ووصف القارة بأنها غنية وتملك قوة بشرية ذات كفاءة منوهًا إلى نهب القوى الغربية لها طوال قرون عبر ممارسة الحكم الاستعماري وأن

دوافع إيران لتطوير علاقاتها مع دول القارة ليس غناها بمواردها الطبيعية ولكن من أجل تنمية ورفاهية جميع الدول بما فيها الأفريقية, وأن إيران تملك فرصًا متميزة في هذا الصدد بفضل تقدمها في مجالات الهندسة والمعدات الطبية والأدوية وتكنولوجيا النانو والآلات الزراعية والتكنولوجيات لابيولوجية والعلوم والتكنولوجيات الحديثة «رغم فرض العقوبات الموسعة على إيران».

لكن الأعوام الثلاثة التالية, حتى وقوع الحرب الأمريكية- الإسرائيلية الراهنة على إيران, وقبلها في يونيو 2025, لم تشهد تفعيلًا حقيقيًا لهذه البرامج باستثناء تعميق إيران انخراطها في علاقات مع «تحالف دول الساحل»؛ إذ حققت طهران مطلع العام الجاري العديد من الخطوات الهامة لتعميق صلاتها بدول إقليم الساحل على كافة المستويات تقريبًا, ولاسيما مع بوركينا فاسو؛ فقد أعلنت طهران وواغادوغو عن خطط طموحة لتوسيع التعاون الدفاعي بين البلدين, مع تأكيد طهران (في تكرار لما أقرته في العام 2023) على محورية أفريقيا في استراتيجية إيران الخارجية والأمنية (22 فبراير 2026), مع تأكيد مسؤولين من الجانبين على مبادئ السيادة ومقاومة الضغط الخارجي والاستقلال الاستراتيجي. كما رأت طهران, خلال محادثات مهمة شهدتها بين وزيري الدفاع الإيراني والبوركيني, أن التغيرات التي يشهدها إقليم الساحل, ولاسيما تحالف دول الساحل, تمثل استجابات عميقة لضغوط العهد الاستعماري. وقد أبرزت المحادثات اهتمام إيران المتزايد بقطاع الأمن في أفريقيا بالتزامن مع سعي دول الساحل لشركاء جدد عقب قطع علاقاتها الوثيقة مع القوى الغربية.

وحضرت إيران في قلب مساعي مالي لتعميق استراتيجيتها التي تحمل لافتة «التطلع شرقًا», فقد ركز لقاء رئيس الوزراء الجنرال عبد الله مايجا مع سفير إيران الجديد محمود خاني (23 فبراير 2026) على إحداث توسع كبير في التعاون السياسي والأمني والتكنولوجي, كما أبرز الاجتماع إمكانية تكوين «مفوضية إيرانية- مالية مشتركة للإشراف على مشروعات الدفاع ونقل التكنولوجيا, ومساعي إيران لتوسيع علاقاتها (كمًا ونوعًا) مع اتحاد دول الساحل بحيث تكون الأولى حليف أمني وتقني في الإقليم.

> نجاح الولايات المتحدة وإسرائيل والقوى الغربية الداعمة لهما في إلحاق الهزيمة بإيران

لكن وقوع الحرب الأخيرة نهاية فبراير الفائت قاد حتمًا إلى تداعي هذه الخطط جميعها في توقيت حاسم للغاية سواء بالنسبة لطهران أم بالنسبة لعواصم تحالف دول الساحل الثلاثة.

مستقبل الوجود الإيراني في أفريقيا: سيناريوهات

عقب اندلاع الحرب تباينت مواقف القادة الأفارقة من الحرب على نحو يعكس طبيعة العلاقات الإيرانية المحدودة مع دول القارة؛ فقد دعم بعض القادة (لاسيما في جنوب أفريقيا) حق طهران في الدفاع عن نفسها, فيما أدان آخرون «انتهاك القانون الدولي الذي يهدد استقرار إقليم الشرق الأوسط برمته», بينما دعا أغلب قادة الدول الأفريقية لخفض التصعيد واحترام القانون الدولي, ووصف

الاتحاد الأفريقي في بيان الضربات العسكرية (الأمريكية والإسرائيلية) واستجابة إيران التالية بأنها تمثل «تصعيدًا خطيرًا سيؤدي إلى تصاعد العداءات في الشرق الأوسط ويهدد بوقوع الإقليم برمته في دائرة لا يمكن التحكم فيها من العنف والمعاناة والألم». وفيما عمد أغلب القادة الأفارقة لاستخدام لغة «محايدة» سواء في الإدانة أو في الدعوة للتهدئة فإن الرئيس الجنوب أفريقي سيريل رامافوسا، الذي وطدت بلاده وحزب المؤتمر الوطني الحاكم على وجه الخصوص علاقات وثيقة مع إيران في السنوات الأخيرة، أكد في بيان هو الأول (28 فبراير) أن «الضربات الأمريكية والإسرائيلية على إيران قد انتهكت القانون الدولي».

وتوحي نظرة سريعة على المواقف الأفريقية «المبدئية» تجاه الحرب الراهنة بعدم اكتراث كبير، بغض النظر عن حجم التداعيات السلبية المرتقبة على أفريقيا حال توسع الحرب وطول أمدها. كما كشف اندفاع عدد كبير من الدول الأفريقية بإدانة طهران بسبب ضرباتها في عدد من دول الخليج العربي، وتبني دولة مثل نيجيريا، التي تضم أكبر جماعة شيعية في أفريقيا وشهدت حركة احتجاج واسعة منذ 28 فبراير تعاطفًا مع إيران وهجومًا على العدوان الأمريكي الإسرائيلي على إيران، موقفًا محايدًا بشكل ملفت، كشف كل ذلك عن حدود الوجود الإيراني في أفريقيا سياسيًا وحتى على المستوى الأيديولوجي، عوضًا عن تراجع قوة دفع المواقف الصينية والروسية تجاه الأزمة وارتباط ذلك بضعف المواقف الأفريقية بشكل عام.

وبناء على المعطيات السابقة، يمكن تصور سيناريوهات الوجود الإيراني في أفريقيا بعد اندلاع الحرب الراهنة على النحو التالي:

نهاية الأزمة الراهنة باللجوء إلى «حل تفاوضي» (على مدى قصير)، وسيلي مثل هذا المسار توقف إيراني مرجح في تعميق العلاقات مع نقاط ارتكاز سياسات إيران الأفريقية الراهنة (جنوب أفريقيا ودول تحالف الساحل: بوركينا فاسو، والنيجر، ومالي)، والاكتفاء بما تم إنجازه بالفعل والعمل على الحفاظ على مستوياته. مع الأخذ في الاعتبار أن مواقف هذه الدول الأفريقية ستتسم بعدم اليقين أو عدم القدرة على مواجهة الضغوط الدولية التي ستتعرض لها إيران في جميع الأحوال، مع غياب دعم «صيني أو روسي» ملحوظ في هذا الملف.

نجاح الولايات المتحدة وإسرائيل والقوى الغربية الداعمة لهما في إلحاق الهزيمة بإيران، وتغيير النظام الحالي في الأخيرة وما يعنيه من دخول إيران في مرحلة تفكك «الدولة» على الأرض؛ وستؤدي مثل هذه النهاية إلى تغيير جذري في مستقبل الوجود الإيراني في أفريقيا، مرورًا بمرحلة ارتباك حاد.

نجاح إيران في الصمود في وجه العدوان الأمريكي الإسرائيلي لفترات مطولة، الأمر الذي يصعب معه تصور أي تغير إيجابي في خريطة وعمق الوجود الإيراني في أفريقيا في أفضل الأحوال.

التأثيرات الحالية والمحتملة للحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية **على اقتصاد إفريقيا جنوب الصحراء**

د. مجدي محمد محمود آدم
مراقب اقتصادي وباحث بمركز أبحاث جنوب الصحراء

في الثامن والعشرين من فبراير 2026، وفي الساعات الأولى من الصباح، شنت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها، إسرائيل، هجومًا منسقًا على إيران، بعد يوم من مقابلة أجراها وزير الخارجية العماني مع التلفزيون الأمريكي، أكد فيها أن المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران بشأن برنامج إيران النووي تسير على ما يرام، وأن السلام بات وشيكًا.

غير أن هذا الهجوم لم يكن مفاجئًا، فقد أمضت إيران ما يقب من نصف القرن، منذ الإطاحة بالشاه عام 1979، في الاستعداد للحرب مع "الشيطان الأكبر"، كما وصفت الولايات المتحدة. وقد ردّت، على عكس ما حدث خلال حرب الأيام الاثني عشر، ردًا فوريًا. ولم تكتفِ إيران باستهداف مواقع في الأراضي المحتلة، بل استهدفت أيضًا دول الجوار. وفي نهاية المطاف، أعلنت الولايات المتحدة وإسرائيل أنهما قد قضتا على قيادة إيران وقتلت المرشد. غير أن وتيرة الحرب قد ازدادت دراوة واتساعًا، حتى تاريخ الانتهاء من هذا المقال مساء الأربعاء 4 مارس 2026. ومنذ أن شنت الولايات المتحدة وإسرائيل عمليتي "الغضب الملحمي" و"الأسد الهادر". وبينما تدور رحى القتال هناك، امتدت تداعياتها السياسية والاقتصادية إلى العواصم الإفريقية، منها ما هو فوري وأخرى قصيرة الأجل، وثالثة ستمتد لسنوات وربما لعقود، بينما امتدت آثار الحرب إلى العالم أجمع، وهو ما سوف نتناوله في السياق التالي، من خلال النقاط التالية:

المحور الأول: المواقف الإفريقية تجاه الحرب الأمريكية الاسرائيلية على إيران.
المحور الثاني: التداعيات الاقتصادية الحالية والمحتملة على إفريقيا جنوب الصحراء.
المحور الثالث: صراع متجدد وسيناريوهات محتملة.

المحور الأول

المواقف الإفريقية تجاه الحرب الأمريكية الاسرائيلية على إيران

تباينت ردود الأفعال الإفريقية إزاء تلك المواجهات, ما بين الدبلوماسية والدعوة إلى ضبط النفس, على مستوى المؤسسات القارية والإقليمية وبعض البلدان, بينما اختارت أخرى موقف الحزم ضد طهران, وأخرى اختارت مبدأ القانون والنظام والسوابق الدولية, وثالثة اختارت التحوط. وحذّر آخرون من تجاوزات عسكرية غربية. ويحرص كثيرون على انتقاء كلماتهم بعناية, محاولين تجنّب استعداء أيٍّ من الطرفين. أما على المستوى الشعبي اندلعت بعض الاحتجاجات بعد مقتل المرشد.

ففي بيانات منفصلة دعت نيجيريا وغانا وكينيا والسنغال إلى خفض التصعيد والعودة إلى الحوار, محذرة من زعزعة استقرار أسواق الطاقة العالمية وزيادة الضغوط الاقتصادية على الدول المعرضة للصدمات العالمية, واحتمال حدوث اضطراب في إمدادات النفط العالمية وارتفاع أسعار الوقود. حيث تُظهر ردود الفعل قلقًا مشتركًا بشأن كيفية تأثير الصراع على تعطيل طرق نقل الطاقة, ورفع أسعار النفط, والتأثير على التدفقات التجارية الحيوية للاقتصادات الإفريقية.

حيث تتأثر ردود فعل الحكومات بالموانئ والممرات البحرية, والتحويلات المالية من الخليج, وأسعار النفط, والشراكات الأمنية مع واشنطن, والتوقعات الضمنية حول من سيخرج أقوى بعد انتهاء الأزمة.

أولًا: على مستوى المؤسسات القارية والإقليمية ..إدانة ودعوة إلى ضبط النفس: أدان الاتحاد الإفريقي, شأنه شأن حكومات بعض الدول, الهجوم ودعا إلى ضبط النفس, خشية أن يؤدي التصعيد إلى صراع أوسع يهدد السلام العالمي, والأمن الغذائي, وأمن الطاقة, والتحديات الاقتصادية, مما قد يزيد من حدة الأزمات الإنسانية والإقليمية القائمة في إفريقيا.

وفي بيان منفصل, أعرب رئيس مفوضية الاتحاد, عن "قلق الاتحاد البالغ" إزاء الضربات العسكرية ضد إيران, واصفًا إياها بأنها "تصعيد قد يُنذر بتصعيد خطير للأعمال العدائية في الشرق الأوسط".

وأيدت (إيكواس), دعوة الاتحاد إلى الهدوء, وأشارت في بيان إلى أن ما يحدث سيترتب عليه عواقب وخيمة على السلام والأمن الدوليين, وعلى أسواق الطاقة العالمية, والتجارة, وسلاسل الإمداد الغذائي, لا سيما بالنسبة لغرب إفريقيا.

ثانيًا: القرن الإفريقي: موقف حازم تجاه طهران, وصمت تجاه واشنطن وتل أبيب

في القرن الإفريقي, وفي كينيا تحديدًا, سارعت الحكومات إلى إدانة إيران بشكل قاطع, متجاهلةً دور الولايات المتحدة وإسرائيل في إشعال فتيل

المواجهة.

وأصدر الرئيس ويليام روتو أحد أوضح الإدانات في القارة. قائلا إن كينيا "تدين بشدة الضربات" على دول الخليج، محذرًا من أن تصعيد الصراع إقليميًا يُهدد السلام والأمن الدوليين.

وفي أرض الصومال المعلنة من جانب واحد، أدانت السلطات بشدة الضربات الإيرانية على دول الخليج، ولم يكن هذا الموقف مفاجئًا. فالاستثمار الإماراتي في ميناء بربرة وتوسيع التعاون الأمني يُمثلان ركيزة أساسية في النموذج الاقتصادي للإقليم وسعيها الدؤوب لنيل الاعتراف الدولي. لا تقتصر المخاطر الجيوسياسية على منطقة الخليج فحسب، فقد أصبحت إسرائيل مؤخرًا أول دولة تعترف رسميًا بالإقليم كدولة ذات سيادة. كما أشارت إدارة ترامب إلى انفتاحها على النظر في خطوة مماثلة، حيث يقوم المسؤولون في هرجيسا بتسويق الوصول الاستراتيجي إلى الميناء وحقوق التمركز العسكري لواشنطن علنًا مقابل الاعتراف.

كذلك أدانت الصومال هجمات إيران، معربةً عن تضامنها مع دول الخليج، إلا أن مقديشو استبعدت الإمارات عمدًا، في إغفالٍ مقصود، بسبب التوترات بينهما بشأن أرض الصومال حيث تعتقد مقديشو أن الإمارات دعمتها ضمنيًا.

وفي إثيوبيا، ذهب رئيس الوزراء آبي أحمد أبعد من ذلك، إذ أجرى اتصالًا مباشرًا مع ولي عهد الكويت الشيخ صباح خالد الحمد الصباح وأدان ما وصفه بـ"الهجوم الشنيع" على سيادة الكويت ومجالها الجوي، متعهدًا بالتضامن مع قيادتها وشعبها. كما يعيش ويعمل ملايين الإثيوبيين في الخليج، وتُعدّ تحويلاتهم المالية شريان حياة للاقتصاد، ويرتبط أمن البحر الأحمر واستقرار الخليج ارتباطًا وثيقًا بالاحتياطيات النقدية، وفرص العمل، والاستقرار السياسي في الداخل.

وفي حالة الصومال، يُعدّ التحالف مع السعودية ذا أهمية خاصة، ويتشكل موقف أرض الصومال من خلال اعتراف إسرائيل بحكومتها وعلاقاتها الوطيدة مع الإمارات العربية المتحدة، كما تربط كينيا علاقات أمنية ودبلوماسية مع إسرائيل، وعلاقات متينة مع دول الخليج.

وتسعى جميع هذه الحكومات إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، وتراهن كل هذه البلدان على فوز التحالف الأمريكي الإسرائيلي، وازدياد نفوذه مستقبلاً؛ لذا فهم يريدون أن يكونوا في الجانب الرابح من هذه النتيجة.

ثالثًا: جنوب إفريقيا والسنغال ومبدأ القانون والنظام والسوابق الدولية

أعرب الرئيس سيريل رامافوزا عن قلقه البالغ إزاء التصعيد، وصرحت بريتوريا قائلةً: "الدفاع الاستباقي عن النفس غير مسموح به بموجب القانون الدولي"، وهو تصريح يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه نقد للعقيدة الأمريكية

الإسرائيلية.

وفي داكار، كان رئيس الوزراء عثمان سونكو أكثر صراحةً قائلاً :"بإمكان أي دولة، دون قرار أو تفويض من الأمم المتحدة، أن تقرر ضرب دول أخرى واغتيال قادتها. يجب قول الحقيقة كما هي. هذا أمر في غاية الخطورة، ويُهدد التوازن العالمي الذي بُني على مدى الخمسين عامًا الماضية".

تجاوز نقد سونكو للحرب الأحداث المباشرة في الشرق الأوسط، فبالنسبة له، يكمن الخطر في تآكل القواعد التي يقوم عليها النظام العالمي. وتعتمد العديد من الحكومات الإفريقية على القانون الدولي كدرعٍ واقٍ من تدخل القوى العظمى والضغوط الخارجية.

ويحذر المحللون من أنه إذا تمكنت الدول القوية من تجاوز المعايير متعددة الأطراف دون عقاب في سياقٍ ما، فإن ذلك يُرسي سابقةً قد تُقوّض هذه المعايير نفسها في أماكن أخرى، بما في ذلك إفريقيا.

ولا يقتصر هذا القلق على أزمة الشرق الأوسط، فقد أعرب سونكو سابقًا عن قلقه إزاء تصرفات الدول الكبرى الأحادية التي تُضعف القواعد الدولية القائمة، مُشيرًا إلى أنه عندما تبدأ القوى العظمى في وضع قواعدها الخاصة، يفقد مفهوم النظام الدولي المستقر معناه.

رابعًا: نيجيريا وغانا والتحوط الاستراتيجي:

في غرب إفريقيا، كان الحذر هو الخيار السائد حتى الآن، حيث دعت الخارجية النيجيرية إلى أقصى درجات ضبط النفس والالتزام الصارم بالقانون الدولي، دون إدانة إيران أو التحالف الأمريكي الإسرائيلي.

وتتعاون أبوجا تعاونًا وثيقًا مع شركائها الأمنيين الغربيين، وتحافظ على علاقات تجارية مع دول الخليج، وتُدير واقعًا داخليًا متنوعًا دينيًا وحساسًا لسياسات الشرق الأوسط.

وتبنّت غانا خطابًا متزنًا مماثلًا، داعيةً إلى خفض التصعيد ومُركّزةً على سلامة مواطنيها في الخارج.

وأكّدت غامبيا هذا الحذر، داعيةً إلى أقصى درجات ضبط النفس ومشددةً على حماية أرواح المدنيين والبنية التحتية.

خامسًا: على المستوى الشعبي: على الرغم من دعوة إفريقيا إلى ضبط النفس مع تصاعد وتيرة الحرب، خاصة عقب اغتيال المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، في غارة جوية إسرائيلية يوم السبت، فقد عبّر الشيعة عن غضبهم إزاء اغتيال المرشد. وبحسب التقارير، أسفرت الاحتجاجات عن مقتل العشرات وإصابة آخرين، حيث نظّم أعضاء الحركة الشيعية من أجل نيجيريا، بقيادة إبراهيم الزكزاكي، مظاهرات منسقة في عدة ولايات شمالية يوم الأحد 1 مارس.

وحشدت الحركة، المرتبطة أيديولوجيًا ودينيًا بإيران، أنصارها في ولايات

غومبي والنيجر وكانو وباوتشي ويوبي وسوكوتو.

وفي غومبي، تجمّع المصلّون بعد الصلاة، وانطلقوا في مسيرة من مركزهم الديني إلى معبد تودون وادان بانتامي.

ورفع المتظاهرون لافتات تدين الهجمات وتطالب بالعدالة، وتُشير التقارير إلى مظاهرات مماثلة في ولاية النيجر، حيث لوّح المشاركون بالأعلام الإيرانية ورفعوا شعارات مناهضة للولايات المتحدة وإسرائيل.

المحور الثاني

التداعيات الاقتصادية الحالية والمحتملة على إفريقيا جنوب الصحراء

اعرب الجميع عن قلقهم إزاء احتمال انتشار انعدام الأمن والآثار الاقتصادية المترتبة على الصراع متخوفين من هشاشة إفريقيا المزمنة أمام صدمات أسعار النفط، فعندما يعطل الصراع خطوط الإمداد العالمية، ترتفع أسعار الوقود بشكل حاد، مما يؤثر على النقل والتصنيع وتوزيع الغذاء وميزانيات الأسر.

ولطالما شكل ارتفاع أسعار النفط ضغطًا على العديد من الاقتصادات الإفريقية، لا سيما الدول المستوردة الصافية، من خلال رفع معدلات التضخم وتوسيع العجز التجاري.

ومع استمرار اضطرابات السوق، يحذر القادة من أن القارة لا تستطيع تحمل التكلفة المتصاعدة للصراع.

وقد كثّف الكثيرون دعواتهم إلى دبلوماسية بقيادة الأمم المتحدة، محذرين من أن أي تصعيد إضافي قد يزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي في وقت لا تزال فيه العديد من الدول تتعافى من الصدمات العالمية، وارتفاع تكاليف الاقتراض الدولي.

أولًا: التداعيات على التجارة وسلاسل التوريد

في أعقاب اندلاع المواجهات مباشرة، أعلنت إيران إغلاق مضيق هرمز أمام جميع السفن باستثناء الروسية والصينية. ويُعدّ المضيق بالغ الأهمية للاقتصاد العالمي، إذ يُقدّر أن ما بين 20 و30% من النفط والغاز العالميين يُنقل عبره. وقد عبر المضيق حوالي 20 مليون برميل من النفط يوميًا في عام 2024.

وفي 28 فبراير، وبعد نحو ساعة من بدء الضربات، بدأ الحرس الثوري الإيراني ببث رسائل إلى السفن التجارية في الخليج العربي، معلنًا منع العبور عبر مضيق هرمز.

وبحلول الأول من مارس، تم تعليق أو تحويل مسار أكثر من 70% من الشحن البحري من المضيق، وقد ارتفعت أسعار النفط بالفعل منذ إعلان إيران نيتها إغلاقه. لم يكن ذلك بسبب زرع إيران ألغامًا أو فرضها حصارًا على المضيق،

> ومع محاولة منظمة أوبك+ تخفيف الصدمة بزيادة حصص الإنتاج، لكن هذا لن يُجدي نفعًا إلا إذا تمكن النفط من الخروج فعليًا عبر ممرات ملاحية آمنة

بل كان نتيجة لتقييم المخاطر من قبل شركات الشحن والتأمين, حيث وجد معظمهم أن المخاطر غير مقبولة. كما غيرت السفن مسارها عبر رأس الرجاء الصالح , بعد أن أعلن حلفاء إيران, الحوثيون, عزمهم إغلاق مضيق باب المندب أمام السفن الأمريكية والإسرائيلية.

لكن إغلاق هرمز ليس السلاح الوحيد في ترسانة إيران القادر على إلحاق ضرر بالغ بالتجارة العالمية, فقد أشارت تقارير إلى أن إيران قصفت ضواحي دبي الثرية وبعض البنى التحتية الحيوية.

وبما أنها تركز على استهداف وقصف المصالح الأمريكية في المنطقة, ولأن شركات النفط والغاز الأمريكية تُعدّ من اللاعبين الرئيسيين في دول الخليج, فقد توجه ضرباتها نحو هذه المصالح.

ويبدو أن الهدف هو الضغط , وفرض خسائر فادحة عليها وعلى حلفائها لإجبارهم على محاولة كبح جماح ترامب ونتنياهو.

وستُظهر الأيام القليلة المقبلة ما إذا كانت أسواق النفط والغاز ستُراعي هذا الخطر الإضافي.

إذا فعلت, فسترتفع أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال الأسابيع القليلة المقبلة, مما سيؤثر على موسم القيادة الصيفي في الولايات المتحدة, وربما على توجهات الناخبين قبيل انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في نوفمبر.

إذا ردّ ترامب على الضرر الانتخابي المحتمل الذي قد تُلحقه أسعار الغاز المرتفعة بالمرشحين الجمهوريين في نوفمبر بتقييد صادرات الطاقة, فقد تواجه أوروبا مشكلة كبيرة, نظرًا للعقوبات التي فرضتها على استيراد النفط والغاز الروسيين.

وستتأثر آسيا أيضًا, وستستورد الدول الإفريقية أي تضخم ناتج عن هذه المخاطر عبر شركائها التجاريين الرئيسيين.

وإذا ما حدث هذا, ستتضرر الدول الإفريقية المستوردة للنفط والغاز بشدة, فمع انقطاع المساعدات الإنمائية الرسمية وجميع أشكال الدعم تقريبًا, وتهديد أزمة الديون المستمر, قد تجد تلك الدول , والتي تعاني من ضائقة مالية شديدة, نفسها في وضع بالغ الصعوبة.

ثانيًا: ارتفاع أسعار النفط وتداعياتها على القارة الإفريقية

على حسب وسائل الإعلام الدولية أعلنت ايران أن مضيق هرمز تحت سيطرة القوات البحرية الإيرانية, في نفس الوقت الذي أعلن فيه ترامب على منصته "تروث سوشيال", أنه سيضمن حرية الملاحة في المضيق, ولو اضطره الأمر لمرافقة البحرية الأمريكية للسفن المارة.

إلا أن ذلك يتوقف على تقييم المخاطر نظرًا لأن مالكي ناقلات النفط والتجار لا يرغبون في المخاطرة بسفنهم, فضلًا عن ورود تقارير عن هجمات

على ناقلات النفط، وقد ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد، وقد ترتفع أكثر بكثير إذا لم تُستأنف حركة الملاحة قريبًا.

ومع محاولة منظمة أوبك+ تخفيف الصدمة بزيادة حصص الإنتاج، لكن هذا لن يُجدي نفعًا إلا إذا تمكن النفط من الخروج فعليًا عبر ممرات ملاحية آمنة.

والتأثير المباشر الأكبر على الدول الإفريقية سيكون حتمًا هو حالة عدم اليقين المتزايدة بشأن أسعار النفط العالمية، وبالتالي احتمال ارتفاع أسعار الوقود في الأشهر المقبلة. ومن المتوقع أن ترتفع أسعار النفط بشكل حاد على المدى القريب وأن تبقى مرتفعة لفترة من الزمن، وذلك تبعًا لنتائج الحرب وفي ظل غياب أي إجراءات جديدة لخفض الإنتاج بهدف موازنة ارتفاع الأسعار.

وبالفعل قفز خام برنت، المعيار العالمي لأسعار النفط، بنسبة 10% ليتجاوز 82 دولارًا للبرميل يوم الاثنين، قبل أن يهدأ بعد هجوم إيران على ثلاث سفن على الأقل قرب مضيق هرمز خلال عطلة نهاية الأسبوع. وقد حذر المحللون من أن الأسعار قد ترتفع إلى 80 إلى 100 دولار أمريكي للبرميل، أو أكثر، إذا استمرت التوترات أو تم إغلاق الطرق الحيوية.

ومع تداول خام برنت فوق سعر 64.85 دولارًا للبرميل، وهو السعر المرجعي لميزانية نيجيريا لعام 2026، من المتوقع أن تعزز الأسعار المرتفعة عائدات التصدير، وتقوي الاحتياطيات الأجنبية، وتزيد التدفقات إلى حساب الاتحاد، مما قد يؤدي إلى زيادة مخصصات حساب الاتحاد للخزينة الفيدرالية والحكومات المحلية وحكومات الولايات.

مع ذلك، لا تزال نيجيريا تستورد بعض منتجاتها البترولية المكررة، مثل البنزين ووقود الطائرات، ومن المتوقع أن ترتفع أسعارها مع ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية.

وقد اتفقت مجموعة أوبك+، التي تضم الدول المنتجة للنفط، على زيادة إنتاجها بمقدار 206 آلاف برميل يوميًا للمساعدة في تخفيف أي ارتفاع في الأسعار، لكن بعض الخبراء يشككون في جدوى ذلك.

وحذر إدموند كينغ، رئيس جمعية السيارات، من أن الصراع قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار البنزين، وأن الاضطرابات والقصف ستكون عاملًا محفزًا لتعطيل توزيع النفط عالميًا، مما سيؤدي حتمًا إلى ارتفاع الأسعار.

وسيعتمد حجم ومدة ارتفاع أسعار الوقود على مدة استمرار الصراع، ويأتي ذلك في الوقت الذي رست ما لا يقل عن 150 ناقلة نفط في مياه الخليج المفتوحة خلف مضيق هرمز، على الرغم من مرور عدد قليل من السفن الإيرانية والصينية، وإذا ارتفعت أسعار النفط الخام عالميًا، من المرجح ارتفاع أسعار المنتجات المكررة – بما في ذلك البنزين والديزل – محليًا، مما سيزيد من تفاقم التضخم وأزمة غلاء المعيشة. كما أن ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين سيرفع أسعار السلع المستوردة، وسيكون لذلك آثار سلبية على النقل وتوزيع

الغذاء ونفقات الأسر.

ثالثًا: تضرر قطاع السفر والسياحة وتذبذب الاستثمار الأجنبي

على الرغم من أن الصراع لا يزال في بداياته, إلا أنه من الواضح أن السفر والسياحة في الشرق الأوسط قد تأثرا بشكل فوري مع إلغاء رحلات جوية على نطاق واسع. بدأت الحرب بالفعل في تعطيل حركة السفر العالمية, حيث ألغت آلاف شركات الطيران الدولية رحلاتها من وإلى الشرق الأوسط, أو علّقتها, أو غيّرت مسارها, وذلك لأسباب تتعلق بالسلامة.

وأُغلقت الأجواء لعدة دول مؤقتًا, مما تسبب في تقطع السبل بالمسافرين أو أجبر شركات الطيران على اتخاذ مسارات أطول وأكثر تكلفة.

وبالنسبة لبعض بلدان إفريقيا قد تشمل الآثار ارتفاع أسعار التذاكر, وتأخيرات في السفر, وحالة من عدم اليقين.

وقد يتأثر الأشخاص الذين يخططون لأداء مناسك الحج, بما في ذلك العمرة خلال شهر رمضان,كما قد يواجه الطلاب والمهنيون في الدول المتضررة صعوبات في التنقل.

وقد يؤدي ارتفاع تكاليف النقل الجوي وانخفاض عدد الرحلات إلى تراجع عائدات السياحة وزيادة تكاليف سفر الأعمال في اقتصادات شرق إفريقيا, كما قد تشهد أسعار السلع الأساسية مزيدًا من التقلبات.

وتُساهم اضطرابات الشحن العالمية, وارتفاع أسعار النفط, وزيادة أقساط التأمين على الطرق البحرية في ارتفاع تكلفة نقل المدخلات الزراعية والصادرات, وقد يواجه المنتجون ارتفاعًا في أسعار الشحن, مما قد يؤدي إلى عدم وصول المنتجات الزراعية المُخصصة للأسواق الخارجية في الوقت المحدد.

كما ينعكس الصراع بشكل مباشر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية وبيئة الأعمال في الدول الإفريقية, ويميل المستثمرون في مثل هذه الظروف إلى «الهروب الآمن», عبر التحوط من المخاطر والتوجه إلى الأصول التقليدية كالذهب والسندات الحكومية, على حساب الاستثمارات المباشرة في مشاريع البنية التحتية والطاقة بالأسواق الناشئة التي تُصنف كبيئات عالية المخاطر.

وفي الداخل الإفريقي, ينعكس عدم اليقين على القدرة التنافسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث تؤدي زيادة تكلفة الوقود إلى تضخم تكاليف الإنتاج والتشغيل, مما يقلل من صافي العوائد المتوقعة للمستثمرين, كما يؤدي إلى رفع المخاطر, وهو ما يرفع بدوره كلفة تمويل المشاريع التنموية الكبرى ويضغط على الاستقرار المالي.

رابعًا: تقلبات أسعار الذهب والعملات وترقب الأسواق

شهدنا بالفعل ارتفاعًا في أسعار النفط والذهب, بالإضافة إلى انخفاض

قيمة العملات الإفريقية كالراند وارتفاع قيمة الدولار؛ كل ذلك سيؤدي إلى ارتفاع التضخم.

ولا يمكن نقل الأفراد أو البضائع في الاقتصاد دون إنفاق، ما يعني ارتفاعًا واسع النطاق في الأسعار، وقد يؤدي ذلك إلى بقاء أسعار الفائدة ثابتة لفترة، فضلًا عن كونه عائقًا أمام آفاق النمو، وارتفاع أسعار الفائدة يعني تكلفة أعلى للأموال، وبالتالي انخفاضًا في الاقتراض.

لكن في نهاية المطاف، سيعتمد التأثير على عدد من العوامل التي لم تتضح بعد، وقد لا تتضح إلا على مدى أشهر، إن لم يكن سنوات، إذا ما قورنت بما حدث في حالة الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث مرّت أربع سنوات على تلك الحرب، وما زالت نتائجها غير واضحة تمامًا، وكلما طالت مدة النزاع، زادت الآثار السلبية، وكلما زاد حجم النزاع من حيث عدد الدول المشاركة، أو كلما زاد التأثير الإقليمي لهذه الحرب، زادت تعقيد المشكلة.

والنتيجة السياسية النهائية في إيران ستحدد أيضاً حجم الضرر الاقتصادي، والحكومة التي ستتولى السلطة في نهاية المطاف سيكون لها تأثير كبير على الأثر العالمي النهائي لهذه الحرب ومستوى الدمار.

كما أن المنطقة تزخر بأصول صناعة النفط والغاز، وكلما زاد تدمير هذه الأصول والبنية التحتية عموماً، كلما طال أمد إعادة تشغيل الإنتاج والاقتصاد بعد الهجوم وغيره؛ وبالتالي، سيزداد الأثر السلبي على الاقتصاد العالمي والمحلي على حد سواء، باختصار، يمكننا توقع أثر تضخمي، خاصة إذا استمر الوضع لفترة.

وهذا الوضع هو أخطر صراع يشهده الشرق الأوسط منذ عقود، وبالنظر إلى تداعياته؛ بدأت الأسواق العالمية بالفعل في الاستجابة بارتفاع علاوات المخاطرة وتقلبات حادة. فعلى سبيل المثال، ارتفع سعر الذهب من 5277.9 دولارًا إلى 5414 في غضون يوم واحد، تشمل الأسباب التوترات العالمية المستمرة، والطلب على الملاذات الآمنة، وعمليات شراء البنوك المركزية، والتوقعات والاتجاهات العامة.

أما العملات الرقمية، فقد شهدت أسعارها انخفاضًا نتيجة المخاطر الجيوسياسية والمخاوف العالمية، والانهيار الحاد في فترة وجيزة، وعمليات البيع بدافع الخوف، وضعف السوق.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن والأسواق المالية العالمية قد أوليا اهتماماً عاجلاً للمواجهة المتصاعدة، فإن الطريقة التي ستتأثر بها الأسواق المالية غير مسبوقة في التاريخ الحديث.

وتُعدّ نفقات الطاقة عنصرًا أساسيًا في قطاعات النقل والتصنيع والزراعة والخدمات اللوجستية، وستواجه الدول المستوردة للوقود احتمالية ضغوط على ميزان المدفوعات، وارتفاع أسعار المستهلك، وتزايد فواتير الاستيراد.

> ويوجود قاعدة أمريكية في بوتسوانا، من المرجح أن تكون فرص جنوب إفريقيا ضئيلة جدًا في مواجهة أي عدوان أمريكي إسرائيلي مشترك

وتُلحق هذه التقلبات في أسعار السلع العالمية ضررًا بالغًا باقتصادات الشرق والجنوب الإفريقي، نظرًا لأن العديد منها مُستوردة صافية للوقود.

وستؤدي الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة أسعار المواد الغذائية وتكاليف المدخلات، مما قد يُؤدي إلى تدهور مستويات المعيشة، لا سيما للأسر ذات الدخل المنخفض، وقد يؤثر أيضًا على التخطيط المالي الحكومي.

وأي صدمة طاقة مستمرة ستجبر الحكومات إما على زيادة الضرائب على الوقود، مما سيزيد من أعباء المواطنين، أو دعم الأسعار لحماية الجمهور، مما سيزيد من الضغط على المالية العامة.

ويُعقّد هذا الوضع السياسة النقدية أيضًا، فقد تضطر البنوك إلى تشديد أسعار الفائدة للحفاظ على استقرار الأسعار، مما قد يُبطئ نمو الائتمان والاستثمار المحليين، في ظل مواجهة ارتفاع التضخم المستورد، ويُعدّ التأثير على أسواق الصرف الأجنبي قناةً حاسمةً أخرى.

كما تعتمد بلدان القارة على عائدات النقد الأجنبي من التحويلات المالية والصادرات والسياحة، وسيتفاقم العجز التجاري مما قد يُضعف عملاتها ويزيد الطلب على العملات الأجنبية، وتنشأ حلقةٌ تُزعزع استقرار الأسواق المالية وتُعيق خدمة الديون، لا سيما الديون الخارجية المقومة بالعملات الأجنبية، عندما يُؤدي ضعف العملة إلى ارتفاع التضخم المحلي.

وقد ارتفع الدولار بنسبة 0.3% مقابل سلة من العملات، بينما سجل الذهب في جنوب إفريقيا – أعلى مستوى له في أكثر من أربعة أسابيع. ومثل العملات الأخرى الحساسة للمخاطر، تتأثر غالباً بالعوامل العالمية.

وأظهر مسح لمؤشر مديري المشتريات أن مؤشر ثقة قطاع التصنيع في جنوب إفريقيا قد تراجع قليلاً في فبراير، حيث انخفض المؤشر الرئيسي إلى ما دون مستوى 50 نقطة المحايد.

وأظهرت بيانات صادرة عن الرابطة الوطنية لمصنعي السيارات ارتفاع مبيعات السيارات الجديدة بنسبة 11.4% على أساس سنوي في فبراير، متجاوزةً بذلك توقعات خبراء الاقتصاد في بنك نيدبانك البالغة 5.2%، والنسبة المسجلة في يناير والبالغة 7.5%.

وفي بورصة جوهانسبرج، انخفض مؤشر توب40- بنسبة 0.8%، كما شهدت سندات الحكومة الجنوب أفريقية القياسية لعام 2035 تراجعاً حاداً، حيث ارتفع العائد بمقدار 14.5 نقطة أساسية ليصل إلى 8.115%([14]).

وقامت شركات التأمين البحري بإلغاء بعض التغطيات ورفعت أقساط التأمين بشكل حاد.

وفي أبيدجان، عكست جلسة تداول يوم الاثنين صدمة أسعار النفط، وكانت أربع من أكبر خمس شركات رابحة هي شركات الطاقة أو توزيع النفط، حيث

ارتفع سهم شركة فيفو إنرجي كوت ديفوار بنسبة 7.41% ليصل إلى 2175 فرنكًا إفريقيًا, وزاد سهم شركة توتال إنيرجيز السنغال بنسبة 7.39% ليصل إلى 3125 فرنكًا إفريقيًا, بينما صعد سهم شركة توتال إنيرجيز كوت ديفوار بنسبة 7.14% ليصل إلى 3000 فرنك أفريقي. وأضاف سهم شركة توزيع الكهرباء سي آي إي كوت ديفوار نسبة 7.36% ليصل إلى 3430 فرنكًا أفريقيًا. أما شركة توزيع الكهرباء سي آي إي كوت ديفوار, فقد ارتفع سهمها بنسبة 7.36% ليصل إلى 3430 فرنكًا إفريقيًا.

ويقول المحللون إن منتجي وموزعي النفط المدرجين في الأسواق الإفريقية يستفيدون عادةً من ارتفاع أسعار النفط الخام وتجدد طلب المستثمرين على الأصول الملموسة خلال الصدمات الجيوسياسية, وقد أظهرت التداولات المبكرة رد فعل نموذجيًا, حيث ارتفعت أسعار النفط الخام بنحو 9%.

وعلى الرغم من مكاسب أسهم الطاقة, ظلّت معنويات السوق العامة حذرة. انخفض مؤشر BRVM المركب بنسبة 0.21% إلى 416.85 نقطة. وتراجع مؤشر BRVM Prestige بنسبة 0.35% إلى 164.25 نقطة. وكان مؤشر BRVM 30 المؤشر الوحيد الذي سجل ارتفاعًا, حيث ارتفع بنسبة 0.08% إلى 194.96 نقطة.

ومن بين الأسهم المتراجعة, انخفض سهم شركة سيرفير كوت ديفوار بنسبة 6.61%, مما يعكس إلغاء الرحلات الجوية على نطاق واسع بعد الإضرابات.

وانخفض سهم شركة يونيليفر كوت ديفوار بنسبة 5.77%, وخسر سهم بنك إفريقيا النيجر 5.50%, وتراجع سهم شركة سي إف إيه أو موتورز كوت ديفوار بنسبة 5.03%.

وبلغ إجمالي حجم التداول 2,255,844 سهمًا بقيمة 1.77 مليار فرنك إفريقي. وشهدت أحجام التداول ارتفاعًا مع تعديل المستثمرين لمراكزهم, وبلغت القيمة السوقية الإجمالية 16,071.82 مليار فرنك إفريقي.

المحور الثالث

صراع متجدد وسيناريوهات محتملة

أولًا: بين حربي 12 يونيو 2025 و28 فبراير 2026

أفرز التصعيد العسكري بين إسرائيل وإيران في 12 يونيو 2025م تداعيات اقتصادية عالمية, لم تكن إفريقيا جنوب الصحراء بمنأى عنها, فقد شهدت أسواق النفط العالمية تقلُّبًا حادًّا؛ حيث ارتفعت العقود الآجِلَة لخام برنت بنسبة 7.02% لتصل إلى 74.23 دولارًا للبرميل, وهو أعلى مستوى له منذ فبراير, قبل أن تتراجع قليلًا مع نهاية التداولات.

ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى المخاوف من اتساع رقعة النزاع في

منطقة الخليج، خاصةً في ظل التهديد الإيراني بالرد واحتمالية استهداف طرق الملاحة عبر مضيق هرمز.

انعكست هذه التطورات سريعًا على العملات وأسواق المال الإفريقية، فقد سجل الراند الجنوب إفريقي تراجعًا حادًّا بنسبة أكثر من 1.8% مقابل الدولار خلال ساعات التداول التي أعقبت الضربة، كما تراجعت مؤشرات البورصة في جوهانسبرغ، مع انسحاب المستثمرين من الأصول عالية المخاطر نحو أدوات الملاذ الآمِن كالذهب والسندات الأمريكية.

وفي غانا؛ حيث كان التضخم يتراجع بعد أشهُر من ارتفاع أسعار الوقود، أثار الارتفاع في أسعار النفط حالة جديدة من عدم اليقين؛ حيث يُتوقع أن يؤدي إلى زيادة أسعار الوقود بنسبة 5 إلى 7% خلال أسبوعين، ما يُشكّل ضغطًا متزايدًا على بنك غانا وسعر صرف السيدي.

مثل هذا التذبذب الذي أحدثته حرب الـ12 يوم تحديًا كبيرًا للدول الإفريقية التي تعتمد على استيراد الطاقة؛ فكان المتوقع أن ترتفع فاتورة الواردات النفطية، مما يزيد من معدلات التضخم ويضغط على أرصدة الحساب الجاري.

ومع هشاشة بعض الاقتصادات لا سيما في منطقة الساحل وشرق إفريقيا، كان استمرار التصعيد من الممكن أن يؤدي إلى اضطرابات في الميزانيات العامة وزيادة تكاليف الدعم الحكومي للوقود والغذاء، ما يُهدِّد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. كما تزايدت المخاطر المرتبطة بإمدادات الغذاء والسلع، الناجمة عن النشاط الحوثي المتصاعد، ما يرفع كلفة التأمين والنقل ويؤثر سلبًا على اقتصادات تعتمد على سلاسل إمداد بحرية مثل السودان وإثيوبيا والصومال.

أما في حرب 28 فبراير فقد أعربت العديد من بلدان القارة عن قلقها إزاء التداعيات الاقتصادية التي بدأت تظهر بالفعل جراء التصعيد، وخاصة ارتفاع أسعار الوقود الذي يهدد بتفاقم التضخم، حيث تعكس تلك المخاوف حقائق هيكلية أوسع نطاقًا.

فالعديد من الاقتصادات الإفريقية لا تزال تعتمد اعتمادًا كبيرًا على النفط، إما كمستوردين معرضين لارتفاع الأسعار، أو كمصدرين تعتمد ميزانياتهم الوطنية على تقلبات أسواق الطاقة العالمية.

كما لا يزال النفط مصدرًا رئيسيًا لعائدات التصدير للعديد من تلك الاقتصادات. وتعتمد دول مثل نيجيريا وأنغولا وليبيا والكونغو والغابون اعتمادًا كبيرًا على عائدات الطاقة لتمويل الإنفاق الحكومي.

ومع الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية تخشى الحكومات الإفريقية من أن تكون التداعيات الاقتصادية المحتملة وخيمة.

بالنسبة للدول المستوردة للنفط، مثل كينيا ورواندا وجنوب إفريقيا وغانا، يؤدي ارتفاع تكاليف الوقود عادةً إلى ارتفاع أسعار النقل والسلع الأساسية،

مما يهدد دخول الأسر الهشة أصلاً.

أما بالنسبة للدول المنتجة للنفط, مثل نيجيريا وأنغولا وليبيا, فقد يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة مؤقتة في الإيرادات, ولكن بشرط استقرار الإنتاج, وهو تحدٍّ في ظل تهالك البنية التحتية, ونقص الاستثمار في هذا القطاع.

وبالنظر إلى المخاطر الكلية, ومنحنيات أسعار السلع, والتعرض للأسواق الناشئة, والاستراتيجيات المرتبطة بإفريقيا, فإن التداعيات فورية وغير متكافئة. وقد تفاعل خام برنت بقوة بالفعل كما ذكرنا.

فلا تزال إفريقيا مستوردًا صافيًا للنفط بشكل رئيسي, مما يزيد من تعرضها لارتفاع مستمر في تكاليف الطاقة وأقساط الشحن والتأمين, وبينما قد تستفيد الدول المصدرة الصافية (نيجيريا وأنغولا) من زيادة الإيرادات على المدى القريب, تواجه القارة ككل تضخمًا مستوردًا, وضغوطًا على العملة, وتحديات في النمو.

والخلاصة تشمل قنوات انتقال التأثير الرئيسية ما يلي:

- ارتفاع فواتير الاستيراد وتأثير التضخم – تلبي المنتجات المكررة المستوردة من دول الخليج جزءًا كبيرًا من احتياجات شرق وغرب وجنوب إفريقيا (مثل كينيا وتنزانيا وأوغندا وغانا والسنغال وجنوب إفريقيا). ويؤدي الارتفاع المطول في أسعار الصرف إلى اتساع فجوة الحساب الجاري, ومخاطر انخفاض قيمة العملات (النيجيرية النيجيرية, والراند الجنوب أفريقي, والشلن الكيني), وارتفاع تكاليف النقل والغذاء والتصنيع.
- ارتفاع تكاليف الأسمدة والمدخلات الزراعية – تواجه إمدادات النيتروجين من دول الخليج خطر الانقطاع, مما يضغط على الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة, ويزيد من تضخم أسعار الغذاء في أسواق جنوب الصحراء الكبرى الحساسة أصلًا للصدمات العالمية.
- مخاطر التشديد المالي والنقدي: يحد ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك من هامش السياسة المتاح أمام الأنظمة ذات المديونية المرتفعة أو التي تستهدف التضخم, مما قد يؤثر سلبًا على توقعات النمو لعام 2026.
- يرى المصدرون الصافيون ديناميكيات متباينة: فالدعم المالي والاحتياطي قصير الأجل لنيجيريا (وسط الإصلاحات وزيادة الإنتاج) قد يُقابله انخفاض لاحق في الطلب العالمي إذا امتدت الصدمة.

وعلى الجانب الآخر يمثل التحول المحتمل في العلاقات الأمريكية الإيرانية, خاصة بعد هذه الحرب, فرصًا لبعض البلدان, فبينما قد تستفيد دول مثل تنزانيا بشكل كبير من انخفاض أسعار الطاقة, وزيادة التجارة, وفرص الاستثمار, إلا

أنه يجب أيضًا مراعاة المخاطر الناجمة عن التوترات الجيوسياسية والمنافسة في السوق.

ويكمن مفتاح نجاح تلك الدول في إدارة سياستها الخارجية بحذر، وضمان استغلال أي فرص تنشأ عن المشهد العالمي المتغير لدعم النمو الاقتصادي للبلاد، مع تقليل المخاطر المرتبطة بتعميق العلاقات مع إيران.

ثانيًا: السيناريوهات المحتملة لتداعيات الحرب على إفريقيا جنوب الصحراء

على الرغم من صعوبة التنبؤ بدقة بالتداعيات المحتملة لتلك الحرب على القارة الإفريقية، والتي تتوقف على التنبؤ بموعد انتهاءها وشكل العلاقة بين المتصارعين بعد الحرب، إلا أنه يمكن وضع السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: استمرار الحرب لأجل غير مسمى

إذا استمرت التوترات، فمن المرجح أن ترتفع أسعار الطاقة العالمية، وستواجه الدول المستوردة للطاقة أشد التداعيات الاقتصادية.

وقد يتعرض الشرق الأوسط عموماً لزعزعة الاستقرار إذا تفاقم الوضع، مما قد يؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري واضطرابات في تدفقات التجارة والاستثمار.

وينبع احتمال حدوث انكماش اقتصادي أوسع، وارتفاع التضخم، وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي عالمياً من عدم الاستقرار الجيوسياسي المستمر، لا سيما في منطقة حيوية لإنتاج الطاقة.

وفي نهاية المطاف، قد يؤدي استمرار التوتر إلى اضطراب الأسواق العالمية، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات اقتصادية بعيدة المدى، خاصة على أسواق الطاقة والتجارة العالمية وثقة المستثمرين.

وسيتأثر مسار الوضع بشكل كبير بردود فعل القوى العالمية، والعمليات العسكرية، والجهود الدبلوماسية، والتي، ستستغرق وقتاً لتسويتها.

السيناريو الثاني: النجاح العسكري المبكر لواشنطن وإسرائيل

حيث حذرت منه مؤسسة "إس بي إم إنتليجنس" من أن النجاح العسكري المبكر لواشنطن وتل أبيب قد لا يُنهي الصراع.

على المدى القصير، سيحقق التحالف الأمريكي الإسرائيلي مكاسب تكتيكية كبيرة... إلا أن هذه المكاسب ستثبت أنها خادعة استراتيجيًا، إذ تُمكّن المرونة المؤسسية الإيرانية من ردّ غير متكافئ ومستدام.

على المدى المتوسط، سيشهد العالم اضطرابات اقتصادية حادة مع تقلب أسواق النفط، وبروز مضيق هرمز كنقطة ضعف حاسمة لمستوردي الطاقة، بما في ذلك العديد من الدول الإفريقية.

ويحذر مركز أكسفورد للاقتصاد بالمثل من أن "المخاطر المباشرة قصيرة الأجل التي تواجه الدول الإفريقية تقتصر أساسًا على ارتفاع أسعار النفط العالمية وتراجع أسعار صرف العملات.

كما يحذر من أن الأصول المرتبطة بالولايات المتحدة في إفريقيا قد تصبح أهدافًا رمزية، وأن التوترات الدينية قد تتصاعد في المجتمعات متعددة الأديان.

ومن القضايا التي تستدعي المتابعة مستقبل نقل أرخبيل تشاغوس إلى موريشيوس في ظل وجود قاعدة دييغو غارسيا الأمريكية كما أن هجمات الحوثيين على حلفاء إسرائيل في القرن الإفريقي قد تتصاعد أيضًا".

السيناريو الثالث: اتساع رقعة الصراع

مع إغلق مضيق هرمز، أو تعطل إنتاج النفط والغاز في منطقة الخليج، مع توقفه بالفعل في ايران، تعمتد بلدان شرق آسيا بما فيه الصين على استيراد النفط من منطقة الخليج، وتعتمد روسيا بشكل ما على نفط إيران، فضلا عن اعتماد أوربا على نفط الخليج، من شأن توقع سلاسل الإمداد للطاقة أن يضر تلك البلدان، فتنخرط بشكل أو بآخر في إنهاء الصراع بالطرق الدبلوماسية، أو أن تكون فاعلة في إنهاءه بشكل أسرع، أو التسبب في اتساعه، وهو ما حدث في يوم الرابع من فبراير، حيث حركت كلا من فرنسا وبريطانيا حاملات طائرات إلى منطقة الشرق الأوسط.

وقد دخل حزب الله الحرب بالفعل واتسعت رقعة الصراع، والتي سوف تتوسع أكثر، مما يضر ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة لو انخرط الحوثيون في الصراع وأغلق مضيق باب المندب.

السيناريو الرابع: سيناريو ما بعد الحرب .. هل إفريقيا بعد فنزويلا وإيران؟

بغض النظر عن التداعيات الاقتصادية السلبية المحتملة، سيكون من الحماقة أن تعتقد الدول الإفريقية أن سيادتها ليست مهددة، وأنها ستنجو من ترامب ونتنياهو.

فبمجرد أن يقتنعان بأنهما هزما إيران وأخضعاها تمامًا، سيحولان أنظارهما إلى الهدف التالي.

إن تلك السياسة والمعروفة بـ"دفويكا"، أشبه بلوحة تاريخية قديمة، فإذا ما أزلنا بعض طبقاتها، نجد أن ما نراه من الماضي لا يختلف عن الحاضر، فهي سياسة استعمارية عدوانية قمعية.

بعد فنزويلا بفترة وجيزة، أشار الرئيس ترامب بوضوح لا لبس فيه إلى أن دولًا أخرى ستُستهدف على غرار مادورو، أي القضاء عليها.

وربما تكون جنوب إفريقيا هي التالية، فقد أشارت إسرائيل بالفعل، عبر مدونة نُشرت في صحيفة تايمز أوف إسرائيل في 2 يناير 2026، والتي تجاهلتها وسائل الإعلام الإفريقية إلى حد كبير، إلى رغبتها في رؤية إفريقيا أكثر تفتيتًا، بدءًا من جنوب إفريقيا.

ويوجود قاعدة أمريكية في بوتسوانا، من المرجح أن تكون فرص جنوب إفريقيا ضئيلة جدًا في مواجهة أي عدوان أمريكي إسرائيلي مشترك.

> "فعلى الرغم من ضآلة نصيب بلدان إفريقيا في حجم التجارة العالمية، إلا أنها منغمسة فيها، ومتضررة منه في الغالب

فالانقسامات الداخلية فيها عميقة، لا سيما على أسس عرقية، ويُقدّم الانفصاليون البيض، مثل أورانيا وحركة استقلال كيب وبويرفولك في ولاية أورانج الحرة، فرصًا وذريعةً لحركة دفويكا.

وسيكون من الصعب الدفاع عن ساحل البلاد الطويل نسبيًا، وهو موردٌ قيّمٌ ونعمةٌ عظيمة، وقد تندم جنوب إفريقيا على اليوم الذي فكّكت فيه منشآتها النووية وبنيتها التحتية للأسلحة النووية.

أما نيجيريا، التي أضعفها فسادٌ مستشرٍ ونقاشاتٌ مُضلّلةٌ حول تناقضاتها الداخلية، فقد استسلمت بالفعل، دون أن تُطلق رصاصةً واحدةً دفاعًا عن سيادتها أو تُبدي أيّ اعتراضٍ يُذكر.

وقد تكون الصومال وصوماليلاند محطةً عابرةً في الطريق إلى جنوب إفريقيا (فلن تُقدّم تركيا ولا مصر العون للصومال إذا ما نشرت الولايات المتحدة وإسرائيل جزءًا صغيرًا من أسطولهما قبالة سواحل مقديشو لإجبار حسن شيخ محمود وحلفائه في فيلا الصومال على الاعتراف باستقلال صوماليلاند).

يجب أن يكون ردّ إفريقيا بسيطًا: أن تبدأ الآن بالصراخ بأعلى صوتها لحشد الرأي العام الإفريقي، وأن تسعى إلى إقامة تحالفاتٍ ملموسة مع روسيا والصين، وأن تندرج تحت مظلتهما النووية، وفوق كل ذلك، أن تُوحّد وتُدمج وتُشكّل دولًا أكبر.

ولكن قبل كل شيء، فلنُحشد المجتمع الإفريقي، ولنُوقظ وعي الأفارقة من رأس الرجاء الصالح إلى القاهرة، ومن رأس حفون إلى أليميدس (الرأس الأخضر) يجب التعبئة لأن مستقبل القارة وشعوبها ومواردها يعتمد على ذلك، لأنه كذلك بالفعل.

ختامًا:

ربما لا يصلح هنا ما قاله ابن عباد على لسان بلدان الإقليم، "لا ناقة لنا في هذه الحرب ولا جمل"، فعلى الرغم من ضآلة نصيب بلدان إفريقيا في حجم التجارة العالمية، إلا أنها منغمسة فيها، ومتضررة منه في الغالب. وهذا النصيب الضئيل – هو كبير نسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي- فالأضرار التي ستلحق بها غير هينة، وتلامس كافة مناحي الاقتصاد، الذي يعاني أصلا من أزمات. ويجب ألا تستهين بالآثار الاقتصادية والتجارية السلبية المحتملة، الأمر الذي يذكرنا دائما، بضرورة التكامل الإفريقي، وحل مشكلات القارة داخليًا.

حرب إيران: عامل مزدوج للأزمات والصراعات في القرن الإفريقي

بقلم: د. جيريت كورتز
ترجمة وتقديم: شيرين ماهر
ناقدة وباحثة في الشأن الإفريقي

تقع دول القرن الإفريقي حتى الآن على هامش العاصفة التي اجتاحت الشرق الأوسط منذ 28 فبراير 2026. وعلى الرغم من العلاقات الإفريقية مع إيران، فضلًا عن المصالح العسكرية الإسرائيلية والأمريكية في القرن الإفريقي؛ إلا أن المنطقة لم تتأثر حتى الآن بأعمال القتال. لكنّ التداعيات الاقتصادية ملحوظة بالفعل، لا سيما فيما يتعلق باستيراد الوقود. لقد اكتسب البحر الأحمر ومضيق باب المندب أهمية جيوسياسية، بما في ذلك بالنسبة لتصدير النفط السعودي.

ومن المرجّح أن يستمر الاهتمام الأساسي للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر بالجوانب الاقتصادية والعسكرية والسياسية في القرن الإفريقي، بل وربما يتزايد. بشكل عام؛ يؤدي الصراع مع إيران إلى تفاقم الأزمات القائمة في القرن الإفريقي.

حرب إيران والقرن الإفريقي

- نقص الوقود وتداعياته على التجارة:
- نفوذ دول الخليج غير المشروط:
- حرب إيران كـ"سابقة":

نقص الوقود وتداعياته على التجارة:

بعد مرور أسابيع قليلة فقط، أخذت التداعيات الاقتصادية لحصار مضيق هرمز، وتراجُع حركة الطيران، والهجمات الإيرانية على البنية التحتية للطاقة والنقل في منطقة الخليج، تظهر بوضوح في بعض دول القرن الإفريقي.

تشهد إثيوبيا طوابير طويلة أمام محطات الوقود جراء نُدْرة الوقود؛ إذ يتم استيراد حوالي نصف الاحتياجات الوطنية من الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وقد اضطرت الحكومة إلى دعوة السكان إلى ترشيد الاستهلاك، لكنها قامت في الوقت نفسه بزيادة حصة الدعم المخصص للوقود. كما طُلِبَ من موظفي الشركات العامة أخذ إجازاتهم السنوية، حيثما أمكن ذلك؛ لتوفير تكاليف النقل.

بالإضافة إلى ذلك، فرضت الحكومة تقنين توزيع الوقود، واتخذت إجراءات صارمة لمكافحة تهريب البنزين والديزل والفساد في هذا المجال. ويبدو أن الوقود، الذي كان أرخص ثمنًا مقارنةً بالدول المجاورة، قد أدّى بالفعل قبل حرب إيران إلى عمليات احتيال منظمة على نطاق واسع؛ حيث جرى تهريب الوقود متجاوزًا نظام الدفع الرقمي الرسمي. وقد اعتُقِلَ بالفعل أكثر من 650 شخصًا في هذا السياق.

لكن الوضع في تيجراي أكثر خطورة، لا سيما وأن الوقود وصل بالكاد إلى المنطقة عبر القنوات العادية حتى قبل اندلاع حرب إيران. هناك، تُباع براميل سعة 10 لترات في الشوارع مقابل 8000 بير (ما يعادل حوالي أربعين يورو). وفي الوقت الحالي، تؤدي أزمة الوقود إلى تقييد شديد للخدمات العامة في المنطقة. فمنذ أسابيع، تتواجه وحدات من الجيش الإثيوبي وقوات الأمن في تيجراي، عقب اندلاع اشتباكات مسلحة استمرت عدة أيام في نهاية يناير. وقد تؤدي أزمة الوقود إلى تأخير هجوم محتمل في تيجراي على المدى القصير.

وهناك إشكالية أخرى تتعلق بتوريد المساعدات الإنسانية إلى السودان؛ حيث تُعدّ دبي مركزًا رئيسيًّا لتوزيعها. وأفاد مستوردون سودانيون بأن تكاليف التأمين والنقل للأدوية قد ارتفعت بالفعل بنسبة 120 في المائة.

من جانبها، أعربت منظمة "أنقذوا الأطفال" الإغاثية عن أسفها لأن الإمدادات الطبية اللازمة لرعاية 400 ألف طفل عالقة في دبي بسبب الحصار المفروض على مضيق هرمز. وأفادت "لجنة الإنقاذ الدولية" بوجود مشكلات نقل مماثلة، ويعود ذلك جزئيًّا إلى القيود الشديدة المفروضة حاليًّا على الطريق الرئيسي من المنتجين في الهند عبر الخليج إلى دول العمليات مثل الصومال والسودان.

علاوة على ذلك، يستورد السودان جزءًا كبيرًا من إمداداته من الأسمدة من دول الخليج. والسودان -وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-، الدولة الأكثر عُرْضة للخطر في العالم في هذا الصدد.

من جهة أخرى، قد يشهد قطاع التجارة في القرن الإفريقي تحولًا جذريًّا. فمن جهة، تشعر إثيوبيا والصومال وجيبوتي بالقلق من أن دخول الحوثيين في الحرب قد يزيد الوضع توترًا. ويزداد هذا القلق حدةً إذا لم يكتفِ الحوثيون بإطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة على إسرائيل، بل استهدفوا أيضًا (مجددًا) السفن في البحر الأحمر أو حتى القاعدة الأمريكية في جيبوتي؛ إذ تمر 95% من تجارة إثيوبيا عبر جيبوتي، وأيّ تعطيل لهذا الطريق مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للبلاد. الأمر الذي يجعل تنويع طرق الإمداد الإثيوبية أمرًا بالغ الأهمية، لا سيما عبر موانئ بربرة في أرض الصومال ولامو في كينيا.

بدأت تظهر بالفعل عدة آثار تحويلية، قد تعود بالنفع على إثيوبيا وكينيا من الناحية الهيكلية. فقد اضطرت الخطوط الجوية الإثيوبية، المملوكة للدولة والتي تجلب جزءًا كبيرًا من العملات الأجنبية، إلى إلغاء رحلاتها إلى الخليج، إلا أن قسم الشحن التابع لها يستفيد أيضًا. ويكتسب ممر النقل بين ميناء لامو وجنوب السودان وإثيوبيا (LAPSSET) أهمية خاصة.

ففي مارس، ارتفعت حركة الشحن العابر في لامو، كينيا بنسبة 1200 في المائة؛ لأن شحنات السيارات القادمة من آسيا، على سبيل المثال، أُعيد شحنها هناك بدلًا من الخليج. وقد رست هناك 74 سفينة منذ بداية العام، في حين لم تَرْسُ سوى سفينتين فقط في الربع الأول من العام الماضي. ووفقًا للتقديرات، قد تُدِرّ هذه التطورات إيرادات إضافية تقدر بحوالي 3.5 مليار دولار أمريكي لإثيوبيا وكينيا بحلول نهاية العام، وهو ما يُمثل دفعة مالية مُرحَّب بها للميزانيتين الوطنيتين اللتين تُعانيان من مستويات عالية من الديون.

تُرسِّخ الولايات المتحدة سوابق تُضْفِي الشرعية على استخدام القوة لتحقيق مصالح الأمن القومي، حتى في غياب تهديد مباشر بهجوم مسلح من دول أخرى

حرب إيران وأزمات القرن الإفريقي

نفوذ دول الخليج غير المشروط:

هناك جانب آخر يسترعي اهتمامًا خاصًّا يتعلق بأنشطة دول الخليج في منطقة

القرن الإفريقي، ولا سيما المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة. فقد استثمرت هذه الدول بشكلٍ مكثّف في السنوات الأخيرة في البنية التحتية (مثل الموانئ) والزراعة والأمن في السودان وإثيوبيا وكينيا والصومال. ومن جهة أخرى، وبسبب حرب إيران، سيتعين على هذه الدول استثمار مبالغ طائلة في اقتصاداتها لاستعادة ثقة المستثمرين والسياح والشركاء التجاريين، وتعزيز دفاعاتها. وقد تكون هذه الدول أقل رغبة في مشاركة قدراتها، مثل تكنولوجيا مكافحة الطائرات المُسيَّرة، التي استفادت منها، على سبيل المثال، الأطراف المتحاربة في السودان.

من ناحية أخرى، فإن اهتمام هذه الدول بمنطقة القرن الإفريقي هو اهتمام طويل الأمد، وسيستمر حتى في ظل الوضع المتوتر في الخليج. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، يُعدّ تصدير النفط عبر خط أنابيبها إلى ساحل البحر الأحمر، ومن هناك عبر نفق باب المندب إلى آسيا، ذا أهمية قصوى في الوقت الراهن. أما التنافس بين الإمارات المتحدة والمملكة العربية السعودية، الذي اشتدّ في الأشهر التي سبقت اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، فقد طغى عليه حاليًا تضامن دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة الهجمات الإيرانية. لكنّ هذا التنافس، على الأقل على الصعيد الاقتصادي، هو تنافس ذو طبيعة هيكلية، ومن المرجح أن يستمر في التأثير على القرن الإفريقي خلال السنوات القادمة.

في غضون ذلك، يبدو أن الدعم العسكري القادم من دول الخليج لأطراف النزاع في القرن الإفريقي مستمر. لقد أحصى محلل الاستخبارات مفتوحة المصدر "ريتش تيد/ Rich Tedd" أكثر من 20 رحلة شحن "مشبوهة"، يُفترَض أنها تحمل أسلحة قادمة من الإمارات العربية المتحدة إلى إثيوبيا، منذ بداية حرب إيران. ومن المرجح أن تكون هذه الرحلات تابعة لقوات الدعم السريع (RSF) في السودان، التي أقامت لها الإمارات العربية المتحدة معسكرًا تدريبيًّا في غرب إثيوبيا منذ نهاية عام 2025. وفي نهاية مارس 2026، نجحت قوات الدعم السريع أيضًا في السيطرة على مدينة كورموك الحدودية السودانية في ولاية النيل الأزرق، وذلك بدعم إثيوبي؛ وفقًا لمسؤولين سودانيين.

في غضون ذلك، كان رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد أول رئيس دولة أجنبية يزور أبو ظبي منذ بدء الهجمات الإيرانية. وبصفتها مستثمرًا وداعمًا عسكريًّا، تلعب الإمارات العربية المتحدة دورًا محوريًّا في دعم إثيوبيا منذ تولي أبي أحمد منصبه في عام 2018م.

في المقابل، سعت قيادة الجيش السوداني (SAF) إلى أن تنأى بنفسها علنًا عن إيران. وكانت السودان قد استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في يوليو 2024م، وتلقت طائرات مسيّرة إيرانية، يُرجَّح أنها كانت برفقة مستشارين من الحرس الثوري الإيراني.

من ناحية أخرى، تتأثر جهود الوساطة التي تبذلها دول الخليج في النزاعات

الدائرة في القرن الإفريقي سلبًا بسبب حرب إيران.

ولتحقيق وقف إطلاق النار بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع, لا يزال التوافق بين أهم الداعمين لهذه الأطراف –مصر والمملكة العربية السعودية من جهة, والإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى– أمرًا ضروريًّا.

ويبقى من غير المؤكد حاليًّا ما إذا كان المبعوث الأمريكي الخاص مسعد بولس, الذي يُشكّل مع هذه الدول الثلاث المجموعة "الرباعية", سيتمكن من الحصول على موافقة رفيعة المستوى ودعم نشط من هذه الدول لوقف إطلاق النار. فالمملكة العربية السعودية, التي كانت تحاول قبل 28 فبراير التوسط بين إثيوبيا وإريتريا, باتت أقل استعدادًا لبذل هذا الجهد الدبلوماسي.

من جهة, من الممكن أن تتفق هذه الدول العربية على معايير مشتركة للمساهمة في خفض التصعيد في منطقة البحر الأحمر, وكذلك في السودان وإثيوبيا. إلا أنه من المرجح أيضًا أن تستمر في الاعتماد على شركائها التقليديين في هذه الدول لتعزيز مصالحها في المنطقة.

حرب إيران كـ"سابقة":

تُشكّل الهجمات الأمريكية-الإسرائيلية وردود الفعل الدولية عليها تحديًا لكل من النظام الدولي برُمّته, ولآلية حل النزاعات الدولية عبر الوساطة. وقد وقعت هذه الهجمات في خضم وساطة عُمانية مستمرة, كما كان الحال خلال حرب الأيام الاثني عشر عام 2025. وهذا يُشكّك في مصداقية الولايات المتحدة كوسيط, وهي أيضًا الوسيط الأكثر نفوذًا في القرن الإفريقي.

وفي هذا السياق, سيكون من الصعب على الولايات المتحدة حَشْد المزيد من الدعم من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر لوقف دعمها للأطراف السودانية المتحاربة وإقناعها بالموافقة على وقف إطلاق النار.

بل إن الرواية الأمريكية التي تُصوّر إيران كـ"تهديد" لأمنها القومي من خلال دعمها للجماعات المسلحة في المنطقة؛ تُقدّم مرجعيات للأطراف الأخرى. ويتفق ذلك مع الرواية الإثيوبية بشأن إريتريا, التي تتهم حكومتها أديس أبابا بدعم جماعات المعارضة المسلحة في إثيوبيا. لكلتا الروايتين بعض الوجاهة, لكن ارتباطهما بانتهاك مبادئ أساسية للقانون الدولي, كحظر استخدام القوة وسلامة أراضي الدول, مِن قِبَل الولايات المتحدة وإسرائيل, له تداعيات على دول أخرى.

وبالتزامن مع اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو في يناير, والآن حرب إيران؛ تُرسّخ الولايات المتحدة سوابق تُضْفِي الشرعية على استخدام القوة لتحقيق مصالح الأمن القومي, حتى في غياب تهديد مباشر بهجوم مسلح من دول أخرى. ويتعين على الأطراف الأوروبية الفاعلة أن تضع ذلك في اعتبارها عند التعامل مع الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران. كما أن موقفها يتمحور حول دعم المعايير الدولية, التي تتعرض بالفعل لضغوط كبيرة.

مصير إفريقيا
متوقّف على إيـران

بقلم: تيفين تافيسي
ترجمة وتقديم: شيرين ماهر

نشرت صحيفة «فرانكفورتر الجماينة/ FAZ» الألمانية مقالًا حصريًّا للرأي بقلم «تيفين تافيسي/ Tevin Tafese»؛ خبير اقتصادي وأحد علماء معهد جيجا GIGA الألماني، جاء تحت عنوان «مصير إفريقيا متوقف على ما يدور في إيران»، محذرًا من أن الحرب مع إيران تُهدّد الانتعاش الاقتصادي لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتزيد من تفاقم نقاط الضعف في هذه البلدان.

ربما كانت هناك بعض المبالغة بأن يكون مصير المنطقة مرهونًا كليًّا بإيران، لكن الحرب الإيرانية كشفت الغطاء عن ضغوط اقتصادية وأمنية كبيرة تُعيد تشكيل أولويات المنطقة في المرحلة الحالية، خاصةً في ظل الانكشاف البنيوي للقارة أمام الصدمات الدولية وضرورة التحوُّط الإستراتيجي خشية الاصطفاف الكامل مع أطراف النزاع، ونتيجة تضرر قطاعات هامة كالاقتصاد والطاقة والغذاء وتداعيات ذلك على معدلات النمو والتضخم. ومِن ثَم على المنطقة ترتيب أوراقها في ضوء مستجدات بالغة الأثر أزاحت إيران عنها النقاب باشتباكها في نزاع دولي متعدد الأطراف والتداعيات.

على الرغم من الصدمات الخارجية الهائلة التي شهدتها السنوات الماضية –بدءًا من جائحة كورونا، مرورًا بالحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، وصولًا إلى ارتفاع أسعار الفائدة العالمية والاضطرابات في البحر الأحمر–؛ أظهرت اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قُدرة على الصمود فاقت التوقعات في كثير من الأحيان.

وخلال الفترة بين عامي 2023 و2025م، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تتراوح بين 3 و4%، ونما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 0.5 و1.5% -مع تسارع ملحوظ في الآونة الأخيرة-، بينما انخفض التضخم من حوالي 7% إلى أقل من 4%. كما استقرت الأوضاع المالية؛ إذ انخفض العجز الأوّلي من مستويات قياسية تجاوزت 3% جراء الجائحة إلى أقل من 1%، ما أدَّى إلى استقرار نسبة الدَّين، ولو مؤقتًا، بعد عَقد من الارتفاعات الحادة.

قرابة 300 مليون شخص يعانون من سوء التغذية

إلا أن هذا الانتعاش يقوم على أساسٍ هشّ. ففي العديد من البلدان، لا يزال معدل النمو أقل من المتوسط المسجل في الفترة من 2000 إلى 2019م، كما أنه مُوزّع بشكل غير متكافئ في القارة. وهكذا ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مؤخرًا إلى ما يقرب من 280 مليون شخص؛ نتيجةً لارتفاع أسعار الغذاء والنزاعات المسلحة والظواهر الجوية المتطرفة.

وفي الوقت نفسه، تعاني سبع دول إفريقية من أزمة ديون، بينما هناك 14 دولة أخرى مُعرَّضة لخطر كبير. وفي ظل تجاوز عجز الموازنة في بعض الأحيان نسبة 3%، تتجاوز تكاليف الفوائد وخدمة الديون في العديد من البلدان حاليًّا الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة.

بدون النفط والغاز لا يمكن أن تحقق إفريقيا الكثير

تعتمد إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى اعتمادًا كبيرًا على إمدادات النفط والغاز القادمة من منطقة الخليج.

في خضم هذا الوضع المتوتر، يتزامن الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز مع تضرُّر البنية التحتية الحيوية للطاقة في دول الخليج؛ جرّاء الحرب مع إيران. وقد خفّض البنك الدولي بالفعل توقعاته بشأن النمو في القارة لعام 2026م بمقدار 0.3 نقطة مئوية لتصل إلى 4.1%. ويتوقف مدى تأثر كل دولة على حدة على مدة النزاع وشدته، فضلًا عن علاقاتها الاقتصادية المتشابكة مع دول الخليج.

وهناك ثلاث قنوات نقل ذات أهمية خاصة في هذا الصدد: تجارة الطاقة والمواد الخام، والاستثمارات، والتحويلات المالية.

ارتفاع التضخم ومخاطر الأمن الغذائي

يُؤثر النزاع بشكل مباشر على إمدادات الطاقة؛ إذ يشهد مضيق هرمز مرور ما يقرب من 38% من النفط الخام العالمي المنقول بحرًا على مستوى العالم، فضلًا عن خُمس الغاز الطبيعي المسال. وبالنسبة للعديد من دول المنطقة الإفريقية، أصبحت دول الخليج العربي موردًا رئيسيًّا، بل في الأغلب أهم مورد للمنتجات النفطية والغاز الطبيعي، لا سيما وأن قدرات التكرير والمعالجة والتصنيع المحلية لا تزال محدودة في كثير من المناطق، على الرغم من التقدم المُحْرَز. وتتأثر تحديدًا دول شرق وجنوب إفريقيا، مثل كينيا وإثيوبيا وجنوب إفريقيا وموزمبيق، إذ تستورد في بعض الأحيان أكثر من نصف وارداتها من المنتجات النفطية المُعالَجة من دول الخليج. ولذلك، أثَّر الارتفاع الحاد في الأسعار الفورية لخام برنت والغاز الطبيعي المسال منذ نهاية فبراير بشكل خاص على هذه الاقتصادات.

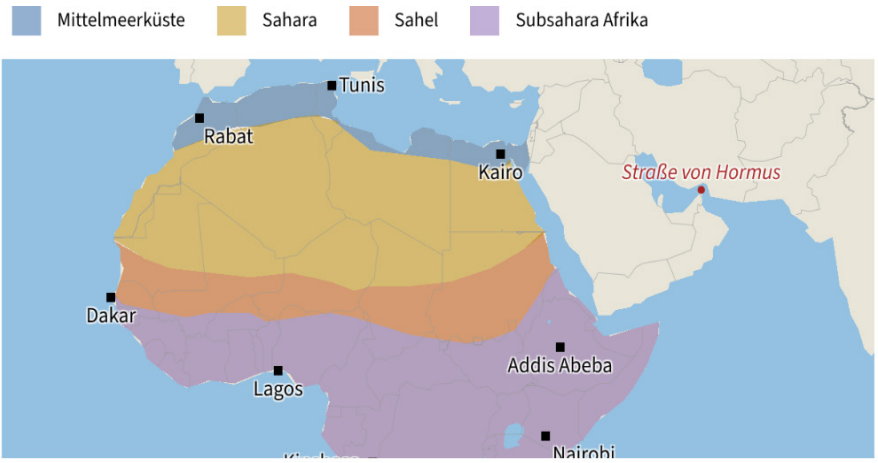

أما بالنسبة لعدد قليل من الدول الإفريقية المُصدِّرة للنفط والغاز، فقد يكون الوضع مُواتيًا لها على المدى القصير. ففي نيجيريا، تعمل مصفاة «دانجوت» الجديدة بكامل طاقتها منذ حصار مضيق هرمز لتلبية احتياجات الدول المجاورة؛ كما قد يستفيد قطاع الغاز الطبيعي المسال في موزمبيق بعد استئناف العمل مؤخرًا في أكبر مشروع في كابو ديلغادو. ولكن، مِن المُرجَّح أن تظل هذه الآثار الإيجابية استثناءً. فبالنسبة لمعظم الدول، تفوق الأعباء الفوائد، لا سيما ارتفاع أسعار الطاقة، وتزايد تكاليف النقل، وتصاعد ضغوط التضخم.

بدأت بوادر الخطر تلوح بالفعل في قطاع المواد الغذائية. ويشير مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في مارس 2026م إلى ارتفاع الأسعار بسبب النزاع. وعلى المدى المتوسط، هناك توقعات بحدوث ارتفاعات حادة أخرى في الأسعار؛ نظرًا لتوقف تجارة الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية من منطقة الخليج، وخاصةً من قطر، بشكل شبه كامل. وتعتمد دول مثل السودان وتنزانيا والصومال وكينيا بشكل خاص على

هذه الأسمدة. وقد يؤدي نقص الإمدادات إلى انخفاض كبير في المحاصيل بعد موسم الزراعة القادم، ما قد يُسبِّب عواقب وخيمة محتملة على الأمن الغذائي.

وتشير محاكاة أجراها معهد «كيل» للاقتصاد العالمي إلى أن أسعار المواد الغذائية في بعض الدول الإفريقية قد ترتفع بأكثر من عشرة بالمئة إذا استمر حصار مضيق هرمز؛ ما قد يُؤدي إلى خسائر كبيرة في الرفاهية الاجتماعية.

هل يُهدّد المستثمرون بالانسحاب من دول الخليج؟

ثمة قناة ثانية، أقل وضوحًا، ولكنها قد تكون أكثر أهمية على المدى المتوسط والطويل، تتعلق بالاستثمار. فقد اكتسب رأس المال القادم من دول الخليج أهمية بالغة في إفريقيا خلال السنوات الماضية، لا سيما بالتزامن مع انخفاض المساعدات التنموية الغربية وتراجع القروض الصينية، مما أدّى إلى فجوات تمويلية كبيرة. وقد وسّعت الشركات والصناديق المدعومة من دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر نطاق وجودها في مشاريع النفط والغاز، والطاقات المتجددة، والنقل، والمعادن الإستراتيجية.

يُفاقِم الصراع الحالي من خطر قيام دول الخليج بتركيز رأس المال والاهتمام السياسي بشكل أكبر على منطقتها، وإعادة النظر في التزاماتها، أو تأجيل مشاريعها. بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء، ستتسع فجوة الاستثمار الكبيرة بالفعل، لا سيما في القطاعات الحيوية للنمو والبنية التحتية والتحول الطاقي. يُضاف إلى ذلك خطر هروب رؤوس الأموال على نطاق واسع من الجنوب العالمي إلى استثمارات يُفْتَرَض أنها أكثر أمانًا في الشمال العالمي. وقد ظهرت بالفعل بوادر هذا الخطر: ففي مارس، انخفضت قيمة عملات 29 دولة إفريقية، بينما ارتفع متوسط تكاليف التمويل الخارجي من 7.61% إلى 8.31%.

> على المدى المتوسط إلى الطويل، تظهر الأزمة مرة أخرى أن القارة يجب أن تُقلّل من اعتمادها الهيكلي على مصادر الطاقة الخارجية وقدرات التكرير

تحويلات العمال المهاجرين تُهدّد بالتوقف

تُعدّ التحويلات المالية القناة الثالثة الرئيسية لتدفُّق الأموال. وبما يزيد عن 50 مليار دولار، تُعدّ هذه التحويلات أهم تدفق مالي خارجي للمنطقة الإفريقية، متقدمةً حتى على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأموال التعاون الإنمائي العام. وتُعدّ التحويلات الواردة من دول الخليج ذات أهمية خاصة لشرق إفريقيا؛ ووفقًا للتعداد السكاني السعودي لعام 2022م، يعمل 715.000 إثيوبي في المملكة العربية السعودية وحدها. وإذا تراجعت الأنشطة الاقتصادية في دول الخليج، سوف يؤثر ذلك تحديدًا على البلدان الأكثر فقرًا والأكثر اعتمادًا

على التحويلات. ونظرًا لأن التحويلات المالية تصل مباشرة إلى الأُسَر، فإن أيّ انخفاض فيها سيؤدي مباشرة إلى انخفاض مستويات المعيشة.

تباينت ردود فعل الحكومات الإفريقية؛ إذ لجأت عدة حكومات إلى التخفيضات الضريبية ودعم مالي وتثبيت الأسعار؛ فقد خفّضت جنوب إفريقيا وناميبيا ضرائب الوقود، وأوقفت زامبيا مؤقتًا ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك، وأدخلت إثيوبيا إعانات، بينما حافظت كينيا على الأسعار ثابتة على الرغم من الارتفاع الخارجي في التكاليف. وبالتوازي مع ذلك، أوقفت عدة بنوك مركزية دورة التيسير النقدي؛ حيث أبقت جنوب إفريقيا سعر الفائدة الرئيسي عند 6.75 في المائة، وكينيا عند 8.75 في المائة.

رغم أن هذه الإجراءات توفر راحة مؤقتة للأُسَر والشركات؛ إلا أنها تنطوي على مخاطر مالية. فالعجز الذي انخفض مؤخرًا يعاود الارتفاع مجددًا، وتتزايد علاوات المخاطر، وتزداد تكلفة إعادة تمويل الديون القائمة. بالنسبة للعديد من دول جنوب إفريقيا التي تعاني، في الأصل، من ارتفاع خدمة الديون وضيق هامش المناورة المالية، فإن تدابير الإغاثة واسعة النطاق لا يمكن تحمُّلها إلا في نطاق محدود؛ لذا يُعدّ تقديم الإعفاءات المؤقتة للأسر الفقيرة والمنتجين الزراعيين هو البديل الأنسب على المدى القصير.

على المدى المتوسط إلى الطويل، تظهر الأزمة مرة أخرى أن القارة يجب أن تُقلّل من اعتمادها الهيكلي على مصادر الطاقة الخارجية وقدرات التكرير. الاستثمار في قدرات المعالجة المحلية –كما تظهر مصفاة دانجوتي بشكل واضح–، وفي الطاقة المتجددة أمر حاسم؛ حتى لا تؤدي الصدمة الخارجية التالية إلى إعاقة عملية اللحاق بالركب الاقتصادي للقارة مرة أخرى.

تحقيق : النفوذ الإيراني في إفريقيا...

هل يتغيَّر بعد الحرب الإسرائيلية؟

روضة علي عبد الغفار
صحفية متخصصة في الشأن الإفريقي

لطالما شكَّلت إفريقيا بُعدًا إستراتيجيًّا لمعظم القوى الدولية، وخطة بديلة وساحة صراع محتدم، وطرفًا ثالثًا تجري على أرضه حروب خفية، وخزينة مليئة بالموارد، والوجهة الأمثل لمن يريد نفوذًا أكبر؛ لهذا تتأثر معادلات القوى داخل إفريقيا بأيّ حرب أو اشتباكات هنا أو هناك.

ومن هنا كانت لإفريقيا قوة الاختيار كطرفٍ مُتنازَع عليه، مُحاولةً استغلال تضارب المصالح بين القوى الدولية للخروج بمكاسب أكثر، لكنّ دولة مثل إيران تختلف عن غيرها أيديولوجيًّا وإستراتيجيًّا، وهو ما قد يُعرقل تقدُّمها في إفريقيا...

لكن الآن تغيَّرت الصورة إلى حدّ كبير، وأصبحت الأفكار المناهضة للغرب شديدة الوضوح في القارة السمراء، وزاد عليها الأحداث القائمة في الشرق الأوسط والحرب الإسرائيلية الأخيرة على إيران.

فما تداعيات هذه الحرب على العلاقات الإيرانية الإفريقية؟ ولماذا إفريقيا مهمة بالنسبة لطهران؟ وما الذي قد يمنع إيران من التقدُّم داخل إفريقيا؟

هذا وأكثر تتعرَّض له «قراءات إفريقية» في هذا التحقيق.

إيران اللاعب القديم الجديد

بدأت علاقة إيران بالقارة الإفريقية قديمًا قبل الثورة الإيرانية 1979م، وتركَّزت العلاقات حينها على المصالح الاقتصادية والسياسية، لكن بعد الثورة تحوَّلت العلاقات لتأخذ طابعًا أيديولوجيًّا وثوريًّا؛ حيث سعت إيران إلى نشر أفكار «الثورة الإسلامية»، ودعم حركات المقاومة، كما بدأت بتوسيع وجودها الثقافي والاقتصادي وبناء مراكز دينية وتعليمية، خصوصًا في دول الساحل وغرب إفريقيا.

ثم في عهد الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد (2005-2013م)، شهدت إفريقيا طفرة في الدبلوماسية الإيرانية، وتم إبرام العديد من الاتفاقيات في مجالات الطاقة والبنية التحتية والتعليم والصحة والدفاع، وبدأت تنظر إيران لإفريقيا على أنها وسيلة لكسر العزلة الدولية المفروضة عليها.

د. إريك لوب

وفي عهد حسن روحاني (2013-2021م) تم خفض الخطاب الأيديولوجي والتركيز على الجانب الاقتصادي والدبلوماسي، وحاولت إيران تحسين علاقتها بنيجيريا وجنوب إفريقيا، وأخيرًا اتسم عهد إبراهيم رئيسي (2021-2024م) بمواجهة التغلغل الإسرائيلي والخليجي في القارة، وفتح أسواق جديدة أمام إيران في ظل استمرار العقوبات الغربية، وقام «رئيسي» بجولة إفريقية نادرة شملت: كينيا، أوغندا، زيمبابوي.

في حديثه مع **«قراءات إفريقية»** يرى أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة فلوريدا الأمريكية، **الدكتور إريك لوب**، أنه رغم بَدْء العلاقات الإيرانية الإفريقية قديمًا إلا أن الطريقة التي تنظر بها إيران إلى إفريقيا ليست واحدة؛ حيث إن مكونات الدولة والمجتمع داخل إيران تتباين في نظرتها لإفريقيا، لكنَّ هذه العلاقة اختلفت بعض الشيء بعد العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران؛ لأنها وجدت في إفريقيا فرصة لكسر العزلة الدولية، وساعدها على ذلك الأرضية المشتركة بينها وبين كثير من الدول الإفريقية مثل المواقف ضد الاستعمار.

وأشار «لوب» إلى طبيعة تفاعل إيران مع المنطقة، وأنه تفاعل محدود لعدة أسباب؛ أولها اللاعبون المنافسون لإيران في إفريقيا، سواء الإقليميون مثل دول الخليج وإسرائيل، أو الدوليون مثل أمريكا. وثانيًا: الطبيعة الديموغرافية للقارة؛ حيث تتشكل إفريقيا غالبًا من مسلمين سُنَّة ومسيحيين.

والمحدد الأخير بحسب «لوب» هو المحدد الاقتصادي؛ فكثير من الدول الإفريقية تنظر لإيران على أنها اقتصاد نفطي غنيّ سيساعدهم على الاستثمار، لكنّ إيران بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها تقوم بعروض الشراكات مع الدول الإفريقية والمراسم والمؤتمرات، لكنها لا تتابع

هذه المشاريع, وبناءً عليه لا تُترجَم هذه الشراكات إلى واقع, وهذا يُصيب بعض الدول الإفريقية بالإحباط تجاه الجانب الإيراني.

في أحضان إيران!

رغم محدودية الدور الإيراني في إفريقيا مقارنةً بالقوى الأخرى كما ذكرنا؛ يرى الكثيرون أن تراجع النفوذ الغربي في إفريقيا, وخاصةً الانسحاب الفرنسي من غرب القارة, يفتح الطريق واسعًا أمام إيران لبسط نفوذها, كما أنها قد تبدو بديلًا جيدًا للأفارقة.

على سبيل المثال, وقّعت إيران والنيجر اتفاقية تعاون في أبريل 2025م, مما يُوحي بأن إيران ترغب في استغلال طرد فرنسا من مستعمراتها السابقة, بوركينا فاسو وتشاد والنيجر, ومع ذلك لا يمكن الجزم بهذه الطموحات؛ نظرًا لعدم صدور أيّ بيانات رسمية.

الصادق الزريقي

وتتبنَّى إيران نهجين من العمل لتطبيق رؤيتها مع إفريقيا؛ أولهما نهج تعتمد فيه على الدولة ومؤسساتها الرسمية, والنهج الآخر تعتمد فيه على الجماعات الشيعية والحركات شبه العسكرية, فأما عن أولويات مؤسسات الدولة فتتلخص في تقوية الحضور الأمني والعسكري في شرق القارة مع التركيز على القرن الإفريقي.

حيث تعمل إيران على توسيع وجودها العسكري من خلال التركيز الأمني والاستخباري بالمقام الأول, وذلك بدعم جماعة الحوثي في اليمن وفصائل المقاومة الفلسطينية في غزة, وقد بدأ يظهر حضور الناقلات والسفن الإيرانية في موانئ مصوع وعصب الإريترية وفي بورتسودان من أجل تقديم شحنات عسكرية تساعدها في تلبية احتياجاتها العسكرية والأمنية الداخلية والإقليمية.

ويأتي في المقام الثاني تقديم الدعم العسكري للدول الهشَّة أمنيًّا, خاصةً التي تُواجِه تمرُّدات مسلَّحة, ومن الأمثلة البارزة: ما قدَّمته إيران لإثيوبيا خلال الصراع الدائر في منطقة تيغراي شمال إثيوبيا صيف 2021م, وذلك بتزويد حكومة «آبي أحمد» بطائرات بدون طيار, وتحديدًا طائرات «مهاجر6».

وتجدر الإشارة لدولة جنوب إفريقيا التي يمكن وَصْفها بالشريك الدفاعي المحتمل؛ حيث سعت طهران إلى الاستفادة من علاقتها الطويلة مع جنوب إفريقيا لتوسيع الحضور البحري الإيراني خارج الشرق الأوسط, كما وَقَّعت إيران وجنوب إفريقيا اتفاقيات تعاون عسكري من شأنها تحقيق شراكة إستراتيجية.

من هنا, يرى رئيس اتحاد الصحفيين السودانيين, **الصادق الرزيقي**, أن علاقات الدول الإفريقية مع إيران ستتقدم مع تراجع النفوذ الغربي, خاصةً في الدول الناطقة بالفرنسية القريبة من روسيا والصين؛ بسبب شعور القادة الأفارقة

بحالة من الصدمة من الإدارة الأمريكية الحالية ونظرتها للقارة السمراء.

وأردف أن هؤلاء القادة لن يقبلوا الإملاءات والضغوط الأمريكية كما كان في السابق، وسوف يسعون لإحداث توازن في علاقات بلادهم مع بقية دول العالم ومنها إيران، هذا بجانب تأثير دول إفريقية حليفة لإيران، مثل الجزائر وجنوب إفريقيا، على كثير من البلدان الإفريقية للمُضِيّ قُدمًا في العلاقات مع طهران.

وأكد «الرزيقي» لـ«قراءات إفريقية» أن إفريقيا لها مصالح واضحة مع إيران؛ فهي شريك اقتصادي وداعم بالنفط لعدد من البلدان، كما نجد استثمارات إيرانية في بلدان إفريقية كبيرة مثل كينيا وإثيوبيا والسنغال وجنوب إفريقيا والنيجر وتنزانيا ونيجيريا، وغيرهم.

وقال: إن هذه المصالح تتوسع لتشمل مجالات سياسية وعسكرية، خاصةً في مجالات الصناعات الدفاعية، وأن الحرب الإسرائيلية الأخيرة أظهرت قدرات إيران الصاروخية ومنتجات عسكرية أخرى تحتاجها البلدان الإفريقية.

على الجانب الآخر يعتقد د. إريك لوب أنه يصعب علينا القول: إن النفوذ الغربي يتضاءل في إفريقيا وبناءً عليه ستعزز إيران نفوذها في القارة؛ لأن هذا الأمر تحكمه ديناميكيات معقّدة؛ فهناك منافسون أقوياء لإيران داخل القارة مثل روسيا والصين، وهما أقدر على الحضور وليس لديهم أزمات وقيود مالية مثل إيران.

وأردف أن روسيا والصين يرون أنفسهم شركاء أكثر خبرة من إيران، وأنه ليس شرطًا أن تتوافق مصالح إيران مع روسيا والصين دائمًا، فقد تتضارب هذه المصالح.

> الواقع أن طهران تحتاج إلى الدول الإفريقية، بل وفي أشد الاحتياج لشراكتها لتضميد جراحها بعد الحرب مع إسرائيل

اتخاذ معاداة الغرب طريقًا للتشيُّع

تحرص إيران على تعزيز العلاقات الدينية مع المجتمعات الإسلامية الشيعية وتوظيف المشاعر المشتركة المعادية للغرب، وقد عملت على تشجيع المسلمين في جميع أنحاء القارة على التشيُّع من خلال مراكز ثقافية وتعليمية شيعية، خاصة في دول غرب إفريقيا.

أحد الأمثلة على ذلك: «منظمة الثقافة والاتصال الإسلامية»، والتي لها دور كبير في نشر التشيُّع حول العالم، وهي منظمة تابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي في إيران، وتعمل في خمس دول إفريقية: (نيجيريا، وغانا، وجنوب إفريقيا، وأوغندا، وكينيا). وتشارك وزارات ومؤسسات وجامعات مختلفة في تنفيذ هذه السياسات، وهي جزء من إستراتيجية إيران لزيادة نفوذها في إفريقيا من خلال الشبكات الثقافية والأكاديمية والدينية.

إن منهجية «تصدير الثورة» التي تبنتها إيران في إفريقيا مثَّلت عنصر

جذب للشباب في مواجهة القوى الاستعمارية في إفريقيا، لكنَّها في الوقت نفسه قُوبِلَت بامتعاضٍ مِن قِبَل عددٍ من الدول والأنظمة السياسية الإفريقية.

وتوجد الآن مجموعات تتبع المذهب الشيعي بأعداد كبيرة في إفريقيا: (نيجيريا وحدها يوجد بها ما يقارب خمسة ملايين من أتباع المذهب الشيعي، والسنغال، وسيراليون، وغانا، وليبيريا، وساحل العاج، ومالي، وغينيا بيساو، وغينيا كوناكري)، وفي شرق القارة وجنوبها (كينيا، وتنزانيا، وجنوب إفريقيا).

يعتقد الصادق الرزيقي أن نفوذ إيران في إفريقيا سيزيد لعدة أسباب؛ من أهمها: تزايد عدد الأفارقة المنتسبين للمذهب الشيعي في غرب إفريقيا وشرقها وجنوبها ووجود جاليات عربية شيعية ذات تأثير كبير في القارة، وهذه عوامل فعَّالة تهتم بها إيران خاصةً بعد الذي جرى في المنطقة العربية وأثَّر كثيرًا على محور المقاومة.

ما بعد الحرب الإسرائيلية على إيران

في 13 يونيو الماضي شنَّت إسرائيل هجومًا واسعًا على إيران بهدف تدمير قدرات إيران النووية وأنظمتها الصاروخية، كما تم استهداف القيادات البارزة في الحرس الثوري والقوات المسلحة، وقد ردت إيران بإطلاق أكثر من 150 صاروخًا بالستيًّا على مواقع عسكرية وسكنية في إسرائيل.

قد تُغيِّر هذه الحرب، وما سبقها من التوترات في الشرق الأوسط وحرب إسرائيل على غزة معادلات القوى والتحالفات الإستراتيجية، فإيران الآن أمام واقع جديد قد يَدفعها بقوة لتعزيز روابطها الإفريقية.

إفريقيا أيضًا لها نظرتها لهذا الصراع المتنامي؛ حيث ترى أن حرب إسرائيل على غزة معركة تحرير مشابهة لحروب إفريقيا المناهضة للاستعمار، وقد تضاءلت هيبة إسرائيل ونفوذها في إفريقيا نتيجة هذه الحرب، فقد توجهت جنوب إفريقيا في 2023م إلى محكمة العدل الدولية بدعوى ضد إسرائيل لارتكابها إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني.

من جهته يرى الصادق الرزيقي أن الحرب بين إيران وإسرائيل، وما انتهت عليه ألقت بظلال كثيفة على علاقة طهران بالقارة الإفريقية، فقد ظهرت إيران لاعبًا إقليميًّا بما فرضته من واقع جديد في المنطقة وتعاملاتها المباشرة مع واشنطن وقُدرتها على الرد.

كما يعتقد «الرزيقي» بحسب التعاطي الإفريقي مع الحرب وتعليقات الخبراء واتجاهات الرأي العام في العديد من البلدان الإفريقية؛ فإن إيران ستعود أكثر قوة إلى القارة الإفريقية، وستُعزّز علاقاتها مع بلدان القارة كقوة إقليمية وعسكرية، وقد كانت قبل ذلك محصورة في نطاق ضيِّق.

وأشار إلى الضغوط التي كانت تُمارَس على الحكومات الإفريقية بعدم إقامة

علاقات دبلوماسية مع طهران، وأن إيران ستستفيد من تغيُّر البيئة الإقليمية بعد المصالحة مع السعودية في 2023م، والحوار الأمريكي الإيراني، وقال: إنه لا توجد عقبات تَحُول دون إعادة ترتيب مسار العلاقة مع طهران بحسب مراقبين للأوضاع في إفريقيا؛ خاصةً أن إسرائيل خلال الحرب الأخيرة ظهرت أنها مجرد وَهْم بدون الدعم الأمريكي، ولم تَعُد في نظر الأفارقة ذلك الكيان صاحب الشوكة.

في حين يعتقد الدكتور إيرك لوب أنه ليس شرطًا أن تُحدث الحرب الإسرائيلية تغييرًا في العلاقات الإيرانية الإفريقية؛ لكن يمكن لإيران أن تنظر إلى إفريقيا كفرصة لكَسْر عزلتها الدولية، ولتحسين موقفها في الأمم المتحدة من ناحية كَسْب الأصوات، وتعويض شركائها المتأثرين بحرب 7 أكتوبر في غزة ولبنان؛ إذ ربما تجد في إفريقيا بديلًا.

وأضاف أن إفريقيا يمكن أن تمنح إيران طرقًا للبحرية الإيرانية، وتُسهِم في دعم سيطرتها على القرن الإفريقي في ظل وجود الحوثي، بالإضافة إلى المعادن والموارد وتوفير سوق للسلاح الإيراني، وقد تجد فرصة لدعم الزراعة في إفريقيا.

وأكد «لوب» أن إفريقيا ليست الطرف الضعيف كما يعتقد كثير من الباحثين؛ لأن إفريقيا تمارس حسابات إستراتيجية من خلال ترجيح طرف على الآخر، مثل أيام الحرب الباردة والترجيح بين الاتحاد السوفييتي وأمريكا، وهذا يعني أن الدول الإفريقية تملك نقطة قوة في إمكانية اختيارها لطرف دون آخر.

وختامًا.. قد يبدو أن الدول الإفريقية لها مصالح مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية كغيرها من القوى الدولية، لكنّ الواقع هو أن طهران هي التي تحتاج إلى الدول الإفريقية، بل وفي أشد الاحتياج لشراكتها لتضميد جراحها بعد الحرب مع إسرائيل، فهل نرى إيران في ثوب جديد داخل إفريقيا أم تكون لها وجهة أخرى؟

"

إفريقيا تمارس حسابات إستراتيجية من خلال ترجيح طرف على الآخر، مثل أيام الحرب الباردة والترجيح بين الاتحاد السوفييتي وأمريكا

تأثيرات الحرب الإيرانية من منظور إفريقي.. تقرير ندوة «قراءات إفريقية»

ربيع محمد محمود
صحفي وباحث ماجستير متخصص في الشؤون السياسية الإفريقية

نظّمت مجلة **«قراءات إفريقية»** ندوة حوارية حول تأثيرات الحرب الإيرانية على إفريقيا جنوب الصحراء، بمشاركة عدد من الباحثين والأكاديميين؛ لمناقشة التداعيات المحتملة للصراع على القارة الإفريقية، في ظل تصاعد التوترات الإقليمية، وتزايد الترابط بين الأزمات الدولية والأوضاع الاقتصادية والسياسية في إفريقيا.

وخلال الندوة التي عُقدت السبت بعنوان "تأثيرات الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران على إفريقيا جنوب الصحراء"، قدّم المتحدثون قراءة تحليلية متعددة الأبعاد لتداعيات الحرب، من خلال أربعة محاور رئيسية تناولت الخلفيات العامة للأزمة، وانعكاساتها الاقتصادية، وأبعادها السياسية والجيوسياسية، إضافة إلى تأثيرها على النفوذ الإيراني في القارة الإفريقية.

كما شهدت الندوة نقاشًا مفتوحًا في ختامها، تضمن مداخلات من الباحثين الحضور حول السيناريوهات المحتملة وتداعياتها على دول إفريقيا جنوب الصحراء.

محاور ندوة **«قراءات إفريقية»**

- **الإطار العام للأزمة: الخلفيات وطبيعة الصراع**
- **الحرب الإيرانية: الطاقة والإمداد والتضخم**
- **تأثيرات الحرب الإيرانية السياسية والجيوسياسية**
- **تأثير الحرب على النفوذ الإيراني في القارة**
- **مداخلات ونقاش مفتوح**

الإطار العام للأزمة: الخلفيات وطبيعة الصراع

في المحور الأول من الندوة، الذي جاء بعنوان "الإطار العام للأزمة: الخلفيات وطبيعة الصراع"، قدّم الباحث ربيع أبو زامل قراءة للسياق العام لتأثيرات حرب إيران على إفريقيا جنوب الصحراء، موضحًا أن التصعيد بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، يمثل تحولاً في بنية الصراع الإقليمي، مع انتقاله من نمط المواجهات غير المباشرة إلى صراع أكثر انكشافًا وتعددًا في المسارات.

وأشار إلى أن جذور الأزمة ترتبط بحالة إدراك متبادل للتهديد، خاصة في ظل تطور القدرات العسكرية الإيرانية، وتعثر المسارات الدبلوماسية المرتبطة بالبرنامج النووي. وهو ما أدى إلى تآكل أنماط الردع التقليدية وزيادة احتمالات التصعيد.

وأوضح أن طبيعة الصراع الحالي تتسم بكونه صراعًا محدودًا عالي الكثافة، يركز على استهداف القدرات الاستراتيجية أكثر من السيطرة على الأراضي، كما يمتد إلى مجالات الطاقة والممرات البحرية وسلاسل الإمداد العالمية.

وأضاف أن تعدد مسارح العمليات، خاصة في المناطق المرتبطة بخطوط الملاحة الدولية، يمنح الأزمة طابعًا عابرًا للأقاليم، ويجعل تداعياتها تمتد إلى مناطق أخرى، من بينها إفريقيا جنوب الصحراء. مشيرًا إلى أن الأزمة يمكن تحليلها عبر مستويات رئيسية، تشمل مستوى الردع العسكري، ومستوى التنافس الإقليمي، والمستوى الدولي المرتبط بأمن الطاقة والممرات البحرية والتجارة الدولية.

الحرب الإيرانية: الطاقة والإمداد والتضخم

أما المحور الثاني، الذي حمل عنوان "التأثيرات الاقتصادية: الطاقة، الإمداد، التضخم"، فقد قدّمته الدكتورة جيهان عبد السلام، حيث تناولت انعكاسات الحرب على اقتصادات دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وأكدت أن تأثيرات حرب إيران على إفريقيا لن تكون متساوية بين الدول الإفريقية، في ظل التباين بين الدول المنتجة للنفط والدول المستوردة، إلى جانب تداعيات اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع معدلات التضخم. موضحة أن بعض الدول الإفريقية المنتجة للنفط قد تستفيد من الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية، وهو ما يتيح لهذه الدول تحقيق إيرادات إضافية غير متوقعة، من بينها نيجيريا وأنجولا والكونغو.

في المقابل، أشارت إلى أن هذه المكاسب لا تشمل جميع دول القارة، حيث تواجه الدول المستوردة الصافية للطاقة تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة ارتفاع تكاليف الواردات النفطية. وأضافت أن المفارقة تتمثل في أن بعض الدول المنتجة للنفط قد تواجه بدورها ضغوطًا تضخمية، رغم استفادتها من ارتفاع الأسعار، بسبب اعتمادها على استيراد المشتقات البترولية.

وتطرقت الباحثة إلى تداعيات اضطراب سلاسل الإمداد, مشيرة إلى أن التوترات المرتبطة بالممرات البحرية الحيوية, خاصة مضيق هرمز, تمثل عامل ضغط إضافي على اقتصادات القارة. محذرة من تداعيات محتملة على القطاع الزراعي في إفريقيا جنوب الصحراء, في ظل تأثير الحرب على إمدادات الأسمدة.

وقالت إن تأثيرات الأزمة على الأمن الغذائي قد تظهر تدريجيًا خلال الأشهر المقبلة, نظرًا لارتباطها بالمواسم الزراعية ودورات الإنتاج.

وفي السياق, تناولت تأثير الحرب على معدلات التضخم, موضحة أن ارتفاع أسعار الوقود يمثل قناة رئيسية لانتقال التضخم إلى بقية القطاعات الاقتصادية, مشيرة إلى أن عددًا من دول إفريقيا جنوب الصحراء لجأ إلى رفع أسعار الوقود لمواجهة ارتفاع تكاليف الاستيراد, من بينها جنوب إفريقيا وغانا وملاوي وتنزانيا, وهو ما انعكس على أسعار النقل والسلع والخدمات.

وبيَّنت أن تداعيات الأزمة امتدت إلى المساعدات الإنسانية الموجهة إلى بعض الدول الإفريقية, حيث أدت اضطرابات النقل البحري وارتفاع التكاليف إلى تأخر وصول الشحنات الإغاثية, مشيرة إلى أن عددًا من الدول, مثل السودان والصومال وإفريقيا الوسطى, قد تواجه صعوبات في وصول المساعدات, نتيجة تغير مسارات الشحن وارتفاع تكاليف النقل والتأمين.

كما حذَّرت من أن تأثيرات حرب إيران على إفريقيا قد تزيد من الضغوط على أوضاع الديون في عدد من دول جنوب الصحراء, داعية إلى ضرورة تبني سياسات اقتصادية تقلل من الاعتماد على الواردات, وتعزز الاستفادة من الموارد الإفريقية.

تأثيرات حرب إيران على إفريقيا: الطاقة والإمدادات والتضخم

تأثيرات الحرب الإيرانية السياسية والجيوسياسية

وفي المحور الثالث, الذي جاء بعنوان "التأثيرات السياسية والجيوسياسية", تناول الدكتور محمد عبد الكريم تأثيرات حرب إيران على إفريقيا جنوب الصحراء. واعتبر أن تداعيات تأثيرات حرب إيران على إفريقيا السياسية تتجاوز الأطراف المباشرة للصراع, وتمتد إلى إعادة تشكيل التوازنات داخل القارة الإفريقية.

وقارن عبد الكريم الحرب الحالية بحرب السويس عام 1956, التي واجهت فيها مصر العدوان الثلاثي, مشيرًا إلى أن تلك الحرب مثّلت نقطة تحول أدت لاحقًا إلى تراجع الإمبراطورية البريطانية. معتبرًا المواجهة الراهنة قد تحمل مؤشرات مشابهة على تحولات في موازين القوة الدولية, مع احتمال تراجع تدريجي في الدور الأمريكي, وإن كان ذلك يحتاج إلى وقت أطول, وفق قوله.

وأشار إلى أن إفريقيا تعد من أكثر الأقاليم هشاشة تجاه الصراعات الدولية, إذ تتأثر بتداعياتها بشكل مباشر رغم عدم كونها طرفًا في المواجهة. موضحًا أن

تأثيرات حرب إيران على إفريقيا بدأت قبل اندلاعها، من خلال التوترات في البحر الأحمر، إلى جانب التحركات المرتبطة بالاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال. حيث اعتبر هذه التطورات تعكس تدخلات سياسية في بيئات إفريقية هشة، ودعمًا لحركات انفصالية في بعض الدول.

كما أوضح أن المرحلة الحالية تشهد تغيرات في طبيعة الحضور الدولي داخل القارة، من بينها مؤشرات على توجه أمريكي نحو تطبيع العلاقات مع إريتريا، بما يعكس إعادة تموضع في منطقة القرن الإفريقي.

وعرض عبد الكريم مثال مدغشقر باعتباره نموذجًا للتحولات السياسية المرتبطة بالحرب، موضحًا أن البلاد كانت تعاني من أزمات داخلية، قبل أن يشهد المشهد السياسي تغيرات عقب انقلاب على نظام قال إنه مدعوم من الغرب، تبعه تقارب بين القيادة الجديدة وروسيا. وأضاف أن هذا المسار تسارع بعد اندلاع الحرب، مع إرسال موسكو معدات عسكرية إلى مدغشقر، في سياق مشاريع مرتبطة بممرات شحن الغاز في قناة موزمبيق، وهو ما اعتبره مؤشرًا على تنامي الحضور الروسي في المنطقة.

وأكد أن التحركات الروسية التي كانت تتسم بالبطء قبل الحرب أصبحت أكثر نشاطًا، في إطار استثمار موسكو للتحولات الجيوسياسية الناتجة عن الصراع. نموذج مدغشقر، حسب الباحث، لا يعد حالة منفردة، حيث أشار إلى تنامي الدعم العسكري الروسي في إفريقيا الوسطى، وهو ما يمنح موسكو موطئ قدم في منطقة تتقاطع فيها جغرافيا الساحل مع حوض النيل وشرق إفريقيا.

كما تناول عبد الكريم مسألة النفوذ الإيراني في إفريقيا، مشيرًا إلى أن حضوره في دول إفريقيا جنوب الصحراء يظل محدودًا مقارنة بقوى دولية أخرى. حيث أكد أن التأثيرات السياسية للحرب ترتبط بدرجة أكبر بالحراك الروسي والصيني، وليس بالدور الإيراني المباشر. وبيَّن أن الحديث عن تمدد إيراني واسع في إفريقيا يحمل قدرًا من المبالغة، موضحًا أن بعض مظاهر التشيع في غرب إفريقيا لا ترتبط بالضرورة بإيران، بل بتاريخ انتشار الإسلام ومذاهبه المختلفة.

كما أشار إلى أن التقارب الإيراني مع بعض الدول، مثل النيجر، جاء في إطار صفقات محددة مرتبطة بموارد مثل اليورانيوم، وليس ضمن شبكة علاقات ممتدة. وتوقع أن تؤدي الحرب إلى تراجع نسبي في الحضور الإيراني داخل القارة، باستثناء مناطق شرق إفريقيا وجنوب البحر الأحمر، حيث يرتبط النفوذ

الإيراني بالتوترات في البحر الأحمر واحتمالات توسع نطاق الصراع.

وأوضح أن هذه التطورات دفعت قوى إقليمية، مثل مصر والسعودية، إلى التحرك للحيلولة دون امتداد الحرب إلى البحر الأحمر، نظرًا لما قد يترتب على ذلك من تداعيات اقتصادية وأمنية. وفي السياق، أشار إلى أن منطقة القرن الإفريقي تشهد انقسامات واضحة، في ظل مشاريع ممرات ملاحية بديلة تربط بين موانئ على البحر الأحمر والبحر المتوسط.

ومن بين هذه المشاريع، حسب الباحث مشروع يربط بين ميناء بربرة وإيلات (على البحر الأحمر) وأشدود (على البحر المتوسط)، باعتباره مسارًا بديلاً لقناة السويس، مدعومًا من تحالفات إقليمية تتقاطع فيها مصالح عدد من الأطراف.

كما تطرق إلى دور جنوب إفريقيا، معتبرًا أن بروزها كقوة إقليمية يعكس صعودًا لفكرة "الجنوب العالمي"، مشيرًا إلى أن الحرب قد تمنحها فرصًا لتعزيز حضورها السياسي والجيوسياسي داخل القارة. وكشف أن التواجد المصري في الصومال قد يكتسب أهمية إضافية في ضوء متغيرات الحرب، خاصة في ظل التنافس الإقليمي في القرن الإفريقي.

وخلص عبد الكريم مداخلته بالإشارة إلى أن الحرب قد تمنح الدول الإفريقية هامشًا أوسع للمناورة السياسية في علاقاتها مع القوى الكبرى، في ظل انشغال هذه القوى بالصراع. محذرًا من أن استمرار الاستقطاب والتدخل الإسرائيلي وإرباك ترتيبات البحر الأحمر وتواصل التصعيد قد يدفع نحو توسيع نطاق الحرب في البحر الأحمر والقرن الإفريقي. بما يحمله ذلك من تداعيات جيوسياسية على دول المنطقة خاصة مصر والسعودية.

تأثيرات الحرب الإيرانية على إفريقيا.. السياسية والجيوسياسية

تأثير الحرب على النفوذ الإيراني في القارة

في المحور الرابع، الذي جاء بعنوان "تأثير الحرب على النفوذ الإيراني في القارة"، ركَّز الباحث إسلام المنسي على انعكاسات حرب إيران على أدوات الحضور الإيراني في إفريقيا جنوب الصحراء.

وأشار إلى أن استمرار المواجهة واستنزاف الموارد الإيرانية قد يؤديان إلى إضعاف القدرة الإيرانية على الحفاظ على مستويات نفوذها في القارة، سواء على المستوى السياسي أو الأمني. موضحًا أن الضغوط العسكرية والاقتصادية المتزايدة قد تدفع طهران إلى تقليص انخراطها الخارجي، بما ينعكس سلبًا على شبكاتها وعلاقاتها في إفريقيا.

غير أنه أشار في المقابل إلى احتمال موازٍ يتمثل في محاولة تحويل بعض مناطق إفريقيا جنوب الصحراء إلى ساحات غير مباشرة لتفاعلات الصراع، من خلال الاعتماد على أذرع أو جماعات محلية. وهو ما قد يؤدي إلى إعادة إنتاج نماذج مشابهة لتجارب الشرق الأوسط داخل البيئة الإفريقية. ولفت إلى أن هذا السيناريو يبرز بوضوح في ثلاث مناطق رئيسية، حسب المنسي.

المنطقة الأولى هي القرن الإفريقي، حيث أشار إلى أن هذه المنطقة تمثل أحد مجالات التأثر بالحرب، نظرًا لارتباطها بالبحر الأحمر وباب المندب، إضافة إلى تداخل الفاعلين الإقليميين فيها. مشيرًا إلى ما وصفه بإمكانية "حوثنة" بعض بؤر التوتر في المنطقة، أي تحويلها إلى نقاط ضغط غير مباشرة عبر جماعات مسلحة محلية تعمل ضمن معادلات إقليمية أوسع على غرار الحوثيين في اليمن.

كما ذكر وجود شواهد على علاقات غير مباشرة بين إيران وبعض الفاعلين في الصومال، رغم التباينات العقدية، مستشهدًا بوقائع أمنية شهدتها المنطقة. ومن بين هذه الوقائع، وفق المنسي، استهداف معسكر سيما في كينيا عقب اغتيال قاسم سليماني، وهو ما اعتبره مؤشرًا على احتمالات استخدام مسارح إفريقية للرد غير المباشر.

وأضاف أن احتمالات إغلاق باب المندب أو تهديد الملاحة في البحر الأحمر قد تمنح هذه الجماعات دورًا أكبر، كما قد تتحول بعض القواعد العسكرية في المنطقة، مثل تلك الموجودة في جيبوتي، إلى نقاط استهداف محتملة في حال اتساع نطاق الصراع. معتبرًا الاعتراف الإسرائيلي بأرض الصومال قد يدفع نحو مزيد من عسكرة القرن الإفريقي، بما يزيد من احتمالات توظيف هذه المنطقة في سياق التنافس المرتبط بالحرب.

أما المنطقة الثانية، فهي غرب إفريقيا، وتحديدًا نيجيريا، حيث أشار المنسي إلى وجود نفوذ إيراني في شمال البلاد، مرتبط بشبكات اجتماعية ودينية، لافتًا إلى أن اندلاع الحرب تزامن مع مظاهرات داعمة لإيران في بعض المناطق. واعتبر أن هذه التحركات تعكس حضورًا سياسيًا/ دينيًا يمكن توظيفه في سياق الصراع، وإن كان هذا النفوذ يظل محدودًا مقارنة بقوى أخرى.

في حين تناول المنطقة الثالثة، وهي إقليم الساحل والصحراء، مشيرًا إلى مخاوف من تنامي ما وصفه بمحاولات "حوثنة" بعض الجماعات المسلحة في المنطقة، وعلى رأسها جبهة البوليساريو. وذلك من خلال اختراقها أو دعمها بصورة غير مباشرة. لافتًا إلى وجود مخاوف غربية من تحوّل هذه الجماعة إلى أداة ضغط إقليمية مشابهة لتجارب أخرى في الشرق الأوسط، في ظل هشاشة الأوضاع الأمنية في الساحل والصحراء واتساع الحدود وضعف سيطرة الدول المركزية.

وأشار إلى أن هذه المخاوف انعكست في نقاشات سياسية داخل الولايات المتحدة حول تصنيف جبهة البوليساريو كجماعة إرهابية, مع التحذير من اختراق إيراني محتمل للمنطقة عبر هذه الجماعة. مضيفًا أن هذا السيناريو, إذا تحقق, قد يمنح إيران أدوات تأثير غير مباشرة في شمال وغرب إفريقيا, رغم الضغوط التي تواجهها في مناطق أخرى.

وخلص المنسي في مداخلته بالتأكيد على أن الحرب قد تؤدي إلى نتيجتين متوازيتين: الأولى تراجع النفوذ الإيراني نتيجة استنزاف الموارد والضغوط العسكرية. والثانية محاولة تعويض هذا التراجع عبر أدوات غير مباشرة, من خلال دعم جماعات محلية أو توسيع نطاق التأثير في مناطق هشة مثل القرن الإفريقي والساحل والصحراء. ويعتقد أيضًا أن هذه المعادلة ستحدد مستقبل الحضور الإيراني في إفريقيا جنوب الصحراء خلال المرحلة المقبلة, وما إذا كانت الحرب ستقود إلى انكماش هذا النفوذ أو إعادة تشكيله بوسائل مختلفة.

تأثيرات الحرب على النفوذ الإيراني في إفريقيا

مداخلات ونقاش مفتوح

في ختام الندوة, شهدت الجلسة نقاشًا مفتوحًا, حيث ركزت مداخلات الحضور على السيناريوهات المحتملة لتطور الحرب, ومدى انعكاسها على الأمن الاقتصادي في دول إفريقيا جنوب الصحراء. وتناولت المناقشات مستقبل العلاقات الإسرائيلية الإفريقية بعد هذه الحرب, ومستقبل التوسع الإسرائيلي نفسه, وكذا مستقبل الحياد الإفريقي في الصراع مع إسرائيل.

كما ناقش الحضور أهمية تعزيز التنسيق الإفريقي لمواجهة تداعيات تقلبات الطاقة, وضرورة تنويع مصادر الإمداد, بما يقلل من تأثير الأزمات الدولية على اقتصادات القارة. واتفق المشاركون في ختام الندوة على أن الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران تمثل أزمة ذات أبعاد متعددة, تتجاوز حدود الشرق الأوسط إلى مناطق أخرى, أبرزها إفريقيا جنوب الصحراء. سواء عبر تأثيراتها الاقتصادية أو السياسية أو الجيوسياسية.

كما شددوا على أهمية متابعة تطورات الأزمة, في ظل احتمالات استمرار التصعيد, وما قد يحمله ذلك من تداعيات على القارة الإفريقية, خاصة في مجالات أمن الطاقة والتجارة والممرات البحرية والتنافس الدولي والإقليمي.